في الحلقة الثانية.. عبدالحميد الشعبي:
المكتب العربي في تعز أو عز لمؤيديه دعم عبدالفتاح إسماعيل لاستلام مكتب الأمن في الجبهة القومية

دبوس حديد مكان لوزتيها

السكن عند حافة الإنهيار في عدن

النداء

اسبوعية.. سياسية.. عامة

الاربعاء 23 ربيع الآخر 1429هـ الموافق 30 ابريل 2008 العدد (149) Wed. 23/4/1429 - 30 April 2008 50 ريالاً 16 صفحة

بعد تفجيرات «القاعدة» ومغادرة موظفي الأمم المتحدة والسفارات الغربية في اليمن
آخر 4 عائلات لموظفي «توتال» غادرت صنعاء، الاثنين

رغم أن ضحاياها اقتصروا على اليمنيين، إلا أن التفجيرات الارهابية الأخيرة في صنعاء والمنسوبة للقاعدة، حققت أهدافها في إرهاب حركة الرعايا الغربيين داخل اليمن. قبل أمس، غادرت مطار صنعاء آخر 4 عائلات لموظفي شركة توتال الفرنسية، بعد انتهاء المهلة المحددة بـ6 أيام، والمعطاة، بموجب قرار صادر عن إدارة الشركة في باريس، لموظفيها في اليمن لاجلاء عائلاتهم (المكونة من أطفال) خارج البلد.

وقالت لـ«النداء» مصادر داخل الشركة إن هناك عائلة موظف فرنسي واحد تتكون من أطفال بقيت في صنعاء، لأن الأم يمنية.

وحسب مصدر غربي (من خارج الشركة) فإن قرار إجلاء عائلات الموظفين الفرنسيين من اليمن اتخذه مدير عام الشركة في باريس الثلاثاء قبل الماضي واعطى موظفيه مهلة حتى الاثنين الفائت لاجلاء عائلاتهم.

وقال المصدر نفسه لـ«النداء» إن القرار اتخذ بناء على تقرير أمني خرج به وفد متخصص في قضايا الأمن والارهاب كانت الشركة في باريس بعثه إلى صنعاء قبل 3 أسابيع للخروج بتقرير حول الأوضاع الأمنية لعائلات موظفيها داخل اليمن في ظل التهديدات الإرهابية المنسوبة للقاعدة.

وأضاف المصدر أن أغلبية العائلات التي

التتمة في الصفحة 4

6 مديريات ترفض إملاءات المركز
هدران يربك حسابات المؤتمر في أبين

■ أبين - خاص

يستحوذ المؤتمر الشعبي العام على 80٪ من مقاعد المجالس المحلية في أبين، لكن هيئاته القيادية ليست واثقة من اجتياز استحقاق انتخاب المحافظين بسلام.

إلى المجلس المحلي للمحافظة سيشارك مبدئيا أعضاء المجالس المحلية للمديريات الـ11 بالمحافظة.

غير أن ست مديريات على الأقل أعلنت أنها لن تلتزم أية إملاءات تصدر من قيادة المؤتمر لا تأخذ في الاعتبار وجهة نظرها. وقال أمين عام المجلس المحلي لمديرية المحفد في تصريحات صحفية إن 6 مديريات اجمعت على عدم الالتزام بترشيح الشخص الذي تقرره قيادة المؤتمر إذا لم يتم التشاور معها سلفاً.

التتمة في الصفحة 4

قيادي مؤتمري في إب يصف أبو أصبع بـ«جنبلاط جبلة»
اعتقال 48 مواطنا شاركوا في اعتصام احتجاجي ضد كسارة

■ صنعاء - بشرى العنسي
إب - إبراهيم البعداني

المدخل المؤدي إلى موقع الكسارة التابعة لمؤسسة القفاف للمقاولات في منطقة سوق الثلوث، شهد أحداثاً ساخنة الأحد الماضي وخاصة بعد وصول 15 طقماً مسلحاً يتبعون الشرطة العسكرية وشرطة النجدة والأمن المركزي إضافة إلى سيارة السجن المركزي.

يوم الديمقراطية المفترض انتهى باعتقال 48 مواطناً من أبناء منطقة الثلوث في وادي ميتم بإب وتفريق ما يزيد عن 1500 مواطن اعتصموا في المدخل ظهر ذلك اليوم احتجاجاً

التتمة في الصفحة 4

عدالة أم انتقام!

■ سامي غالب

ليس من اللائق أن يعتمد رجال الجهاز القضائي سلوكاً انتقامياً حيال أحد المواطنين.

منذ 8 أيام يقبع الزميل محمد المقالح، الصحفي والكاتب المعروف، في غيابة السجن في ظروف مشددة جراء تعليق صدر منه خلال جلسة قضائية.

في الجلسة التي حضرها المقالح متضامناً مع الزميل عبدالكريم الخيواني، صدر عنه تعبير عفوي حيال إخفاق وكيل النيابة الجزائية المتخصصة في نطق كلمة وردت في مرافعة الدفاع. وقد قرر فضيلة القاضي محسن علوان حجز المقالح لمدة 24 ساعة عقاباً له على إخلاله بنظام المحكمة. وفي اليوم التالي تم تمديد الحجز لمدة أسبوع، ثم تم تمديده مجدداً لمدة 35 يوماً، مع منع الزيارة عنه، وتشديد ظروف حبسه.

ولئن كان التعبير العفوي، وما لحق به من ردود فعل من قبل المقالح، مسوِّغاً لحبسه مدة 24 ساعة، فإن الإصرار على إطالة حبسه من قبل النيابة وقضاة المحكمة الجزائية المتخصصة لا يعني شيئاً سوى أن رجال العدالة لا يستهدفون الانتصار لهيبة القضاء بقدر مايتوسلون إذلال مواطن أعزل وأخذ حقهم بأيديهم، تماماً كما يفعل أي طالب ثأر.

على مدى العقدين الماضيين شهدت ساحات العدالة (المشنوقة) اعتداءات جسيمة ضد قضاة وأعضاء نيابة ومحامين، وأقدم نافذون كبار في السلطة والمجتمع على إهدار كرامات قضاة ورجال نيابة في العاصمة وخارجها. وفي كل مرة كان المعتدون يفلتون من العقاب، وأحياناً يتم استرضاؤهم. ولأن المقالح ليس من فئة النافذين، وكل ما يملكه هو قلم حر كان مصيره السجن.

الانتصار لهيبة القضاء وسمعته لا يتحقق بسجن صحفي أخل بنظام جلسة من جلساته، وإنما بإعمال

التتمة في الصفحة 4

اقتحمت فندقاً في العاصمة واعتقلت 4 مقاوتة
وحدة مكافحة الارهاب في مهمة استثنائية

■ بشير السيد

أمضى عبدالله العرشي وثلاثة آخرون من زملائه قرابة 8 ساعات رهن الاعتقال في مبنى الادارة العامة لمكافحة الارهاب، بأمانة العاصمة لأسباب لم يُفصح عنها.

وأفاد العرشي الذي يعمل بائع قات، إن مسلحين اقتحموا غرفته في فندق نجوم اليمن في شارع تعز أثناء جلسة قات جمعته مع زملائه عصر الاثنين الماضي واقتادوهم إلى سجن إدارة مكافحة الإرهاب.

وأضاف أن ضباط الادارة سجنوه في غرفة انفرادية بينما زملاؤه الثلاثة في غرفة أخرى.

وقال العرشي –الذي أطلق سراحه في الثانية من فجر أمس الثلاثاء– إنه أخضع لثلاث جلسات تحقيق احداها خصصها

التتمة في الصفحة 4

نيابة لحج تفرج عن 12 معتقلاً بينهم مصابون بالجدري
مرصد حقوق الانسان قلق حيال مصير 5 مختفين قسريا

أعرب المرصد اليمني لحقوق الإنسان أمس عن قلقه الشديد حيال تكتم السلطات على مصير خمسة من المختفين قسرياً تم اعتقالهم مطلع إبريل الجاري ولم تعلن الجهات المختصة عن أماكن احتجازهم.

والمختفون الخمسة هم: حسين زيد بن يحيى القيادي في حزب الحق ورئيس هيئة التصالح والتسامح في أبين، وناصر الفضلي، وفهد عبدالله محمد عبدالملك وغسان قاسم القاضي، وجمال شايف محمد. وقال بيان للمرصد إنه تلقى معلومات تفيد بأن جمال شايف محمد (من محافظة الضالع) معتقل

التتمة في الصفحة 4

أغلبية المشترك تقاطع وأقلية المؤتمر مختلفة

محلي الضالع يعيق انتخاب المحافظ ويمنح رئيس الجمهورية صلاحية التعيين

■ الضالع - فؤاد مسعد

تمثل محافظة الضالع حالة استثنائية كونها المحافظة الوحيدة التي حصدت أحزاب المشترك غالبية مقاعدها في الانتخابات الأخيرة، وبالتالي شكلت الهيئات الإدارية لمحلي المحافظة والمديريات من بين أعضائها (باستثناء مديرية قعطبة)، ومع إعلان الحكومة تنفيذ توجيهات رئيس الجمهورية بخصوص انتخاب المحافظين وإجراء التعديل اللازم لقانون السلطة المحلية ومصادقة البرلمان على التعديل الأسبوع الفائت يطرح السؤال: ماذا عن محافظة الضالع لا سيما إذا أخذنا بعين الاعتبار رفض قيادة المشترك لتلك التعديلات وبالتالي رفض انتخاب المحافظين الذي وصفوه بذر الرماد في العيون.

قيادي في مشترك الضالع قال للنداء قال: أيدنا مبدئيا قرار المشترك الرافض واعتبرناه قرار ايجابيا ونؤكد على ضرورة الالتزام به ووضع إلية لتنفيذه من خلال الجلوس مع ممثلي المشترك في المجالس المحلية.

سعد الربيعة رئيس فرع الإصلاح في الضالع قال لـ"النداء" إن موقف مشترك الضالع ياتي منسجما مع قرار المشترك الذي أعلنه قبل أيام وهذا الموقف يأتي لعدة اعتبارات منها ان المشترك هو الذي فاز في الانتخابات وبالتالي يتعين عليه تمثل رفض جماهير المحافظة لأي محاولة ترقيعية بائسة تقوم بها السلطة كون الضالع تتصدر الحراك الشعبي والنضال السلمي. وأضاف:إذا دخلنا في هذه المسرحية فهذا يعني ان نجمل الوجه القبيح للسلطة.

وعما إذا كانت الانتخابات تمثل فرصة للمشترك كون الفوز بمنصب المحافظ مضمونا قال القيادي الإصلاحي: لو تزامن انتخاب المحافظين مع إعطائهم الصلاحيات المطلوبة فسوف تعد ذلك فرصة ليس للفوز بمنصب المحافظ ولكن لتقديم الخدمات للمواطنين، أما في ظل هذا الوضع فهي ليست فرصة حتى وان كان المحافظ من المشترك.

إلى ذلك قال فضل الجعدي رئيس الدائرة السياسية لمشترك الضالع ان قرار المشترك القاضي بمقاطعة انتخاب المحافظين صائب وهو القرار الذي كان يجب أن يصدر. وابرز أسباب الاعتراض كونه صدر عن مجلس الدفاع الوطني اي انه صادر عن مجلس عسكري وكأن البلاد في حالة حرب، إضافة إلى انه اقتصر العملية الانتخابية على المجالس المحلية وهذا خارج مهامها، وتساءل اذا كان انتخاب رئيس الجمهورية تم من الشعب مباشرة فلماذا يقتصر انتخاب المحافظين على المجالس المحلية فقط، وفي النهاية يعطي ضمانة للحزب الحاكم بحيث تصبح القضية عشرين محافظة للحاكم مقابل محافظة واحدة للمشترك هي الضالع.

وأضاف في حديثه لـ "النداء" "الانتخاب الحقيقي يجب ان ياتي من الجماهير باعتبار الشعب مصدر السلطة".

من جهته اعتبر القرار محسن البدهي رئيس لجنة التخطيط في محلي المحافظة خاطئا كونه صادر عن مجلس عسكري ليس له أية علاقة بمثل هذه القرارات واضاف لـ "النداء": "انتخاب المحافظين وبهذا الشكل وبهذه السرعة ليس حلاً لما يعيشه الناس اليوم من أوضاع سيئة ولن يضيف شيئا جديدا للشعب كما انه ليس في مصلحة المشترك الذي قال انه يطالب بحكم محلي واسع الصلاحيات وفق رؤية متكاملة تعزز صلاحيات الحكم المحلي كلها، وليس بهذه الطريقة التي تختصر الحل في انتخاب المحافظين فقط".

قيادات مؤتمرية في الضالع افادت "النداء" ان ترتيبات واسعة تجريها قيادة المؤتمر استعدادا للمشاركة لا سيما في ظل اعلان المشترك مقاطعة الانتخابات، وقالت المصادر ان توجيهات عليا صدرت لفرع المؤتمر باستقبال ملفات طالبي الترشيح من بين اعضاء المؤتمر على ان ترفع قائمة المرشحين المستوفين للشروط القانونية الى اللجنة العامة للمؤتمر.

إلى ذلك يكتنف الغموض المصير الذي ينتظر المحافظ الحالي للضالع / محمد احمد العنسي الذي تم تعيينه مؤخرا حيث كان يشغل وكيلا لمحافظة تعز، وبهذا الخصوص توقع مقربون أن يكون احد مرشحي المؤتمر للمنصب ذاته سيما في حال نشوب خلافات بين المرشحين الاخرين الذين ينتمون جميعا للمديريات الجنوبية في الضالع باستثناء المريسي الذي تبدو حظوظه قليلة في مواجهة رموز المؤتمر في المحافظة الاكثر اشتعالا.

وفي حال هددت الخلافات الداخلية العملية فان الدكتور / يحيى الشعيبي وزير الدولة امين العاصمة اكثر حظا كونه شخصية تجمع بين ثقة القيادة وشعبية القواعد المؤتمرية في الضالع اضافة لتجاربه المعهودة في اكثر من موقع اداري.

مصدر رفض الكشف عن اسمه قال لـ "النداء" ان عديد تخوفات تطرح نفسها على المؤتمر وقد تؤدي لعرقلة العملية الانتخابية وفي مقدمتها عدم اكتمال النصاب القانوني المطلوب لانجاح الانتخابات، حيث يبلغ عدد اعضاء المؤتمر ثمانين عضوا من اجمالي مائة وستة وتسعين عضوا يسيطر المشترك على مائة وستة عشر مقعدا منها، والقانون يشترط حضور ثلثي الاعضاء في اول اجتماع واذا تعذر بسبب عدم توفر النصاب يشترط لصحة الاجتماع التالي حضور النصف على الاقل، وهذا ما يتعذر على المؤتمر الوفاء به سيما في حال قاطع جميع اعضاء المشترك.

كما تطرح بعض الرؤى التي ترى ضرورة ان يكون المحافظ القادم من مديرية جنوبية لمواجهة الأمين العام الذي ينتمي لمديرية الحشاء الشمالية.

الادارة المحلية تنهي مرحلة استقبال اللجان الاشرافية وتستبدل رئيسي اللجان الاشرافية في صنعاء وصعدة

يمتلك 1046 ممثلاً من إجمالي المقاعد المحلية البالغة 7502

المشترك يستطيع التأثير في انتخابات عمران وحضرموت والجوف

■ خاص - "نيوزيمن"

إذا كان من المؤكد أن اللقاء المشترك لن يستطيع إفشال انتخاب المحافظين باستثناء الضالع، إلا أنه قد يؤثر على مخرجاتها في حالة مشاركته في محافظات عمران، حضرموت، مأرب والجوف.

وفقا لرصد "نيوزيمن" لنتائج انتخابات 2006 المحلية، فإن إجمالي ما يمتلكه المشترك على المستويين 1046 صوتاً من أصل 7502 قوام الهيئة الانتخابية منهم 601 صوتاً مستقلا ويرجح أن معظمهم مدعومون من اللقاء المشترك.

وفي المقابل يمتلك المؤتمر الشعبي العام 5815 مقعداً بالإضافة إلى 333 مدير عام مديرية و21 محافظاً.

وتتركز المقاعد التي حصلت عليها أحزاب اللقاء المشترك في محافظات الضالع، عمران، حضرموت، الجوف، ومأرب.

ورغم أنه لم يحصل سوى على ثلاثة مقاعد على مستوى المديريات بأمانة العاصمة مقارنة 292 للمؤتمر إلا أنه يستطيع إرباك المؤتمرفي محافظات أخرى مثل عمران حيث يتحكم في 156 صوتاً مقابل 270 للمؤتمر،والجوف 70 صوتاً مقابل 106 ومأرب 76 مقابل 192،وفي حضرموت 126 مقعدا بالإضافة إلى 100 مستقل مقابل 411.

مقاطعة المشترك الانتخابات في بقية المحافظات لن تكون مؤثرة فالمشترك لا يحصل سوى على 20 مقعدا في محافظة عدن من 201، تعز 96 من 602 ، لحج 72 من 324،وفي إب 68 من 530 صوتاً، وأبين 31 من 223، والبيضاء 42 من 402، وشبوة 76 من 339، والمهرة 19 من 190،وفي الحديدة 16 مقابل 588 للمؤتمر وذمار 20 من 345 ،وصنعاء 41 من 369،والمحويت 15 من 200، وحجة 56 مقابل 579 للمؤتمر،وفي صعده 4مقابل 268 مقاعد ،وريمه 22 مقابل 112 للمؤتمر.

ومع ذلك استطاع اللقاء المشترك السيطرة على محلي محافظة الضالع ويمثل فيه 103 مقابل 78 للمؤتمر و12 مستقلاً وبذلك لايستطيع المؤتمر الشعبي العام توفير النصاب القانوني لإجراء الانتخابات في الضالع فهو بحاجة إلى 70 صوتاإضافياً لتحقيق النصاب القانوني لانتخاب المحافظ.

انهت وزارة الإدارة المحلية مساء اليوم الثلاثاء مهمة استقبال اللجان الإشرافية المكلفة بتنفيذ انتخابات المحافظين وتوزيع الوثائق والبطاقات عليها.

وقال وكيل وزارة الإدارة المحلية عمر سالم العكبري-رئيس اللجنة الفنية لانتخابات المحافظين، إن الوزارة ستعقد غدا الأربعاء دورة مكثفة لتدريب رؤساء وأعضاء اللجان الإشرافية على تنفيذ العملية الانتخابية ودليل إرشاداتها والتعامل مع كافة وثائقها القانونية. لتقوم اللجان إثر ذلك بالانتقال للمحافظات يوم الخميس متزامنا مع تجهيز مواقع ومقرات اللجان الإشرافية للترشيح والاقتراع استعداداً لاستقبال طالبي الترشيح لمنصب أمين العاصمة ومحافظي المحافظات في مقراتها بعواصم المحافظات ابتداء من الثالث من مايو المقبل ولمدة ستة أيام لتعلن في تسعة مايو أسماء المقبولين من طالبي الترشيح.

وأكد العكبري ان اللجنة الإشرافية الرئيسية استبدلت رئيسا اللجنتين الإشرافيتين في كل من محافظتي صنعاء وصعدة (عزام صلاح، ويحيي غوبر) بعد اعتذارهما عن المهمة،مشيرا إلى انه تم تكليف بديل عنهما احمد شايع -عضو مجلس النواب لرئاسة اللجنة الإشرافية بمحافظة صنعاء، و راجح علي أبو حسين -وزارة الإدارة المحلية رئيسا للجنة الإشرافية بمحافظة صعدة، مؤكدا أن إجراءات استقبال رؤساء وأعضاء اللجان وتزويدهم بالوثائق اللازمة وبالبطاقات المخصصة، سارت بالشكل المطلوب دون عوائق.

وبحسب القانون رقم (18) لسنة 2008م، بتعديل بعض مواد القانون رقم (4) لسنة 2000م بشأن السلطة المحلية لقانون السلطة، فإنه سيكون محافظ المحافظة بدرجة وزير حيث سيتم انتخابهم بالاقتراع السري من قبل الهيئة الانتخابية المكونة من أعضاء المجلس المحلي للمحافظة ومجالس مديريات المحافظة وفقا لشروط محددة، ويصدر بتعيينه قرار جمهوري فور إعلان نتيجة فوزه، ويباشر مهامه بعد أداء اليمين الدستورية أمام رئيس الجمهورية.

وحددت التعديلات فترة ولاية المحافظ أربع سنوات تبدأ من تاريخ أدائه اليمين الدستورية، ويجوز له ترشيح نفسه، وإعادة انتخابه بذات الطريقة لولاية تالية فقط في ذات المحافظة.

وتستغرق فترة الترشيح لمنصب المحافظة ستة أيام ابتداء من السبت القادم 3 مايو حسب البرنامج الزمني الذي اعلن أمس الاول، ويتعين على كل من يرغب في ترشيح نفسه أن يتقدم إلى اللجنة الإشرافية بطلب ترشيحه مع كافة الوثائق المطلوبة خلال هذه المدة.

وتعطي اللجنة الإشرافية طالب الترشيح إيصالاً باستلام الملف بعد التثبت من التعبئة السليمة لاستمارة طلب الترشيح واحتواء الملف على كامل الوثائق المطلوبة قانوناً.

وحددت التعديلات القانونية لقانون السلطة المحلية المقرة مؤخراً، والقرار الجمهوري رقم 86 لسنة 2008م بشأن لائحة تنظيم إجراءات انتخاب أمين العاصمة ومحافظي المحافظات، شروط الترشيح كالتالي: أن لا يقل عمر المرشح عن 40 سنة، وأن يكون المتقدم حاصلاً على مؤهل جامعي كالبكالوريوس أو الليسانس على الأقل أو أي شهادة عودلت بمستواهما من قبل الجهة المختصة، وأن يكون لديه خبرة عملية لاحقة للمؤهل الجامعي لا تقل عن عشر سنوات أمضاها في العمل الحكومي أو السلك الدبلوماسي أو المؤسسات العسكرية أو الأمنية أو المجالس النيابية أو المحلية أو القطاع الخاص المنظم أو المنظمات الدولية، وأن يكون مستقيم الخلق والسلوك ومؤدياً للشعائر الإسلامية وألا يكون صدر ضده حكما قضائياً باتاً في جريمة مخلة بالأمانة أو الشرف ما لم يكن قد رد إليه اعتباره، وألاّ يكون قد فصل من الوظيفة العامة بقرار تأديبي، وكذا أن يكون مقيماً في المحافظة عادة أو بها مقر عمله الرئيسي أو مقر عائلته ولم يكن مقيماً فيه.

وإضافة إلى الشروط المحددة يشترط لقبول الترشيح حصول المرشح على تزكية (10%) من إجمالي أعضاء المجلس المحلي للمحافظة ومجالس مديرياتها وبحيث تغطي هذه النسبة أغلبية المجالس المذكورة (النصف +1) بصرف النظر عن عدد الأعضاء المزكين من كل مجلس.

وبحسب اللائحة فلا يجوز لعضو المجلس المحلي أن يزكي أكثر من مرشح واحد. وإذا ما تبين أن العضو قد زكى أكثر من مرشح واحد فتسقط تزكيته عن جميع المرشحين الذين شملتهم تزكيته.

وتكون التزكية على النموذج الذي تضعه وزارة الإدارة المحلية لهذا الغرض والمختوم بختمها ولا تقبل أي تزكية تتم خارج هذا النموذج، وتتم التزكية أمام رئيس الوحدة الإدارية أو نائبه وتحت توقيعه وتمهر بخاتم الوحدة الإدارية التي ينتمي إليها العضو المزكى مع إرفاق صورة من بطاقة العضوية أو الشخصية للمزكى.

وتلزم اللائحة طالب الترشيح أن يرفق باستمارة طلب الترشيح أصل وثيقة التزكية مع صورة الوثائق (البطاقة الشخصية أو العائلية أو جواز السفر- الشهادة الجامعية أو ما يعادلها- شهادة الخبرة اللاحقة للحصول على المؤهل الجامعي(صادر من جهة العمل)-وثيقة تدل على كونه مقيماً في المحافظة عادة أو بها مقر عمله الرئيسي أو مقر عائلته مثل وثيقة ملكية السكن أو عقد إيجار باسمه أو بشهادة شاهدين مصادق عليها من قبل المحكمة المختصة مكانياً، أما بالنسبة لمقر عمله فيستدل عليها بشهادة من جهة العمل، وأما إذا كان هو صاحب العمل فيقدم الوثائق المؤيدة لذلك.

وفي كل الأحوال ينبغي على المرشح اصطحاب أصول الوثائق المذكورة لأغراض المطابقة إذا لم تكن الوثائق المقدمة قد صودق عليها بمطابقتها الأصل من قبل جهة مصدر الوثيقة.

وتتولى اللجنة الإشرافية بالمحافظات الفصل في طلبات الترشيح وتعلن في 9 مايو القادم وفقا للبرنامج الزمني قرارها بأسماء طالبي الترشيح المقبولين في مكان بارز من مقر اللجنة مع صورة من كشوفات المزكين لكل مرشح على حدة.

واكدت اللائحة التنفيذية على وجوب أن يكون قرار اللجنة الإشرافية برفض طلب الترشيح مسبباً، ويحق لكل من رفض طلب ترشيحه الحصول على صورة من قرار الرفض بمجرد طلبه. وعلى اللجنة إثبات ساعة وتاريخ تسليم هذه الصورة.

الطعون

وشكل مجلس القضاء الأعلى مؤخرا الهيئات القضائية المختصة بنظر الطعون الانتخابية المتعلقة بانتخاب أمين العاصمة والمحافظين، حيث شكل المجلس إحدى وعشرين هيئة قضائية مكونة من ثلاثة قضاة لكل هيئة.

وتتمتع الهيئات القضائية بالاختصاص للنظر والفصل في الطعون الانتخابية المتعلقة بانتخاب أمين العاصمة والمحافظين وفقاً للمادتين (16)، (34) من القرار الجمهوري رقم (86) لعام 2008م الخاصة بلائحة تنظيم إجراءات انتخابات أمين العاصمة ومحافظي المحافظات والتي أسندت لمجلس القضاء الأعلى تعيينها برئاسة رؤساء محاكم الاستئناف وعضوية قاضيين.

وبحسب لائحة تنظيم الإجراءات فلكل ذي مصلحة أن يطعن في قرارات اللجنة الإشرافية خلال (48) ساعة من وقت إعلان أسماء المرشحين بعريضة مسببة تقدم إلى الهيئة القضائية المكونة من ثلاثة قضاة برئاسة رئيس محكمة استئناف المحافظة.

وتتلقى الهيئة القضائية الطعون المقدمة إليها في صحة الترشيح اعتبارا من 9 مايو القادم وحتى 11 منه لتقوم خلال ثلاثة أيام على الأكثر من انتهاء الفترة المحددة لتقديم الطعون أي في 14 مايو بالفصل بالطعون وموافاة اللجان الإشرافية بقرارها.

وخولت لائحة تنظيم إجراءات انتخابات المحافظين للهيئة القضائية الحق في إجراء أي تحريات حول موضوع الطعن وطلب أي وثائق أو توضيحات من اللجنة الإشرافية حول الطعون المقدمة.

وتعتبر قرارات الهيئة القضائية في الطعون المقدمة باتة وغير قابلة للطعن بأي طريقة من طرق الطعن المقررة قانوناً. وألزمت لائحة إجراءات انتخابات المحافظين اللجنة الإشرافية في المحافظة إعادة إعلان أسماء المرشحين المقبولين إذا استوجب الأمر ذلك في ضوء قرارات الهيئة القضائية في ذات الموقع الذي أعلنت فيه أسماء المرشحين المقبولين وذلك بعد انتهاء الفترة المحددة للنظر في الطعون.

وأعطت اللائحة الحق لأي مرشح سحب ترشيحه في أي وقت سابق على بدء عملية الاقتراع والتي ستكون في 17 مايو القادم.

قوات الأمن المركزي محتشدة أمام بوابة كلية الطب - جامعة عدن

.. والخيل يحتفل بيوم الديمقراطية - ساحة العروض بعدن

دخلت الاعتصامات اسبوعها الثالث

الأمن يشل التعليم في جامعة عدن

■ عدن - مشعل محمد

للأسبوع الثالث على التوالي تعيش جامعة عدن حالة من الشلل شبه التام للعملية التعليمية وتوتراً أمنياً وصل ذروته هذا الأسبوع بإقفال أبواب الكليات أمام الطلاب والأساتذة من قبل أفراد الأمن المركزي والاعتداء على الطلاب والطالبات بالضرب والملاحقة والاعتقالات.

اعتصام الطلاب في جامعة عدن بدأ بكلية التربية يوم 2008/4/5 على إثر الحملة العسكرية في عديد من المحافظات والمناطق الجنوبية وما صاحبها من حملة اعتقالات واسعة طالت القيادات والناشطين السياسيين وأساتذة وطلاب الجامعة.

ورغم مواجهة الاعتصامات الطلابية السلمية بالرصاص والقنابل المسيلة للدموع والهراوات من قبل أفراد وأطقم قوات الأمن المركزي إلا أن الطلاب أبدوا إصراراً على مواصلة احتجاجهم خلال ثلاثة أسابيع متواصلة وصلت في بعض الأيام (الاحتجاجات) جميع الكليات في وقت واحد، إضافة إلى كليات الفروع صبر وكلية التربية ردفان والضالع وطور الباحة ويافع.يوم الأثنين 27-4-2008 ،وصل التصعيد الطلابي ذروته في عموم كليات جامعة عدن وتوقف التعليم في الفترتين الصباحية والمسائية وفي الوقت الذي كانت فيه السلطة تقوم بالتحريض لإقامة مهرجان خطابي للأحتفال بيوم الديمقراطية من خلال حشد طلاب المدارس الأبتدائية والثانوية والجامعية وموظفي الدوائر الحكومية كان طلاب جامعة عدن قد قرروا تنفيذ اعتصام في عموم كلياتها في صباح اليوم نفسه 27-4-2008 الأمر الذي أربك ترتيبات السلطة خاصة في الجامعة حيث لم تنجح السلطة في حشد العدد المتفق عليه مع عمداء الكليات بتحضير ما لا يقل عن مائتي طالب من كل كلية وحشدهم إلى ساحة الحرية في خورمكسر مكان إقامة احتفالات السلطة بيوم الديمقراطية وهو الأمر الذي أكده أعضاء من اتحاد الطلاب بالجامعة.

ترتيبات الطلاب للاعتصامات الاحتجاجية في يوم الديمقراطية أثارت حفيظة السلطة حيث أقدمت بمساعدة قوات الأمن المركزي على إغلاق كليات الجامعة ومنع دخول الطلاب والمعلمين ومحاولة إجبار الطلاب على ركوب الحافلات الأمر الذي قوبل بالرفض من قبل كثير من الطلاب والطالبات حين كانت ترتيبات الطلاب عبارة عن اعتصامات داخل الكليات.

لكن بعد إغلاق كلياتهم أقيمت الاعتصامات في الشوارع المحاذية للكليات ورفع المعتصمون شعارات منددة باحتفال السلطة بيوم الديمقراطية في الوقت الذي تقوم بقمع الطلاب ومنعهم من الاعتصام السلمي وردد الطلاب هتافات معادية للممارسات الأمنية في الجامعة بينما قامت أطقم الأمن المركزي بقمع المحتجين بالقنابل الدخانية والهراوات في محاولة لمنع الاعتصام وقام أفراد الأمن المركزي بالاعتداء على الطلاب بالضرب وملاحقتهم واعتقال عشرات منهم تم الإفراج عنهم في نفس اليوم كما تعرضت إحدى الطالبات للضرب من قبل جنود الأمن المركزي، وكانت محصلة الطلاب المعتقلين تجاوزت 27طالباً في الحقوق وحدها خلال يوم واحد، استخدام القوة ضد اعتصامات الطلاب واقتحام الأطقم لحرم الكليات والاعتداء على الطلاب والطالبات واعتقالهم دفع الطلاب إلى القيام بإعتصام آخر في اليوم التالي 28-4-2008 طالبوا فيه من خلال بيان، بالكف عن عسكرة الجامعة والتحريض الإرهابي ضد الحراك السلمي المعبر عن قضايا عادلة حسب البيان كما طالبوا البيان بسرعة تقديم من قاموا بالاعتداء على الطلبات إلى النيابة وسرعة الافراج عن جميع المعتقلين من طلاب وأساتذة الجامعة وقادة الحراك السلمي، وأدان البيان

قمع الاعتصامات واعتقال عشرات الطلاب وإقتحام الكليات والاعتداء على الطلبات لممارسات وصفه البيان بالتصرفات الإرهابية الجبانة والغير مسئولة وأشار إلى أن "الطلاب يعيشون ظرفاً طارئاً أعلنت فيه السلطة حرباً شاملة علينا وعلى أبائنا وإخواننا وزملائنا الأمر الذي ينعكس علينا وعلى مستوانا التعليمي.

أساتذة الجامعة بدورهم أعلنوا رفضهم واستنكارهم للانتهاكات الأمنية في الجامعة وعبروا عن ذلك من خلال الغياب التام لهم في ساعة دوامهم في الجامعة في الفترتين الصباحية والمسائية خلال يومي الأحد والأثنين كموقف رافض لاقدام قوات الأمن على قمع الطلاب وإغلاق أبواب الكليات بوجه هيئة التدريس.

اتحاد طلاب الجامعة رفض بدوره الانتهاكات الأمنية وعسكرة الحياة الجامعية في بيان صادر عنه وطالب بإتاحة الفرصة للطلاب للتعبير عن ارائهم بينما أشار د/عبد الله العليمي نائب رئيس إتحاد طلاب جامعة عدن إلى أن الاعتصامات الطلابية في الأسبوعين الأولين كانت تتفاوت من كلية إلى أخرى إلا أنها وصلت هذا الأسبوع إلى منعطف خطير جداً جراء استخدام القوة العسكرية المفرطة لمواجهة الطلاب واقتحام الكليات واستنكر العليمي تعامل بعض العمداء في الكليات بأسلوب غير حضاري مع الطلاب والمساعدة على الانتهاكات الأمنية في حق الطلاب ووصل الأمر حد إغلاق الكليات في وجه الطلاب والمعلمين ومحاولة إجبار الطلاب والطالبات على المشاركة في احتفالات السلطة بيوم الديمقراطية الزائف حسب وصف العليمي.

رئيس الجامعة د/ عبد الوهاب راوح ومن خلال لقائه برؤساء القطاعات الطلابية الحزبية عقب تنظيم اعتصام رمزي أمام بوابة رئاسة الجامعة أبدى عدم رضاه عن الوضع الأمني والتعليمي وما يحصل في الجامعة واستنكر الانتهاكات الأمنية داخل حرمها، والمح الدكتور راوح بعدم قدرته وقف التدخل الأمني الذي يستمد سلطته من جهات ربما تتجاوز حتى وزير الداخلية، ثم عاد مرة أخرى ليؤكد لممثلي القطاعات الطلابية انه سوف يقوم خلال الأيام القادمة بمحاولة لوضع معالجات للأوضاع

سجناء زنجبار يحيون فعاليات طلاب جامعة عدن

استغرب عيدروس النقيب رئيس الكتلة البرلمانية للحزب الاشتراكي احتفالات السلطة في 27 ابريل بيوم الديمقراطية فيما الأطقم العسكرية والدبابات تجوب الشوارع «ومحافظات الجنوب تنزف دماً بسبب الممارسات الخاطئة».

وتساءل: «أية ديمقراطية يحتفلون (بها) وزنازين السلطة تعص بالكثير من أبناء الشعب لأنهم أعلنوا رفضهم أساليب الضم والإلحاق».

النقيب كان يتحدث الأحد في مهرجان جماهيري في زنجبار -أبين، دعت إليه فعاليات سياسية ومدنية تضامناً مع المعتقلين على ذمة الاحداث والاحتجاجات في المحافظات الجنوبية والشرقية.

وإذ شدَّد على أن دماء الشهداء لا تسقط بالتقادم، جدد مطالبة السلطة بالقبض على المتورطين في قتل «أبنائنا في ساحات النضال السلمي في ردفان والضالع وعدن وحضرموت». وتعهد بعدم السكوت عن دمائهم البريئة حتى وان

● النقيب

تطلب الأمر اللجوء إلى القضاء الدولي.

وإذ حيَّا المشاركين في المهرجان من الرجال والنساء الذين لم ترهبهم الأطقم ولم تمنعهم النقاط العسكرية من الحضور، فقد نوه برجال الأمن «الذين جاءوا ليشاركونا هذه الفعالية ويحموها».

علي دهمس عضو مركزية الاشتراكي ورئيس اللجنة التحضيرية للمهرجان أكدَّ في كلمته على مواصلة النضال السلمي حتى يتم الاعتراف بالقضية الجنوبية. وقال: جئنا لنرفض سياسة الاعتقالات الجماعية للناشطين السياسيين وقادة الحراك السلمي، وعسكرة الحياة المدنية».

وألقيت في المهرجان كلمتان عن القطاع الطلابي (الطالب مطيع ناجي) والمجتمع المدني (وجدان ماس)، وقصائد شعرية وبرقيات تضامن من شخصيات سياسية.

وصدر عن المهرجان بيان أكد على أولوية الاعتراف بالقضية الجنوبية كمدخل لمعالجة مختلف القضايا المتفرعة عنها. وطالب برفع المظاهر العسكرية والكف عن عسكرة الحياة المدنية، والكشف عن مرتكبي جرائم قتل شهداء الاحتجاجات.

ودعا البيان منظمات حقوق الانسان ومنظمتي الهلال الأحمر والصليب الأحمر إلى التدخل لدى السلطات للإفراج عن جميع المعتقلين السياسيين. وأدان حملة الاعتقالات والتهديدات والانتهاكات واغلاق الصحف ومحاكمة الصحفيين.

وتلي في المهرجان بيان عن المعتقلين السياسيين في أبين، اعلنوا فيه تمسكهم بحقهم في النضال السلمي، وحيوا نضالات طلاب كليات جامعة عدن ومطالبهم «بالإفراج عنا ومؤازرتنا، ونشد على أيديهم للاستمرار في المطالبة بحقهم في التخلص من عسكرة الجامعة»، كما أعلنوا تضامنهم مع كل المقهورين والمظلومين في عموم اليمن.

وقع على البيان المعتقلون في سجن زنجبار: علي الصوري، عباس العسل، أحمد القمع، وسالم صالح، دوعن منصور دوعن، سالم منصور دوعن، مهدي محمد غاوس، قادري حسن.

آخر 4

(تتمة الصفحة الأولى)

غادرت البلاد كانت غير موافقة على هذه الخطوة لـ«عدم وجود قلق على حياتها» معتبرة أن مبرر القرار لم يكن كافياً.

وطبقاً للمصدر، فإن التقرير الذي استند عليه قرار إدارة الشركة لإجلاء العائلات كان غير دقيق.

ومن المرجح أن تكون لهذا القرار انعكاسات مباشرة على وضع المدرسة الفرنسية في اليمن التي يشكل أطفال عائلات موظفي توتال أغلبية طلابها، وتعتمد بالتالي على الرسوم المدفوعة من أولياء أمورهم إضافة إلى تمويل مباشر كانت الشركة تقدمه للمدرسة قبل اتخاذ هذا الاجراء.

وتأتي هذه الخطوة من شركة توتال بعد عمليات مغادرة واسعة للرعايا الغربيين العاملين في عدد من السفارات والمنظمات الدولية داخل البلاد.

وشهد مطار صنعاء، عقب التفجيرات الأخيرة التي نسبت إلى تنظيم القاعدة في اليمن، مغادرة أغلب موظفي الامم المتحدة، كما من السفارات الغربية كالسفارة الاميركية والبريطانية والفرنسية.

عدالة

(تتمة الصفحة الأولى)

روح العدالة وتحرير ضميرها من نزعات الثأر وآفة الانتقام.

القضاء في اليمن موضع تعريض كبار المسؤولين في السلطة التنفيذية، ومصب انتقادات (وأحياناً لعنات) شرائح واسعة في المجتمعين السياسي والمدني. والقضاة في اليمن معرضون دوماً لأخطار شتى من مراكز قوى ورجال نافذين في المجتمع، وساحات العدالة شهدت، قبل تعليق المقالح، اعتداءات على رجال عدالة يندى لها الجبين.

وطريق إعادة الاعتبار للقضاء لا يمر عبر الحبس الاحتياطي في غرب العاصمة، وإنما بالانتصار للأبرياء الذين يسوقهم «الكبار» إلى ساحات المحاكم لتأديبهم جراء آرائهم.

هدران

(تتمة الصفحة الأولى)

وتتداول الأوساط المؤتمرية في أبين أسماء المحافظ الحالي محمد صالح شملان وأحمد الميسري عضو اللجنة العامة للمؤتمر، وجمال العاقل الوكيل المساعد لمحافظة حجة، كأبرز المرشحين المحتملين لموقع المحافظ.

وإلى هؤلاء تفيد مصادر محلية في زنجبار بأن العميد محمد صالح هدران وكيل أول محافظة أبين أبدى عزمه على الترشح لموقع المحافظ كشخصية مستقلة. وتضيف بأن هدران الذي يتمتع بثقل اجتماعي في أبين قد يحقق اختراقاً في الانتخابات خصوصاً في ظل الاستياء الذي يعم المجالس المحلية لأربع مديريات على الأقل.

مصادر في المكتب التنفيذي بالمحافظة أفادت بأن لقاءً رفيعاً لمسؤولين في المحافظة وقيادات المؤتمر الشعبي أقر الأربعاء الماضي ترشيح محمد صالح شملان للموقع. وقالت إن اللقاء الذي جرى في منزل شملان وحضره أحمد ميسري عضو اللجنة العامة والمشرف على المحافظة، لم يناقش ترشيح أية أسماء أخرى.

عضو في المكتب التنفيذي بالمحافظة (طلب عدم ذكر اسمه) اعتبر في تصريح لـ«النداء» ترشح شملان مجازفة كبيرة، وقال إن دواعي كثيرة توجب ترشيح شخصية من أبناء المحافظة للموقع، وإلا فإن المؤتمر سيواجه مصاعب كبيرة في تمرير أي مرشح من خارج المحافظة.

ولفت إلى أن نسبة كبيرة من أعضاء المجالس المحلية لا تستمزج ترشيح شملان، وقد تجد نفسها مدفوعة لتأييد المرشح المستقل محمد صالح هدران.

اعتقل

(تتمة الصفحة الأولى)

على وجود الكسارة في منطقتهم لما يزيد عن عشر سنوت، والمطالبة بإزالتها.

الأضرار البيئية والصحية التي لحقت بأبناء المنطقة؛ دفعتهم للإعتصام لكن أحد قياديي حزب المؤتمر اتهم في كلمة ألقاها أثناء الاعتصام، أحزاب اللقاء المشترك بأنهم يثيرون الفتن وأنهم قاموا بتحريض الأهالي ضد الدولة والخروج على القانون، واصفاً يحيى أبو أصبع الأمين العام المساعد للحزب الاشتراكي بـ«جنبلاط جبلة».

«لا مشائخ بعد اليوم» هتف بها المواطنون المحتشدون أثناء كلمة الشيخ أمين الحبيشي، أحد مشائخ ميتم، واتهموه مع بقية المشائخ بأنهم خذلوهم في هذه القضية، فضلاً عن تسلمهم مبالغ من مؤسسة القفاف نظير سكوتهم عن أضرار الكسارة، كما استلموا في السابق أموالاً من مؤسسة المياه والصرف الصحي مقابل السماح لها بإقامة محطة معالجة مياه الصرف الصحي في بطن وادي ميتم في 1990.

أخذت قضية الكسارة بُعداً سياسياً واختفى الجانب البيئي والصحي من الموضوع وهو الأمر الذي أكده لـ«النداء» فيصل الحبيشي عضو البرلمان عن الدائرة المتضررة حيث اتهم «بعض الناس» بتسييس القضية وإخراجها عن إطارها رغم أن الأضرار موجودة ومعترف بها من قبل القفاف الذي وعد بحلها.

طريق الصلح المقطوع

قبل أسبوعين وقع المقاول محمد القفاف مع ممثلي منطقة ممسى القريتين وذي أسود إتفاقاً يلتزم فيه الأول بإزالة الضرر الناجم عن الخلاط ومعالجته بحيث يزول نهائياً في مدة أقصاها شهرين من تاريخ الاتفاق مع التزامه برفع الخلاط نهائياً في حالة فشله في إزالة الضرر خلال تلك المدة وعلى أن يطبق على الكسارة الأعراف والقوانين النافذة في المناطق الممثلة ذات الكثافة السكانية. والتزم ممثلو المنطقة بعدم تعرض المواطنين للمقاول وفتح الطريق وسحب المواطنين المعتصمين منها.

الإتفاق الآنف أنهاه المواطنون الأحد الماضي في إعتصامهم، ورأوا فيه مماطلة وتهاوناً من قبل المشائخ. فيصل الحبيشي الذي كان طرفاً في الإتفاق والمصالحة يقول إنه اذا لم يستطع أحد أن يأتي بأحسن مما فعلنا فهل يحافظوا على ما عملنا -يقصد الاتفاق المبرم.

الأحداث الأخيرة دفعت المحافظة إلى تشكيل لجنة أخرى مكونة من مكاتب البيئة والأشغال والزراعة وجامعة إب؛ لمتابعة الموضوع والنظر فيما إذا كان هناك أضرار أم لا. علماً بأن تقارير سابقة من جهات مختلفة أثبتت الأضرار الصحية والبيئية على الإنسان والحيوان والأرض بسبب الكسارة.

مكتب فرع الهيئة العامة لحماية البيئة بإب كان قد كُلِّف من المحافظ بالنزول الميداني إلى منطقة ميتم لوضع المعالجات اللازمة للخلاط والكسارة. وفي تقريره أشار إلى وجود أضرار بيئية تنعكس سلباً على التجمعات السكنية المجاورة للموقع.

المصالحة التي تمت مسبقاً جعلت مكتب البيئة يتوقف عن إعداد التقرير النهائي «بحسب التقرير الأولي» الذي اقترح ضرورة توفير عدد كاف من الفلترات وأحواض مائية لامتصاص الأدخنة والأبخرة الغازية وامتصاصها عن طريق أحواض الترسيب وإعطاء «الخلاط الإسفلتي» مهلة محددة من قبل مهندس مشروع الخلاط، وفي حال عدم تنفيذ ما ذكر؛ فعلى المالك نقلها إلى مكان آخر بعيداً عن التجمعات السكانية.

فيما يخص الكسارة اشترطت الهيئة توفير عدد كاف من مصدات الرياح الطبيعية أو الصناعية (كاسرات الرياح) وبارتفاعات مناسبة للموقع؛ منعاً لهبوب الرياح وذلك بتركيب ألواح من الزنج باتجاه الرياح.

الكسارة محل النزاع وضعت قبل عشر سنوات في سوق الثلوث بمنطقة ميتم لغرض استخراج بعض المواد الخاصة بالاسفلت أثناء توسيع وسفلتة طريق إب- قعطبة- الضالع. ووعد المشايخ الناس حينها بنقل الكسارة فور إنتهاء الأعمال. ورغم إفتتاح الطريق قبل خمس سنوات، إلا أن الكسارة مازالت في مكانها تدر المال على صاحبها.

جهات مختلفة أصدرت عدة تقارير مبينة أضرار الكسارة على حوض ميتم وعلى الأراضي الزراعية والسكان بالمقام الأول، حيث أشار أحد التقارير إلى إصابة أكثر من 34 شخصاً من المناطق المجاورة للكسارة بأمراض مختلفة تفاوتت بين الربو والإلتهاب الرئوي والفشل الكلوي إضافة إلى السرطان.

مرصد

(تتمة الصفحة الأولى)

في مقر جهاز الأمن السياسي في صنعاء، وطالب النيابة العامة بالتحقيق في هذه المعلومات.

وأفاد المصدر بأن المحامية وفاء الخضر تمكنت صباح أمس من زيارة المعتقلين في السجن المركزي بزنجبار- أبين. وأضاف بأن المعتقلين ذكروا بأن ظروف سجنهم تحسنت، لكن صحة المعتقل عامر الصوري ما تزال سيئة.

وأفرجت نيابة لحج عن 10 موقوفين في سجن صبر خلال اليومين الماضيين. كما أفرجت- حسب بيان المرصد- عن الموقوفين في سجن كرش ابراهيم علي سعيد ونادر أمين حموده، علماً بأنهما مصابان بالجدري.

ولا يزال جميل هزاع عبدالله رهن التوقيف رغم إصابته بالجدري.

وحدة

(تتمة الصفحة الأولى)

ضباط الادارة حول ذاكرة جهازه الموبايل، وعلاقته بالأسماء المحفوظة فيه.

العرشي الذي حضر إلى صنعاء رفقة اثنين من أهالي مديرية رداع لمتابعة الجهات المسؤولة حول اصرار محافظ محافظة البيضاء والمجلس المحلي بالمحافظة الإبقاء على شقيقه واثنين آخرين في السجن المركزي لمديرية رداع أكد لـ«النداء» أن ضباط ادارة مكافحة الارهاب حين اعتقلوه واقتادو سيارته صالون 2008 ابلغوه وقت اعتقاله أن بلاغاً وصل إليهم مفاده أن حادثاً مرورياً حدث قبل أيام وأنه الطرف الفار.

غير أنهم أثناء التحقيقات أبلغوه أنهم (إدارة مكافحة الارهاب) تلقوا توجيهات عليا باعتقاله دون تسميتهم. وسألوه عن من هم الأطراف المختلف معهم.

وإذ أكد العرشي أنه لاخصوم له ولا مشكلة يواجهها سوى تلك التي قدم من أجلها إلى صنعاء والمتمثلة بتعنت محافظ محافظة البيضاء في احتجاز شقيقه. لم يستبعد أن يكون لمحافظ البيضاء يد في اعتقاله وزملائه وهم: حسين الصورة من آهالي رداع، وجبر الجميمي من مديرية عنس، ومحمد الشرعي من آهالي ذمار.

وعلمت الصحيفة من مصدر مقرب من ديوان محافظة البيضاء أن مذكرة بعثت من المحافظة إلى وزير الداخلية يبلغه بوجود عصابة خطرة في احد فنادق العاصمة تعتزم إحداث قلاقل من شأنها التأثير على حملته الانتخابية كمرشح لمنصب محافظ محافظة ذمار.

وكان العرشي وصالح سيف وهم من أبناء مديرية رداع قدموا إلى صنعاء لمتابعة وزير الادارة المحلية والنائب العام بشأن استمرار اعتقال أقاربهم في السجن المركزي في رداع على خلفية رفضهم دفع رسوم استحدثت مؤخراً تحت مسمى (نظافة وتحسين مدن) كونها غير قانونية.

وقوبل قرار المجلس المحلي المستحدث بفرض رسوم على من يقوم بنقل القات المزروع في المحافظة وبيعه في محافظات أخرى برفض واسع النطاق، ابتداء من وزير المالية ووزير الادارة المحلية ومدير مكتب مصلحة الضرائب في محافظة البيضاء واعتباره قراراً جبائياً غير قانوني وكان وزير المالية افاد في مذكرته لوزير الادارة المحلية أن لا رسوم بقانون وطالبوا جميعهم في مذكراتهم الغاء القرار المستحدث.

إلا أن يحيى العمري محافظ البيضاء والمجلس المحلي لم يتعاطوا مع تلك المذكرات ورفضوا الافراج عن ثلاثة من بائعي القات منذ 21 مارس الفائت الذين رفضوا تسديد تلك الرسوم وهم سيف أحمد سيف وأمين العرشي، وابراهيم علي مسعود.

وكان مشائخ واعيان واعضاء المجلس المحلي لمديرية العرش رداع مسقط رأس بائعي القات المعتقلين عقدوا اجتماعين موسعين الاسبوع الفائت لمناقشة قضية بائعي القات المعتقلين والقرار الجبائي وقرروا ارسال وفد إلى محافظ المحافظة لابلاغه رفضهم للقرار واستمرار احتجاز بائعي القات فضلاً عن ابلاغه بقرارهم -حال استمرار الاعتقال- انتقالهم إلى أمانة العاصمة لنصب خيمة أمام دار الرئاسة والشروع في الاعتصام.

ونقلت مصادر الصحيفة عن المحافظ قوله إنه لن يتراجع عن القرار المعني وإنه سيشرع في تنفيذه حال انتخابه محافظاً لمحافظة ذمار.

وأكدت مصادر خاصة للصحيفة أن العمري وجه الاسبوع الفائت مذكرة إلى وزير الادارة المحلية لتوضيح ملابسات القرار والجدوى منه وبحسب المصادر فإن المذكرة عللت صدور القرار بما تتكبده المحافظة من تلوث في شوارعها من مخلفات بائعي القات فضلاً عن محاولتها الوفاء بوعد رئيس الجمهورية الذي انقضى عليه عام بشأن صرف إكرامية رمضان لعمال النظافة.

هلا
«عبدالرحمن»
نهنئ ونبارك للاخ العزيز
جمال عبدالوهاب الحسامي
بارتزاقه مولود بكر أسماه
«عبدالرحمن»
جعله الله قرة عين لوالديه

مبارك
«عيسى»
نهنئ ونبارك للصديق العزيز
عيسى عبده عبدالله قاسم الفهيدي
بمناسبة دخوله القفص الذهبي
ألف مبروك وتمنياتنا له ولعروسه
بحياة زوجية هانئة
المهنئان:
بشير السيد
حمدي عبدالوهاب

﴿ يا أيتها النفس المطمئنة ارجعي إلى ربك راضية مرضية فادخلي في عبادي وادخلي جنتي ﴾
تلقينا بمزيد من الأسى والحزن نبأ وفاة المغفور له بإذن الله تعالى
والد الاخ/ يوسف الزمزمي
في الادارة العامة لشركة سبأفون
نسأل الله ان يتقبل المغفور له بإذن الله بواسع رحمته ويلحقه
بالصالحين والصديقين من عباده وأن يسكنه فسيح جنانه
وأن يلهم اهله وذويه الصبر والسلوان
«إنا لله وإنا إليه راجعون»
المعزون:
فوزي الجرادي، محمد فازع، محمد الخولاني

النداء
اسبوعية.. سياسية.. عامة
الناشر رئيس التحرير
سامي غالب
مدير التحرير
جلال الشرعبي
سكرتير التحرير
بشير السيد
صنعاء - شارع الزبيري - مقابل سبأفون
عمارة البشيري
تلفاكس: (536504) ص.ب: (12070)
التوزيع: سيار 777799582 - 733799063

التعويل على العدالة لإنقاذ الخيواني

عن "المحصلة" الختامية لمسار دفاع قانوني لا سياسي

ماجد المذحجي
maged231@yahoo.com

بوسع اي قراءة متمهلة لمضمون المرافعات الختامية التي قدمتها "هيئة الدفاع" (المكونة من المحامين هائل سلام ونبيل المحمدي ومحمد المداني) عن الخيواني، امام قاضي الموضوع في المحكمة الجزائية المتخصصة محسن علوان، ان تؤدي إلى يقين مستقر مفاده براءة الخيواني ضمن الحصيلة القانونية النهائية لأداء "هيئة الدفاع"، في مواجهة قرار الاتهام وادعاءات النيابة التي اتسم اداءها بالتشوش والضعف والافتقاد للتماسك، علاوة على عدم تأسس فعلها على معطيات قانونية مكينة، وافتقاره للأدلة، وامتلاء التحقيقات التي اجرتها بالعيوب الاجرائية التي افسدت بناء الاتهام القائل بجرم الخيواني المفترض.

المسألة في هكذا قراءة لنتائج المسار القانوني في هذه القضية لاتتأسس على تحيزنا المهني والصداقي للخيواني، وانما هي الخيار الوحيد الذي يقود إليه الاداء القانوني الرفيع المستوى لـ"هيئة الدفاع" والذي استطاعت عبره "الدفع بعدم صحة وثبوت الاتهامات" الموجهة لموكلها، علاوة على نقضه الكلي "للمبنى الاجرائي للاتهام"، وهذه الاخيرة كافية لوحدها لانهاء القضية دون حاجة للتعويل على الأول الذي يأتي لتفنيد ما نُسب للمتهم في قرار الاتهام، تحوطاً لاي تحايل يحاول تجنب بطلان الاتهام اجرائيا، وهو الشأن الذي تعتبره "هيئة الدفاع" دفاعاً اصيلاً وكافياً عن المتهم، خصوصاً وان تأكيد "الدفاع" على بطلان قرار الاتهام تأسس على العيوب الاجرائية التي رافقت اجراءات التحقيق، تسجيل مكالمات الخيواني وتفتيش منزله، مما أبطل أثرها كلياً وجرد اي نتائج متحصلة منها من أي قيمة قانونية يمكن للنيابة التعويل عليها، هذا طبعاً باعتبار اجراءات التحقيق هي "اجراءات عدالة وانتصاف، لا إجراءات انتقام واعتساف" وفق موارد في نص المرافعة الختامية، تأكيداً بذلك على ان الحرص على سلامة الاجراءات هو حرص على سلامة العدالة من الاعتباط والتعسف والانتهاكات وفق ماتريده روحية القانون، ولحماية حقوق الأفراد من تبريرات "ميكافيلية" على قبيل "الغاية تبرر الوسيلة"، وهو ما اعتمدته النيابة الجزائية في دفعها بأن النتائج المتحصلة من التحقيقات التي اجرتها تجوز لها تجاهل السلامة القانونية لهذه الاجراءات!!

إن مضمون المرافعة الختامية يكشف تماماً عن استغراق قانوني دقيق في كل مايتعلق بالقضية التي تتولاها "هيئة الدفاع" عن الخيواني، سواء على المستوى الاجرائي او في ما يتعلق بمضمون قرار الاتهام، وهو استغراق أفصح عن مهارة كافية،

● الخيواني (ارشيف)

لا اسراف ولا تقتير فيها، في تفكيك حجج "الخصم" ودحضها، وفي تحصين ادائها القانوني من أي عيوب يُمكن ان يتسلل الادعاء منها، وهو الادعاء الذي توسلت فيه النيابة الجزائية بالعموميات والافتقار للدقه لبناء قرار الاتهام، ولم يتضمن في مايتعلق بالخيواني "تحديداً دقيقاً وواضحاً للواقعة الجرمية المنسوبة للمتهم، وكذا الوضع القانوني لهذه الواقعه". كما ان النيابة لم تقم بتحقيق ابتدائي يوفر "ادلة مرجحة" تثبت ان الخيواني قد اتفق على تشكيل عصابة مسلحة مع آخرين، او انضم لها لاحقاً، وحمل سلاحاً فعلياً او حكماً لتحقيق الغرض من تشكيل العصابة، وفق ما افصح عنه الادعاء في قرار الاتهام "العمومي"، باعتبار كل ذلك يشكل واقعة جرمية تستدعي إعمال المادة "133" من قانون الجرائم والعقوبات النافذ كنص تجريم في مواجهة عبدالكريم الخيواني!

لقد شكلت قضية الخيواني بؤرة استقطاب سياسي واعلامي وحقوقي تجاوز اليمن ليمتد إلى العالم، وعلى مدى زمني متقطع كان مدى الافراط في اي تنكيل سياسي وامني يلحق بالخيواني رهيناً بالحماية التي تتشكل حوله من المجتمع، واشكال التضامن التي يبديها المجال الحقوقي والاعلامي. لم يتم نقل الخصومة معه إلى حيز القضاء بشكل فعلي، وحين تمت لمرة سابقة كان الموقف سلبياً من اللجوء للقضاء ولم يتم التعامل مع المسألة بشكل جاد قانونياً، علاوة على التأثير السياسي الضاغط على القضاء آنذاك، مما ادى إلى حبسه حينها. ولم يتم حماية القضاء من قبل كل الفعاليات المتضامنة عبر تعزيزه ومنحه الثقة في مواجهة الضغوط التي يتعرض لها لادانة الخيواني. المسألة تبدو مختلفة نسبياً وفق المسار الحالي في قضية الخيواني القائمة الآن، الفعل المهني الذي تقوم به "هيئة الدفاع" استطاع حماية الخيواني من الاعتساف القانوني حتى الآن، وجعل "الخصم" في موقف ضعف قانوني حقيقي لأول مرة. المسألة تتعلق بخبرة من النضال المدني تحتمي بالقانون وتفعله لم يتم اختبارها فعلياً، وهذا كان دوماً أحد اهم اشكال الضعف التي تميز النضال المدني في مواجهة تجاوزات السلطة، وظل الأمر دوماً يعتمد على الاعلام، وفي سقفه كانت الاعتصامات المحدودة. يجب إذاً تعزيز القضاء لا النيل منه ليستطيع ان يكون اقوى، واعادة القضية إلى حقل العدالة القانونية سينقذها من الاستقطاب ويمنح الخيواني فرصة معقولة. كما انه قد يشكل مخرجاً لسلطة تشعر حتماً بالحرج وانعدام السبل في حل قضية الخيواني، حيث يمكن لها الاكتفاء بترك القضاء يأخذ مساره المستقل بعيداً عن ضغوطها ليقرر ما يشاء تجاهه.

إجمالاً يؤدي تمسك "هيئة الدفاع" بالقانون، وبسلامة اجراءات التحقيق، وضمان حقوق الخيواني، إلى حماية العدالة والانصاف باعتبارهما الغرض من هذه المحاكمة، على الاقل على المستوى النظري وتجاوزاً للخلفية السياسية التي تلوح خلف التعسف والايذاء المستمر للخيواني والانتهاك لحقوقه وترويع اسرته، كما يساعد ذلك المحكمة على المقاومة والتحرر من عبء أي ضغط سياسي قد يحاول حرف التعاطي مع القضية عن مسار القانون والعدالة، باعتبار ان المساحة التي تحركت هيئة الدفاع بها هي مساحة النصوص القانونية والضمانات التي يوفرها الدستور لأي مواطن في حق الحصول على محاكمة عادلة، ولم ينح عملها نحو أي هجاء سياسي في مواجهة النيابة وقرار الاتهام، ضمن تقدير كامل للقضاء وثقة بأن انحيازه للعدالة والقانون هو السبب في توقيره والحفاظ على قيمته وموقعه الاعتباري المستقل بالنسبة لكل الاطراف في المجتمع والدولة.

الجامعة والتحديات الراهنة

د. عيد روس اليهري*

إلى متى تظل الجامعة رهينة الاعتقال، وعلى من تقع مسئولية إطلاق سراحها وتحريرها من قيود المصالح والشهوات العابرة؟

إن الجامعة هي عقل الأمة ورائد نهضتها وتقدمها في مسيرة التغيير والتنمية الحديثة الشاملة، فضلا عن كونها مركزاً لنقل وتداول ونقد وإنتاج المعرفة العلمية وتطبيقها وحل المشكلات التي تواجه سير نمو المجتمع. وهي كذلك معقل للإبداع والتنوير والتجديد، وهي أهم مؤسسة إستراتيجية في تاريخ الحضارة الإنسانية. وأهمية الجامعة لا تعود إلى وظائفها الثلاث: تعليم وتدريب الطلبة، البحث العلمي، وتنمية وتنوير المجتمع فحسب، بل والى كونها تعد المثل الأعلى لمؤسسات المجتمع المدني الحديث بما تمتلكه من استقلالية وحرية إدارية ومالية وأكاديمية وقانونية وسياسية واجتماعية، ونظام مؤسسي، عقلاني، ديناميكي دقيق، وكفء وعالي الجودة والشفافية، وبما تنطوي عليه من قيم ومعايير متميزة وفعالة.

انطلاقا من هذه الصورة العامة لما ينبغي أن تكون عليه الجامعة في أي مجتمع من المجتمعات الحديثه والمعاصرة، كيف تبدو صورة الجامعة اليمنية بعد 38 عاما من تأسيسها، إذ تأسست أول جامعة في عدن عام 1970م وثاني جامعة في صنعاء عام 1971م؟

لا اعتقد بان ثمة من يمتلك النزر اليسير من العقل يستطيع أن ينكر ما بلغته المؤسسة الجامعية عندنا من فساد وبؤس وتدهور وتخلف وتراجع بالقياس إلى كثير من الجامعات المماثلة في دول الجوار مثل السعودية والخليج ومعظمها جامعات فتية لا يتجاوز عمرها العقد أو العقدين من الزمن، ولا أعرف كيف يمكن تبرير ذلك الصمت والتخاذل المريب عند السياسيين والقائمين على شئون جامعاتنا اليوم عن تلك الكارثة الوطنية التي تحيق بنا جميعا ونحن نرى أهم مؤسساتنا ومستقبل أحفادنا تتداعى بوتيرة متسارعة! وهل من الوطنية والإخلاص في حب المصلحة العامة السكوت عن حقيقة المخاطر والتحديات التي باتت تهدد جامعاتنا اليوم في عصر العولمة وما بعد الحداثة السريع الإيقاع والتغير والتنافس الشديد على امتلاك شروط وأسباب التفوق والقوة والنفوذ، بالعقل والعلم والمعرفة والبحث العلمي والكفاءة والسرعة والأداء، بعدها قواعد اللعبة الراهنة في ماراثون السباق العالمي بين الدول والشعوب والأمم في ميدان القرية المعولمة؟! إذ ذاك تغدو الجامعات هي أدوات الرهان أو الخسران، ولا مستقبل لمن فقد البوصلة وأضاع الاتجاه.

وإذا كنا نعرف أن القابضين على زمام الأمور السياسية في بلادنا ليس بمقدورهم رؤية حقيقة الأزمة والإحاطة بجميع أبعادها بحكم قصور معرفتهم ومحدودية تأهيلهم وتقليدية ثقافتهم وتصوراتهم عن الصواب والخطأ، فضلا عن عدم اختصاصهم في حقل المؤسسة الأكاديمية، فإن من العبث الطفولي انتظار الحل لمشكلات الجامعة وأزمتها منهم، بل إنه كلما زاد الصمت والانتظار اعتقدوا أن الأمور هي على ما يرام، أن التوسع الكمي عبر إنشاء المزيد من الجامعات المحلية في المحافظات هو دليل حكمتهم وصواب سياساتهم.

وبدون أن يستشعر أساتذة الجامعة وطلبتها حقيقة وضعهم وأزمة مؤسستهم، ويدرك الجميع بأن مسئولية نجاح أو فشل الجامعة تقع على عاتقهم وحدهم دون سواهم من حيث أنهم أهل الدار "وأهل مكة أدرى بشعابها" فلن ينفع الندم بعد فوات الأوان.

إن الوضع الراهن للجامعات اليمنية يقوم على أساس الفصل المتعمد بين إدارة الجامعة، أي بين السلطة في الجامعة المتمثلة في رئيسها ونوابه وعمداء الكليات ونوابهم ورؤساء الأقسام، وبين هيئة التدريس وهيئة التدريس المساعدة، وبين طلبة وطالبات الجامعة، حيث تشكل هذه الدوائر الثلاث المغلقة كيانات منعزلة عن بعضها وأفلاكاً تسبح في سماوات متباعدة وكل في فلكه يسبح.

إن هذا الوضع الذي يخدم مصالح وأهواء عابرة لبعض القوى السياسية التقليدية، هو السبب الرئيس فيما بلغته الجامعة من خراب وفساد.ولأن القائمين على إدارة الجامعة هم موظفون للسلطة السياسية، فلا أمل يرجى منهم في إصلاح ما أفسدوه بأيديهم، فضلا عن كونهم يفضلون بقاء الأوضاع كما هي حفاظا على مصالحهم وامتيازاتهم الكبيرة، ولا أحد يهدم مصدر رزقه بإرادته. وكل ما يستطيعون فعله هو أن يعملوا بكل ما أوتوا من قوة في سبيل إظهار الجامعة بالصورة التي ترضي الحاكم وتخفي الحقيقة عن الرأي العام، وكل نقد أو كشف للمشكلات والمفاسد التي تنخر الجامعة، هو في نظرهم خروج عن الثوابت الوطنية وتشهير بالمنجزات العملاقة.

خلاصة القول: ليس هناك من حل يمكنه إنقاذ الجامعة وإيقاف عجلة تدهورها، غير الرهان على طلبة الجامعة وأساتذتها، الذين يشكلون معا لحمة الجامعة وسداها. فهم الجامعة، وبهم وحدهم تكون الجامعة، ومن أجلهم ومن أجل مجتمعهم ومستقبل أمتهم قامت الجامعة، وعليهم وحدهم تقع مسئولية فك أسر الجامعة وتحريرها من قفص الاعتقال الطويل، وجعلها مؤسسة حرة ومستقلة وجديرة بالاحترام والثقة.

* استاذ مشارك، جامعة عدن

حنايا

هدى العطاس
hudaalattas@yahoo.com

لقد غدت حياة اليمنيين كوارث متلاحقة.. نصحو على كوارث وننام على أخرى، مواطنون يمنيون تلتهمهم محرقة سعودية اشعلت في أجسادهم عنوة،طفلة في الثامنة تغتصب تحت لافتة الزواج، وتساق إلى مصيرها الفاجع بيدي أبيها، أمام تخاذل القضاء وغياب تطبيق القانون وهزالة الواقع وهزائمة، مسيرات مسيرة تخرج قسرا وطوعا تطالب بالإبقاء على حكام المحافظات في منظر هزلي لم يخطر على بال منتج اعظم افلام الكوميديا تنفيذه. مقدمة بذلك دليلا على تجويف شعارات الديمقراطية التي تتلفع بها الدولة.وخانقة مسيرة الاصلاح الذي يحبو.

● المحرقة السعودية في حق المواطنين اليمنيين المتسللين جريمة بكل المعاني بل تعد محرقة أخدود حديثة، ثمانية عشر شابا يمنيا من اصل خمسة وعشرين تفحمت جثث البعض منهم وتهرأت أجساد آخرين حرقا حينما طاردتهم شرطة حرس الحدود السعودية وتبعتهم إلى مكمن لاذوا به عزلا إلا من بطونهم الخاوية كما توسل احدهم، ومن ثم قامت بصب البنزين عليهم واشعال النار في اجسادهم، أن يستخدم حرس الحدود السعودي أبشع الوسائل النازية في مواجهة عزل دافعهم الجوع والبطالة للتسسل إلى أراضيها، تسقط عنها حجة حماية حدودها، إن الجريمة الشنعاء التي قامت بها الشرطة السعودية تتنافى مع الأعراف والقيم الانسانية والمواثيق والحقوق والقوانين الدولية بل ومع النفوس والتوجهات الانسانية السوية بل وتدين ادوات الضبط السعودية وعلى المملكة أن تثبت حسن نواياها واحترامها للشعب اليمني وحرصها ومصداقيتها في أخوته بعيدا عن حسابات وتواطؤات الحكام، وذلك بالتحقيق في الجريمة وتقديم المجرمين للمحاكمة وإنزال بهم ما يستحقونه من عقاب، وحتى لا تلصق بالشرطة السعودية وصمة النازية. وتعويض الضحايا اليمنيين عن مالحقهم من أضرار، لن تفي بتعويضها أموال الدنيا ولكنه إحقاق الحق.

أما الحكومة اليمنية فهي المجرم الأول الذي توجه له سبابة الاتهام.. فبؤس الواقع الذي افرزته تدابيرها هو الذي ذهب بالضحايا الجياع الى نهايتهم الفاجعة، حينما لم يجدوا أدنى مفردات الحياة الكريمة في بلدهم، وعلى الدولة الآن أن تغسل وجهها ولو بمسحة، وأن لا تسكت على ما تعرض له مواطنوها، وأن تسرع بالقيام بعلاجهم على أعلى مستوى وتعويضهم عن ما لحق بهم من أضرار جسدية ونفسية، واتخاذ موقف حازم تجاه الطرف السعودي بما يعيد للمواطن اليمني كرامته وعزته ويحفظ له مكانته بين اشقائه بعد أن يثبتوا أنهم اشقاؤه فعلا، وحتى لايتجرأ علينا الآخرون حد احتقارنا واسقاط انسانيتنا ومعاملتنا كأدنى نوع من الحيوانات تنصب لها المحارق لإبادتها. وكرامتنا من كرامتك يادولة.

وللكارثتين الأخريين مقام آخر يطول حديثنا فيه وحديثنا.....ممتد

● الشعبي

في الحلقة الأولى تحدث عبدالحميد عبدالعزيز الشعبي عن نشأته الأولى، ودراسته في المدرسة المحسنية في لحج، ومدرسة النهضة في الشيخ عثمان، ثم التحاقه بمدرسة حلوان في مصر لإكمال تعليمه الثانوي. وفي هذه الحلقة يتطرق إلى علاقته بزملائه اليمنيين في حلوان وكلية الشرطة في القاهرة، مبرزاً جوانب شخصية لافتة لدى بعض زملائه، وكذا في شخصية قحطان الشعبي أول رئيس يمني جنوبي بعد الاستقلال.

■ حوار: سامي غالب - باسم الشعبي

عبدالحميد الشعبي - عضو المكتب العسكري للجبهة القومية يروي تفاصيل مثيرة عن الكفاح المسلح في الجنوب: (الحلقة الثانية)

حاولت استقطاب الأمير علي بن إبراهيم بن يحيى حميد الدين إلى الحركة لكنه غادر فجأة إلى أميركا

■ مطهر الإرياني وعبدالله محمد نعمان، عبدالحافظ قائد، وكان هناك فلسطينيون وأردنيون، وآخرون، هؤلاء كانوا معاً في أول حلقة، أين كنتم تجتمعون؟

- في شقق محددة.

■ في حلوان أم في القاهرة؟

- في القاهرة. كنت الوحيد من حلوان أما البقية فكانوا في القاهرة.

■ كنتم تجتمعون أسبوعياً، وبالطبع إما الخميس أو الجمعة؟

- نعم.

■ من كان المسؤول عن الحلقة؟

- فيصل عبداللطيف. ثم لاحقاً كان ينوبه يحيى الإرياني.

■ وسلطان أحمد عمر؟

- كان يتولى المسؤولية في فترة محددة: اجتماعين أو ثلاثة.

■ كان يكبرك سناً؟

- نعم.

■ كان قارئاً نهماً؟

- جميعهم كان يقرأ. وفي تلك الفترة المبكرة لم تكن قدراته في الكتابة ظاهرة.

■ مالذي كان يميزه قياساً بغيره؟

- كان الجميع متقاربين ولم تكن المراتب القيادية تضفي ميزة لشخص على آخر.

■ هل زملاؤك الذين قدموا معك من لحج أستقطبوا أيضاً للحركة؟

- استقطبنا بعضهم في حلوان، وكوّنا لاحقاً خلايا في حلوان، ومن هؤلاء الدكتور حسين الكاف (الآن في المؤتمر الشعبي).

■ في فبراير 1958 قامت الوحدة بين مصر وسوريا، وبالنسبة لك كيمني وعضو في حركة القوميين العرب، لا ر يب في أنك شعرت باقتراب تحقق حلم الوحدة العربية؟

- نعم، ما دامت سوريا انضمت إلى مصر، فقد شعرنا بأن الوحدة العربية قريبة بزعامة عبدالناصر.

■ كان معكم في حلوان طلبة آخرون، بينهم أقارب للإمام أحمد؟

- أبناء أخيه ابراهيم كانوا يدرسون معنا في حلوان. أحدهما علي والآخر لا أتذكر اسمه. كانا يسكنان في شقة وكانت السفارة الامريكية منحت كلاً منهما سيارة خاصة. صباح أحد الأيام مرَّ علي بن ابراهيم عليَّ بسيارته، ليأخذني معه إلى القاهرة لحضور مهرجان شعبي دعا إليه جمال عبدالناصر. كانت علاقتي الشخصية بعلي قوية. كان يحرص على التواصل معي، وكان قريباً من توجهنا القومي، حتى في آرائه السياسية. كان مستاء من وضع شقيقته في صنعاء. أذكر أنه شكا من أن الإمام أحمد رفض تزويجها. فجأة غادر وشقيقه، وكذا عبدالكريم الإرياني إلى الولايات المتحدة الاميريكية. غادر الارياني فجأة رغم عضويته في حركة القوميين العرب.

■ هل سافروا معاً، أم أن الارياني غادر لوحده!

- لا أدري. في تلك الفترة حصلت أزمة بين الامام احمد وعبدالناصر، وعلى ما يبدو فإن توجيهات من الإمام صدرت بمغادرتهم مصر. لم يكونوا قد أكملوا الثانوية، وقد غادروا فجأة. حتى أن علي بن ابراهيم لم يزرني ليودعني رغم علاقتي القوية به. كان الأمير علي قومياً. لم نكن نحس بالفوارق معه، كنت استلم نهاية كل شهر 2 جنية وهو أمير، لكني لم أحس بأي فرق معه.

■ ألم يكن هذا يشوِّش عليكم؟

- لا. تعرف أن والده كان من الأحرار، وعلي كان يحمل توجهات قومية، وكنت أحاول استقطابه لكنه سافر فجأة.

■ شعرت بالحزن لذلك؟

- عشت أحزاناً كثيرة، لكن الحزن الكبير حصل عندما قدم عبدالناصر، استقالته في 1967. ولأول مرة أبكي. كنت في الصبيحة.

■ في 59-60 أنهيت الثانوية، وبعدها التحقت بكلية الشرطة، لماذا؟

- كنت أتطلع لدخول كلية الطب. وكان معدلي يسمح لي بدراسة الطب، لكن قيادة الحركة أوعزت لي بدخول كلية الشرطة.

■ كانوا يرتبون لمرحلة قادمة، وبخاصة للكفاح المسلح؟

- كان التفكير حينها بضرورة البدء بكفاح مسلح في الجنوب.

■ بالتأكيد التحق بالكلية يمنيون آخرون؟

- دخلنا في يوم واحدأربعة: عبدالواحد السياغي وسلطان أمين القرشي وعبدالله الحمدي وأنا.

■ كانوا معك في حلوان؟

- لا. كنت أعرف سلطان من الشيخ عثمان، كان يدرس في المدرسة الحكومية رغم أنه لم يكن من مواليد عدن، ولكن على ما يبدو فإن أسرته تمكنت من استصدار «مخلقة» (شهادة ميلاد) عدنية. وكذلك فعل عبدالفتاح اسماعيل، الذي ولد في حيفان لكنه استصدر مخلقة باعتباره من مواليد التواهي، وحسب رواية سعيد الجناحي فإن عبدالفتاح أبلغه بأن الرفاق (في الحركة) طلبوا منه ذلك.

■ وعموماً فإنك عرفت عبدالله الحمدي وعبدالواحد السياغي لأول مرة يوم دخولك كلية الشرطة؟

■ المرتبة القيادية في الشمال قررت الانفصال عن القيادة الموحدة لليمن

■ المكتب العربي في تعز أوعز لمؤيديه دعم عبدالفتاح إسماعيل لاستلام مكتب الأمن في الجبهة القومية

- نعم. وكنا في عنبر واحد، وفي أسرة متجاورة. سلطان أولاً، ثم أنا، ثم السياغي، وأخيراً الحمدي. في اليوم الأول كان الاستقبال قاسياً، كان الغرض هو نقلك، بالشعور والجهد العضلي، من الحالة المدنية إلى الحالة العسكرية، كانت التدريبات قاسية. كان السياغي مجهداً، وكان يردد كلمة «هيا ما قالوا». كان ينطقها على طريقة الإخوان في الشمال، مضيفاً عبارات متذمرة، وكنت غالباً ما أداعبه قائلاً: هيا ما قالوا؟

■ أكنتم تشعرون بتمايزات فيما بينكم، هل كان لديك إحساس بأن زملاءك القادمين من صنعاء وذمار وغيرها من مناطق الشمال فيهم جلافة أو غطرسة؟

- أبداً. لا يوجد تغطرس ولا جلافة ولا تمايز.

■ ربما لأنهما من أبناء القضاة.

- ربما. لكنهما لم يخلقا أي انطباع بأنهما متميزان.

■ هل كان عبدالله الحمدي منتميا إلى حركة القوميين العرب؟

- لا. حسب علمي لم يكن عضواً في الحركة. وكنت أعرف أغلب أعضائها في مصر.

■ وماذا عن عبدالواحد السياغي؟

- لم يكن عضواً في الحركة.

■ في 26 سبتمبر قامت ثورة 26 سبتمبر، وكنتم حينها في كلية الشرطة، كيف تلقيتم الخبر؟

- اجتمعنا ووجهنا برقية إلى عبدالله السلال، نعرض تطوعنا للدفاع عن الثورة. لم يرد السلال علينا. وقد فوجئنا بالرد يأتي من وزير الداخلية المصرية، وفيه تطمين لنا بأن القوات المصرية الآن في اليمن لحماية الثورة، وما عليكم انتم إلا أن تواصلوا دراستكم. لم يضايقنا الرد، واعتبرناه الموقف الصحيح. لكننا استغربنا أن يأتي الرد من وزير الداخلية المصري.

■ هل كان الحمدي أو السياغي يتحدثان إليك عن الأوضاع في الشمال قبل الثورة، ثم بعدها؟

- أبداً، لم نكن نجد فرصة للحديث أو الراحة إلا وقت الغدا أو قبل النوم.

■ ولكن توجد إجازات دورية؟

- في الإجازات القصيرة لم يكن الوقت يسمح لنا بالتواصل، وبالكاد يكفي للعمل التنظيمي وحضور اجتماعات الحركة.

■ بالنسبة لطالب كلية الشرطة، تعرف أن ضباط الشرطة والجيش حينها كانوا يستلهمون شخصية عبدالناصر، أو عبدالكريم قاسم، وآخرين، وبالضرورة فإن هذه النماذج كانت الدافع لاهتمام طلاب الكلية بالسياسة، وانخراطهم في أنشطة سياسية؟

- صحيح. لكننا لم نكن نجد الوقت الكافي.

■ ماذا عن الميول السياسية لسلطان أمين القرشي؟

- لم أكن أعرف أنه منتم إلى حركة سياسية، في الواقع لم يمكن أحدنا يسأل الآخر عن انتمائه السياسي. كنت أعرفه من الشيخ عثمان، وحتى عندما كنت في حلوان وأزور القاهرة كنت أنزل في شقته.

■ أكانت تظهر عليه ميول سياسية، تعرف أنه لاحقاً انتمى إلى البعث، ثم الطليعة الشعبية!

- لم يكن يظهر عليه ذلك.

■ لنعد إلى حدث ثورة 26 سبتمبر؟

- كنا نعتبر أي تغيير في الشمال يخدم الجنوب. وبعد أن أتى الرد من وزير الداخلية أعدنا التفكير وتساءلنا ماذا بوسعنا أن نفعل هناك ونحن مجرد أربعة أشخاص.

■ ومع ذلك كنتم تتشوقون لإنهاء الدراسة والعودة إلى اليمن؟

طبعاً، لأن الواحد منا يكرس جهده ووقته من أجل التخلص من الظلم والقهر في الشمال والجنوب.

■ أين كان قحطان الشعبي لحظتها؟

- في القاهرة. وقد غادر لاحقاً إلى صنعاء.

■ وفيصل عبداللطيف الشعبي؟

- كان يعمل في سلطنة لحج.

■ هل كنت تعرف أن ضباطاً قوميين عرباً شاركوا في ثورة سبتمبر؟

- لا. ولم أسمع لاحقاً بذلك.

■ كنت تعرف أن حركة القوميين العرب مؤيدة للثورة، والكثير من أعضائها انخرطوا في المقاومة الشعبية، والحرس الوطني؟

- هذا صحيح. أغلب الشباب كانوا مع الثورة، سواء من القوميين العرب أو من الأحزاب الأخرى.

■ أنت كنت وقتها عضوا في حركة القوميين العرب التي كانت حركة قومية عربية علمانية...

- لم يكن هذا الوصف (علمانية) موجوداً.

■ صحيح ولكن الحركة بطبيعتها علمانية، وتضم أعضاء مسلمين ومسيحيين، ومن مذاهب مختلفة. في القاهرة هل تعرفت على مسيحيين في الحركة؟

- لم نكن نسأل حينها عن ديانة هذا أو ذاك. حتى في مدرسة حلوان كان يوجد طلاب مصريون مسيحيون ولم يكن ذلك مثار تساؤل.

■ من تتذكر من العرب الذين كانوا معكم؟

- ياسر عبدربه مثلاً. وكان شخصاً عادياً، ولم يكن يميز نفسه كما تراه الآن. كان المزاج العام مختلفاً حينها، ولم تكن المواقع القيادية ذات معنى شخصي. أذكر أننا، السلامي وأنا، قابلنا محسن إبراهيم في القاهرة عام 1963. لم يشعرنا الرجل بأنه يتميز عن الآخرين بشيء. كذلك قابلنا في نفس الفترة عبدالحميد السراج في منزله في مصر الجديدة، ولم نحس مطلقاً بأن الرجل الذي يجلس معنا هو ذاك الشخص القوي الذي كان يمسك بخيوط عديدة في سوريا.

■ لماذا ذهبتم إلى السرَّاج؟

- كنت قد تخرجت من كلية الشرطة، وزرناه لغرض توفير دورات تدريبية ليمنيين لغرض الإعداد للكفاح المسلح. كنا نستعجل قيام ثورة مسلحة، حتى بعد عودتي إلى عدن اجتمع أعضاء الحركة في المنصورة وطرحت بإلحاح هذا المطلب قبل قيام ثورة 14 أكتوبر.

■ حدثنا عن التراتبية التنظيمية في الحركة حينها وانتم في القاهرة؟

- حلقة في أسفل الهرم التنظيمي، ثم خلية، فخلية

● سلطان أمين القرشي (أقصى اليمين) وعبدالله الحمدي (وسط) وعبدالحميد الشعبي (أقصى اليسار) - القاهرة 1961

←

● مع علي السلامي في مصر

● سلطان أمين القرشي (الثاني جلوساً من اليسار) وعبدالحميد عبدالعزيز الشعبي (الأول وقوفاً من اليسار)

قيادية، فمرتبة، وهي عبارة عن شعبة وهي تعادل الفرع.

■ هل استقطبت الحركة سواء في حلوان أو في القاهرة طلبة مصريين؟

– لا.

■ لماذا؟

– لأننا نعتبر نشاطنا في مصر ينبغي ألاَّ ينصرف إلى المصريين لأن مصر تقود النضال العربي حينها.

■ ربما أيضاً بسبب الوطنية المصرية القوية، ليس فقط القوميون العرب، بل البعث ايضاً، لم يستطع استقطاب أعضاء في مصر. كل الحركات القومية العربية التي نشأت في المشرق لم يكن لها امتداد في مصر.

– حسبما أعلم فإننا في الحركة كنا نستثني المصريين من نشاطنا الاستقطابي. وأكثر من ذلك فإن الحركة فكرت بعد قيام الوحدة المصرية السورية بحل نفسها.

■ تقصد في سوريا؟

– بشكل عام، باعتبار أن المد الوحدوي بلغ ذروته.

■ ماذا عن الطالبات، هناك طالبات عرب استقطبن إلى الحركة، لم يكن بينهن يمنيات وقتها؟

– تم استقطاب طالبات، ليس بينهن يمنيات. طالبات سوريات، وأردنيات وفلسطينيات، وكويتيات.

■ هل تتذكر أسماء محددة؟

– كان معنا طالبة فلسطينية، ولكنني لا أتذكر اسمها.

■ كيف كانت العلاقة بين الطلاب والطالبات داخل الحركة؟ وهل وجدت انشطة اجتماعية خارج العمل الحركي؟

– كنا نقوم برحلات إلى خارج القاهرة، وأحياناً إلى الأقصر. وأذكر أن حيدر أبو بكر العطاس فاز بيانصيب في أحد الأنشطة.

■ ألم يكن البيض معه في نفس الفترة؟

– لا. البيض جاء فيما بعد في دورة عسكرية مع علي ناصر محمد.

■ بعد مغادرة فيصل من كان يدير الخلية؟

– ياسر عبدربه، وكان المسؤول الأول للمجموعة التي تضمني.

■ ومن كان المسؤول الأول في مصر؟

– لا أدري.

■ أفهم من كلامك أن التسكين التنظيمي كان مشتركاً. يعني الخلية أو الحلقة تضم أعضاء من أقطار عربية مختلفة.

– نعم.

■ ألم تكن هناك حساسيات قطرية، أنتم مثلاً من اليمن حيث التخلف أفدح؟

– لم نكن نشعر أبداً بأية فوارق. كان زملاؤنا الكويتيون ميسورين جداً، حتى أن أول كتاب طبع في القاهرة كان على نفقتهم.

■ من تذكر منهم؟

– لا أذكر أحداً. لم تجمعني بهم خلية واحدة.

■ كطلاب في خلية الشرطة، هل كنتم تحتكون بالطلاب المدنيين اليمنيين؟

– كنا نلتقي بهم وكانت لقاءاتنا في مقاهي، وبخاصة في ميدان التحرير.

■ هل تبادلت رسائل مع فيصل الذي كان وقتها في عدن ولحج؟

– لا.

■ في 28 سبتمبر وقع الانفصال بين مصروسوريا؟

– كان الانفصال صدمة كبيرة. كنا في شقة في العجوزة، وهي الشقة التي استأجرها قبلنا فيصل الشعبي بعد انتقاله من شقة جاردن سيتي. في ذلك المساء كنت مصدوماً، وكنت قد بدأت بعادة التدخين، نزلنا من الشقة، عبدالله محمد نعمان وأنا. فور مغادرتنا مدخل البناية بوغتنا بقحطان أمامنا، رمق قحطان السيجارة بين اصابعي، ثم قال بلغة أوامرية صارمة: إرم بالسجاير. قلت له: لا. كانت تلك المرة الأولى التي أقول له لا. كنت حزيناً بسبب الانفصال، كما اعتبرت أسلوبه إهانة لي أمام زميلي. غضب قحطان، وغادرنا.

■ كان يعاملكم بروحية أب، وكان سلوكه معكم مطبوعاً بالأبوية.

– بالضبط. وقد شعر أن عبدالحميد خرج عن الطاعة.

■ كم استمر غضبه؟

– لم يستمر، ففي اللقاء التالي لم يتطرق إلى الأمر، كما أنني دخنت أمامه لاحقاً بعد تخرجي من كلية الشرطة.

■ ماذا عن العادات الأخرى؟

– لم أكن أتعاطى مشروبات روحية. في كازينو قصر النيل، كنا مجموعة من الاصدقاء، وكان قحطان يتردد على الكازينو في أوقات محددة، وأحياناً كنت أرافقه. إحدى الأمسيات طلب الآخرون بيرة وطلبت أنا شاي. وجلست متوتراً جداً. أشرب الشاي وألح على اصدقائي بضرورة الاسراع في الانتهاء من مشروباتهم. كنت متوتراً وأتوقع وصول قحطان في أي لحظة: إذا كان «قَلَبَ الدنيا» من أجل حبة سيجارة، فماذا يمكن أن يفعل إزاء البيرة أو الويسكي.

أذكر واقعة أخرى ليس لها صلة بقحطان. قمنا في كلية الشرطة برحلة إلى الأقصر. نزلنا في فندق، في الكافتيريا طلبت شاي والآخرون طلبوا بيرة. قدِّم الشاي بإبريق، وقدِّمت البيرة للآخرين. لمحنا أحد مدرسينا في كلية الشرطة، وكان يدرسنا البحث الجنائي وفيه فصل عن سلوك ضابط البحث وأهمية أن يكون قدوة. تعمد المدرس أن يجلس قبالنا ويكتفي بمراقبتنا. كنت أشرب الشاي بانتشاء فيما لم يجرؤ أحد من شركائي في الطاولة أن يمد يده لشرب البيرة. بعد دقائق توسل لي أحدهم بأن أصب له كأس شاي. استمر الموقف ساعة ونص، وظلت قوارير البيرة سليمة. لم يشر المدرس لهذا الموقف لاحقاً، وهو قال إننا احترمناه ولم نشرب، وأخذ ذلك في الاعتبار.

■ أبوية قحطان الصارمة كانت تدفعكم أحياناً إلى التمرد.

–نعم. ولكنه كان يضيق من الأخطاء والإهمال والتسيب. لاحقاً في تعز اتخذ قراراً بأن يعامل قادة المكتب التنفيذي للجبهة القومية كما الموظفين، لأنه استاء من الإهمال كان البعض ينام حتى الظهر رغم أنه مسؤول عن مكاتب ولجان. عندما لاحظ وضع المقر، قال لهم: «من بكرة احضروا في الـ8 صباحاً، سأتعامل معكم كموظفين». وفي فترة لاحقة استغلت المخابرات المصرية ذلك وبدأت بالتحريض ضد قحطان باعتباره متعجرفاً ومستبداً.

■ ماذا عن علي محمد سالم الشعبي، إذْ يظهر اسمه باعتباره من مؤسسي رابطة أبناء الجنوب قبل أن يلتحق بحركة القوميين العرب ثم الجبهة القومية؟

– نعم، هو تسلم مسؤولية مكتب الأمن في الجبهة القومية في تعز. قبل ذلك عمل مدرساً في مدرسة جبل حديد، وهو تخرج من السودان مثل قحطان الشعبي. درس بعد ذلك في أبين ولحج.

■ مالذي يميِّز شخصيته؟

– كان هادئاً وودوداً على العكس من قحطان ذي الشخصية الصارمة في جديتها. في عام 1965 بعد المؤتمر الأول للجبهة القومية علم بوجود مؤامرة تُحاك ضد الجبهة. المكتب العربي (المصري) في تعز شعر بأن علي الشعبي يعمل على متابعة خيوط المؤامرة. أوعز المكتب لمؤيدية داخل فرع الحركة في الشمال بالعمل على التخلص منه وبصراحة طرح على سيف الضالعي أن يتبنى مقترح إحلاح عبدالفتاح اسماعيل محل علي محمد سالم في المكتب التنفيذي ثم مكتب الأمن. كان ضباط المكتب العربي يثقون بأن سيف الضالعي معهم. سيف الضالعي طرح للقيادة بأن الشباب يطالبون بتسليم مفتاح مكتب الأمن لعبدالفتاح، ورُفض الطلب. وقد ضغط المكتب العربي لكي تعلن المرتبة القيادية لحركة القوميين العرب في الشمال انفصالها من القيادة الموحدة لفرع الحركة في اليمن.

■ تقصد أن انفصال فرع الحركة في اليمن كان بمبادرة من المرتبة القيادية في الشمال وليس من الجنوب؟

– نعم. لكن الجهاز الدعائي بث شائعة بين شباب الحركة تفيد بأن فيصل عبداللطيف هو الذي دبَّر الانفصال. فيصل للأسف لم يبادر لتوضيح موقفه. وبصراحة لم يكن هناك شعور بالخطر جراء الشائعة، فقد تم التعاطي مع الموضوع بتراخٍ على اعتبار أن المجموعة المتورطة فيه محدودة: سلطان احمد عمر، عبدالحافظ قائد، عبدالرحمن محمد سعيد، عبدالقادر سعيد. لم يكن الأمر مدعاة للقلق قبل ذلك. بل إن عبدالحافظ قائد وعبدالقادر سعيد كانا يحضران كافة الاجتماعات الموسعة للجبهة القومية. وكان يخصص لعبدالقادر سعيد راتب شهري مثله مثل قحطان وعلي السلامي، والأخير كان مسؤولاً مالياً. وأريد أن أوضح هنا بأني لم أكن يوماً مسؤولاً مالياً كما جاء في كتاب راشد محمد ثابت عندما أورد صورة تجمعني بعلي عنتر وعلق تحتها بأن عبدالحميد الشعبي هو المسؤول المالي.

الحاصل أن فيصل لم يبادر للمعالجة، وكان تراخيه أول غلطة يرتكبها، لاحقاً طُرح الموضوع في اجتماع موسع لشباب الحركة (والجبهة) في تعز، على هيئة السؤال: لماذا انفصلت القيادة الموحدة؟ لم يتجرأ أحد على القول بأن فيصل هو السبب. في تلك الأيام اعتقلت القوات البريطانية في عدن أكثر من 40 فدائياً، وكشفت الكثير من المواقع، فأصيب العمل الفدائي في عدن بالشلل. في يوم انعقاد الاجتماع الموسع للشباب في 1965/10/9، تحرك فيصل إلى عدن رفقة عبدالرب علي محمد (مصطفى). وهو أصلاً لم يكن راضياً عن عقد الاجتماع. وفي عدن اعاد ترتيب جبهة عدن. واستغل البعض الاجتماع للتحريض ضد فيصل وقحطان.

■ سلطان أمين القرشي وعبدالواحد السياغي وعبدالله الحمدي وأنا، بعثنا برقية إلى السلال عارضين التطوع للدفاع عن ثورة سبتمبر، فجاءنا الرد من وزير الداخلية المصري

دفع دمه فداء للوطن.. فكان الإهمال

مشائخ حجة اليوم في موعد مع مجور في قضية الجندي "راجح"

■ حجة - عبدالواسع محمد

سبعة أيام على وعد "مجور" (محافظ حجة)، و42يوما على أمر "رئيس الجمهورية اليمنية" لوزير الداخلية بسرعة ضبط المتهمين بالقتل، 52 يوما على وعود "محافظ محافظة صنعاء" (المقدشي) بتسليم الجناة خلال 48 ساعة، و55 يوما وألف وثلاثمائة وعشرين ساعة على استباحتة دم الجندي (كل جندي في الأمن يؤدي واجبه الوطني) ذلك عندما تضرج الشهيد عبد الله حسين راجح بدمائه طريحا في مدينة ذمار -مطلع مارس الماضي- ليكون فداء الشرف والرجولة والتصدي لكل ما يخل بأمن واستقرار الوطن. لكن الجزاء له ولأمثاله كان وما زال "التجاهل، التساهل، اللامبالاة، عدم الإنصاف. لاقيمة له أو لدمائه التي تدفقت على أرض الوطن لتروي تربته الطاهرة التي داست عليها عنجهية القوم، وأهانته سلطة على الضعيف لا مجال فيها لمساءلة كل ذي جاه أو سلطان"... ودم الشهيد يصرخ: من ينصفني يا رئيس الجهورية وقائد القوات المسلحة والأمن الأعلى!!

يا ترى هل كان يدري "الشهيد راجح" بأن التعرض ولو بالسؤال لتجار الأسلحة ومهربي ممنوعات مختلفة أثناء تجوالهم في المدن الرئيسية أو خارجها يعد جريمة يحاسب عليها (إذا لم يقتل من قبل العصابة)، في اعتقادي بأن هذه المادة من التعليمات لم يتلقاها "راجح" أثناء تلقيه قوانين وحدود الجندي في عمله الوطني؛ وإلا ما كان سيلقي بنفسه للتهلكة عندما تعرض لعصابة من هذا النوع تجول وتصول في الوطن دون حسيب أو رقيب. وربما كان التجاهل القائم من السلطات العليا في إنصاف الجندي واحترام دم الشهداء بتسليم القتلة للعدالة لأخذ جزائهم العادل، ربما هو العقاب الذي حكمت به قيادة وزارة الداخلية عليه وعلى أمثاله من الجنود. أليس كذلك!!

سؤال يفرض نفسه منذ أن تدخلت أطقم الحرس الجمهوري بمحافظة ذمار في بداية القضية بتطويق الأطقم الأمنية بالمحافظة التي كانت تحيط بالجناة (حسين المقدشي وأولاده) بقيادة أحمد صالح شملان -بحسب تقرير لجنة مشائخ محافظة حجة، الذي قال بأنهم عرفوا ذلك من قيادة محافظة ذمار القضائية والأمنية أثناء زيارتهم لمتابعة القضية- ليأمر بواسل الحرس الجمهوري، الأطقم الأمنية المحاصرة للجناة بالانصراف. وهم -أي الحرس - من سيتولون إيصال الجناة للسجن المركزي بذمار، والذين قاموا بكل اقتدار وجدارة بحماية وحراسة الجناة وإيصالهم إلى قريتهم في حراسة "اثني عشر طقما من الحرس الجمهوري" والذين حالوا دن تسليمهم للعدالة. والسؤال: ما هي مهام الحرس الجمهوري ووظائفه؟! وهل مثل هذه القضايا من اختصاصه أم اختصاصات الأمن العام؟

ليس هناك من غبن أكثر من أن تبادل الآخر الوفاء بعدم الوفاء، والوقوف معه في كل مواقفه سواء كاذبا كان أم صادقا في وعوده المتكررة في تلبية طلباتي واحتياجاتي مثل ما أبادله خصوصا أوقات المحن. ومحافظة حجة لم تكن مجرد وفية مع النظام وخصوصا الحزب الحاكم، بل تفانت في أن تجعل من المحافظة "المحافظة الذهبية" في ميزان نياشين الحاكم، غير أنهم -أي أبناءها - لم ينتبهوا إلا مؤخراً بعد أن أثبت لهم النظام الحالي بأنه مع القوي (بالعيفطة والبلطجة) غير مبال -أي النظام- بمن ينتهج الأساليب الحضارية لرفع الظلم عنه والمطالبة بحقوقه العادلة عبر الاعتصامات والبيانات السلمية الحضارية التي أثبت مشائخ محافظة حجة خلال الفترة الماضية في كثير من قضاياهم -سواء في قضية أهالي خيران المحرق أو الجندي علي حزام الطميرة مؤخراً في محافظة أبين وغيرها من القضايا تجاهلتهم فيها الدولة- أثبتوا أنهم أكثر احتراما للقانون والنظام ممن هو معني بهم تطبيقه خصوصا في سلطات الدولة العليا؛ الأمر الذي أوصل مشائخ وأبناء محافظة حجة لقناعة مفادها أن وزير الداخلية، والحرس الجمهوري في ذمار، ومحافظ محافظة صنعاء، هم المستورن على القتلة محملين إياهم مسؤولية ذلك التستر. إلى جانب أنهم أي المشائخ وصلوا إلى قناعة مفادها -وهو الواقع فعلا- أن السلطات المحلية والأمنية والقضائية بمحافظة ذمار عاجزة عن القبض على الجناة، كما أن الدولة لن تلتفت لمطالبهم القانونية القاضية بتسليم الجناة للعدالة وكذا إجراء محاكمة عادلة لأهالي خيران وغيرها من القضايا ما لم يتخذ أبناء المحافظة أي نوع من أنواع الضغط على الدولة من خلال الأساليب غير القانونية خصوصا أعمال العنف؛ وهو ما دعاهم لمبادرة إغلاق المجمع الحكومي للمحافظة الأربعاء الماضي، لم تمر منه سوى ثلاث ساعات فقط حتى تدخل سيادة محافظ حجة "فريد أحمد مجور" ليلتزم للمعتصمين بأن يأتيهم بجواب يلبي طلباتهم من خلال تواصله مع القيادة السياسية العليا (رئيس الجمهورية ووزير الداخلية) لتسليم الجناة...

وها هو الأسبوع يمر ليدق ناقوس رجوع المشائخ بمحافظة حجة لمواصلة مشوار العنف بشتى ألوانه -الذي دفعهم إليه غياب العدالة وسيادة النفوذ السلطوي - أو أن يعلن السلطان بأن لا مكانة للظلم أو الاستهانة بالقانون أو إراقة الدماء دون رادع.

ولنا مع مسرح الأزمات المتتابعة من إنتاج السلطة وإخراج اللانظام في أرضٍ مباحة، لقاء أيها الأعزاء..

حتى لا تكون فتنة

أولياء دم القتيل منذر المذحجي يناشدون رئيس الجمهورية سرعة التدخل لتنفيذ حكم القصاص الشرعي

ليلة الرابع من أيلول – سبتمبر 1998 كان منذر عبد الجليل عثمان المذحجي يجلس أمام مقود السيارة التي تقل أخاه نذير وعروسه..وعن عمد وسابق إصرار وترصد اعترض القاتل أحمد محمد حزام الصعدي وصديق له موكب العرس في أحد شوارع تعز ولم يغادرا المكان إلا بعد أن ارتكب الصعدي جريمة قتل بطلق ناري أودى فورا بحياة منذر وحول زغاريد أهله إلى بكاء وعويل.

بعد إجراءات التحري والبحث والتحقيق أحيلت القضية إلى القضاء..ورغم كل المحاولات التي بذلها أهل القاتل ومحاموه أثبت القضاء نزاهته وعدالته واستقلاليته وصدر الحكم الابتدائي بالقصاص الشرعي بتاريخ 14 نوفمبر 2001.

في السابع من فبراير 2006 أيدت محكمة الاستئناف الحكم الابتدائي..وفي اليوم السابع عشر من مارس 2007 أيدته المحكمة العليا..وبعد استكمال درجات التقاضي صادق فخامة رئيس الجمهورية على حكم الإعدام بتاريخ 17 ديسمبر 2007.

بتاريخ 12 يناير 2008 صدر أمر من النائب العام إلى رئيس نيابة تعز باستكمال إجراءات تنفيذ حكم القصاص الشرعي..وفي 20 يناير 2008 أحيل ملف القضية إلى نيابة شرق تعز (النيابة المختصة) لتنفيذ الحكم.

في نيابة شرق تعز لم تتخذ أية إجراءات لمدة 48 يوما تحججت خلالها النيابة لأولياء الدم بسفر وكيلها للعلاج!!.وبعد عودة الوكيل حدد يوم الثاني عشر من مارس 2008 موعدا لتنفيذ حكم القصاص الشرعي..إلا أن الحكم لم ينفذ والسبب اتصال تلفوني من النائب العام إلى رئيس نيابة تعز تضمن توجيها بتأجيل التنفيذ!!.

قام أولياء الدم بمراجعة النائب العام بصنعاء وكللت جهودهم بالحصول على موعد آخر لتنفيذ حكم القصاص الشرعي وهو يوم التاسع عشر من مارس 2008..ومساء الثامن عشر من مارس 2008 أي قبل ساعات من موعد التنفيذ فوجئ أولياء الدم بأمر آخر من النائب العام يوجه بوقف التنفيذ واتضح لهم أن هناك متنفذين يسعون جاهدين إلى تعطيل ما أمر الله به أن ينفذ: " ولكم في القصاص حياة يا أولي الألباب ".

وبما أن حفظ الأمن والاستقرار وحماية دماء الناس وأرواحهم هو من أولى واجبات الدولة تجاه مواطنيها ومن أهم حقوقهم عليها فإن أولياء الدم يناشدون فخامة الأخ رئيس الجمهورية سرعة التدخل من أجل تنفيذ حكم القصاص الشرعي في القاتل مؤكدين لفخامته أنهم لم ولن يقبلوا بأقل من ذلك وأنهم خلال " 3360 " يوما مضى رفضوا ويرفضون أي شكل من أشكال القضاء الموازي وكل محاولات الصلح التي قام بها وسطاء ووجهاء من محافظة تعز وخارجها..إن القصاص الشرعي هو ما يطلبه أولياء الدم حتى لا تكون فتنة بعد عشر سنوات من المعاناة والصبر على تعب التقاضي.

أولياء دم القتيل/ منذر عبد الجليل عثمان المذحجي
عنهم والده العميد/ عبد الجليل عثمان المذحجي

بعد انتخابه عضواً في اللجنة التحضيرية للرابطة القضائية

مجلس القضاء الأعلى يوقف القاضي الجبري عن العمل ويحيله للمحاسبة

دانت اللجنة التحضيرية للرابطة اليمنية لأعضاء السلطة القضائية قرار مجلس القضاء الأعلى الصادر في 10 مارس الماضي بإحالة القاضي عبدالله علي الجبري إلى المحاسبة وإيقافه عن العمل.

وقالت إن صدور القرار جاء بعد انتخاب الجبري عضواً في اللجنة التحضيرية للرابطة، بهدف الضغط عليه للانسحاب منها، التي كان المجلس قد سبق وأن وجه جهاز التفتيش القضائي في مكتب النائب العام بتحقيق حول الخبر الذي نشرته الصحف عن تشكيل الرابطة.

في بيان صدر عن الرابطة، الأحد الماضي، تلقت الصحيفة نسخة منه، استغربت قيام مجلس القضاء بإصدار أوامر وقرارات ضد أعضائها، في الوقت الذي ماتزال الدعوى المدنية المقدمة من أعضاء في السلطة القضائية ضد المجلس، منظورة لدى الدائرة الادارية بالمحكمة العليا ولم يتم الفصل فيها بخصوص الترقيات والتسويات المستحقة لهم بموجب القانون.

وناشدت رئيس الجمهورية التدخل لوقف أساليب الترهيب والتعسفات الممارسة ضدهم من قبل مجلس القضاء، وكذا عدم استغلال المجلس لصلاحياته للتأثير على قضاة الدائرة الادارية حتى يتم الفصل في الدعوى المنظورة أمام الدائرة، وإبطال الأوامر والقرارات التعسفية التي أصدرها المجلس بعد تشكيل اللجنة التحضيرية للرابطة.

---

280 معلماً ومعلمة في الجوف محرومون من استراتيجية الأجور وبدل طبيعة العمل والريف منذ 2005

■ الجوف- مبخوت محمد

يشكو أكثر من 280 معلماً ومعلمة منهم و11 من حملة البكالوريس في محافظة الجوف مماطلة الجهات الرسمية عدم استيعابهم ضمن استراتيجية الاجور، وعدم منحهم بدل طبيعة عمل، وبدل ريف، متسائلين: هل هذا جزاء من يدرس في مناطق نائية!!

وقالوا في مناشدتهم لوزيري التربية والتعليم والخدمة المدنية إنهم يعانون ظروفاً معيشية قاسية نتيجة عدم استلامهم البدلات والمستحقات المالية منذ التحاقهم بسلك التدريس عام 2005، اسوة بزملائهم في بقية المحافظات.

وأشاروا إلى أنهم لم يتمكنوا من مقابلة وزير الخدمة المدنية من أجل حل مشكلتهم التي وجه نائب وزير التربية والتعليم الاسبوع الماضي مذكرة إلى شؤون الموظفين بحلها.

من جهة أخرى فوجئ عدد من المعلمين المتوقع تكريمهم بيوم المعلم بعد أخذ بياناتهم الخاصة بالتكريم، بسحب ملفاتهم وحرمانهم من التكريم.

وقالوا في رسالة وجهوها إلى وزير التربية إن اختيار المكرمين خضعت للمحسوبية والمحاباة وأشخاص ادراجين: فيما حُرم منه مستحقوه من المعلمين.

وطالبوا وزارة التربية والتعليم التحقيق مع الذين قاموا باستبدال أسمائهم ووضع أشخاص بدلا عنهم في كشوفات التكريم، قائلين إنهم لن يتخلوا عن المطالبة بتكريمهم كونهم الأولى بذلك، كونهم يعملون في الميدان وحسب المعايير الخاصة بالتكريم.

مقتل شخص وإصابة آخر بعد 20 عاماً من النزاع

الأرض.. فرامة بشرية شرهة لدماء أبناء ذمار

■ ذمار - صقر أبو حسن

الارض بمحافظة ذمار تواصل حصد ضحاياها.

مطلع الاسبوع الماضي كانت المدينة على موعد مع حادثة جديدة؛ إذ قام شقيقان بإطلاق وابل من الرصاص صوب مجموعة يقومون بتخطيط قطعة أرض في منطقة «الملة» شرقي مدينة ذمار.

الرصاصات لم تخطئ الهدف إذ قتلت أحد الواقفين وأصابت آخر في جنبه الأيسر، وحالياً يتلقى العلاج في مستشفى ذمار العام. وأفادت مصادر مطلعة لـ«النداء» أن الجانيين الشقيقين وهما من منطقة «الملة» احتموا بمنزل مهجور قريب من مكان الحادث عقب مطاردتهما من الأمن المركزي، ما لبث أن سلما نفسيهما لقائد الحملة الامنية بعد تفاوضهما معه.

وبحسب المصادر، فإن الطرفين (الجانيين والمجني عليهما) يمضون عامهم الـ20 في نزاع حول قطعة الارض (مسرح الجريمة) المقدرة مساحتها بـ(5) لبنان.

وخاض الطرفان نزاعهما في عديد من المحاكم ومثلها لدى محكمين : مشائخ وأعيان دون الوصول الى حل.

حادثة القتل الأخيرة ليست غريبة عن المحافظة مادام مصدرها نزاع حول أرض ؛ المشكلة التي يدفع أبناء ذمار حياتهم وقوداً لتمديد عمرها وتفاقم شراهتها لدمائهم.

دون أن يبادر عقلاء البلاد ومسؤولوها، ولو في إطار أداء واجبهم لوضع حدٍ لفتكها.

الاربعاء 23 ربيع الآخر 1429هـ الموافق 30 ابريل 2008 العدد (149)
Wed. 23/4/1429 - 30 April 2008

■ عدن - مرزوق ياسين

تصاب أسرة محمد حسين القاطنة في عمارة شمسان بالمعلا بالذعر كلما مرت شاحنة خلف العمارة الايلة إلى للسقوط ضمن عدة عمائر أخرى، ذات العمارة التي سكن فيها المناضل الوحدوي المرحوم عمر الجاوي ونقل منها في العام 1974م عندما بدت بوادر التصدع فيها وعلامات الخطر ومن ذات الوقت إلى اليوم والخطورة تزداد منذرة بكارثة إنسانية محققة إذ لم يتحرك ساكن في قضية بدت تلوح بالخروج عن الجاهزية للتجمعات السكنية القائمة في شارع مدرم المعروف بالشارع الرئيسي بالمعلا.. السلطة المحلية بعدن يبدو أنها ستعتبر الضحايا شهداء وستقوم بتوفير الخيام وإصدار بيانات النعي لإسقاط الواجب فيما هي لم تحرك ساكناً في الوقت الراهن.

■ اللجنة الفنية أصدرت تقريراً، والحلول غائبة

■ بداية انفراط عقد لكارثة مستقبلية وشيكة

السكن عند حافة الانهيار في عدن

تقرير اللجنة الفنية التي تشكلت بقرار من المحافظ في العام 2006م إلى الوقت الراهن لم يتم التحرك بموجب لتقرير الذي أصدرته اللجنة الفنية المشكلة من نخبة مهندسين في نقابة المهندسين والجامعة لمعاينة وضع العمارات في مديريات صيرة والمعلا والتواهي وواجه فريق اللجنة حسب ما أكده المهندس/ البصري نقيب المهندسين عدة صعوبات موضحا أن التقرير أولي وليس نهائياً لأنه تطرق فقط إلى سبع عمارات ولم يتطرق إلى الوضع العام للعمارات التي تم تأميمها وبنيت منذ مطلع الخمسينيات وأوائل الستينات وانتهى عمرها الافتراضي.

يقول المهندس/ عبدالرحمن حسين البصري رئيس اللجنة الفنية المكلفة بمعاينة العمارات في كل من التواهي والمعلا وصيرة أن عدداً من العمارات التي تم معينتها من قبل فريق اللجنة إرتفاع مياه المجاري على أساساتها وبدروماتها ويصل إلى متر وأن شبكة المجاري منتهية كما هو حال تمديدات المياه وزاد مضيفاً أن جهات عدة في مؤسسة المياه ومؤسسة الكهرباء والصرف الصحي أبدت استعدادها لوضع حلول كما أن قيادة المحافظة أثناء تشكيل اللجنة كانت عازمة على إيجاد حلول وتدخل في تدارك الوضع لكن هذا لم يتم حتى الآن.

التقرير الأولي لمعاينة العمارات المتهالكة تضمن أنه تم النزول إلميداني إلى مديرية المعلا والتواهي في تاريخ / 2006/6/7م إلى كلا من عمارات اليمنية، شولق، باثواب، شمسان ولوحظ تراكم القمامات بكميات كبيرة خلف العمارات بالإضافة إلى طفح مياه المجاري في بدرومات العمارة وتسرب في المواسير الخلفية وعدم صلاحيتها وأن المجاري والقمامة أعاقت أعضاء اللجنة بشكل كبير ولم يتمكنوا من التوغل داخل العمارات التي يقطنها- وما زال- مواطنون والتعرف عن قرب على نوعية التشققات في الجدارن والهياكل الانشائية وبالرغم من ذلك كما جاء في التقرير أن اللجنة واصلت أعمالها وتم التقاط بعض الصور للتشققات وأكوام القمامة وطفح المجاري والتشققات العميقة في الهياكل الإنشائية وتاكل الغطاءات الخرسانية في الأسقف والأرضيات... التقرير حذر من انهيار العمارات في أي لحظة وبدورها اللجنة وضعت ستة اعتبارات- كما جاء في التقرير- كإجراء إسعافي يتم اتخاذه بما فيه إصلاح مواسير المياه والمجاري وتأهيل المناهل وحمامات الشقق التي يتسرب منها الماء إلى مداميك العمارات على أن تلحقها دراسات دقيقة فنية لقوة الخرسانات وتوزيع الأحمال وصلاحيات حديد التسليح وهل بالإمكان الترميم أو الهدم وهي الأمور التي توقفت عندها أعمال اللجنة ولم يتم إعقابها بتحركات ليظل الخطر قائماً ومهدداً بالانهيار بأي لحظة.

العمارات السكنية التي تم تأميمها والتي تم بناؤها إبان فترة الاستعمار البريطاني في الخمسينات والستينات بعد أعمال ردميات في ساحل المعلا بدت بشكل عام مهددة الآن سيما تأثيرات الملوحة والرطوبة وانتهاء عمرها الافتراضي والذي حددته مصادر هندسية بثلاثة وثلاثين عاماً في هكذا ضروف، فعلى عكس ما كان في السابق لم يعد الآن إسكان والدولة الأم انتهت وتخلت الآن عن مسؤوليتها في هذا الجانب وحد مصادر في السلطة المحلية بعدن فإن عقلية صنعاء لم تستوعب خصوصيات المحافظة ووضعها المعقد في مسألة الترميم وتدارك المشكلة فصناع القرار حد تأكيد المصادر لا تبدي أي اهتمام، أي أكتراث وماذا سيؤول إليه الوضع مستقبلاً سيما والعمارات مترابطة وخروج هذه العمارات المشار إليها في التقرير بداية انفراط عقد لكارثة مستقبلية.

بعيداً عن أوراق التقارير التي ركزت على هذه العمارات فقط ولم تتناول الوضع العام الصورة تبدو أكثر قتامة على أرض الواقع. حسن يعمل في احد البقالات في المعلا قال إنه شاهد أمس سقوط كتلة أسمنتية كبيرة من بلكونات الدور الرابع، موضحاً: ستر الله ما كانش في احد بالشارع. ليس هذا فقط فالمتأمل لخلفيات معظ العمارات بشكل عام سيصاب بالذهول، تآكل لأنابيب المجاري يكاد يكون عاماً في كافة العمارات وانعدام للنظافة في الخلف فالواجهة الأمامية حد تأكيد عديد مواطنين تطلى بالدهانات أيام المناسبات ويظل الخلف يخفي كوارث.

يقول / محمد أحمد حسين 25 عاماً أحد سكان عمارة شمسان بالمعلا: كلما مرت سيارة خلف العمارة يهتز المنزل وكل من فيه ويضيف لجأنا إلى إغلاق الخط تخوفاً من سقوط العمارة.. مضيفاً: جاءت إلينا لجنة منذ أعوام ولم يتم إيجاد حلول حتى الآن.

■ المواطنون يفضلون الموت داخلها بعد انعدام الثقة بالدولة

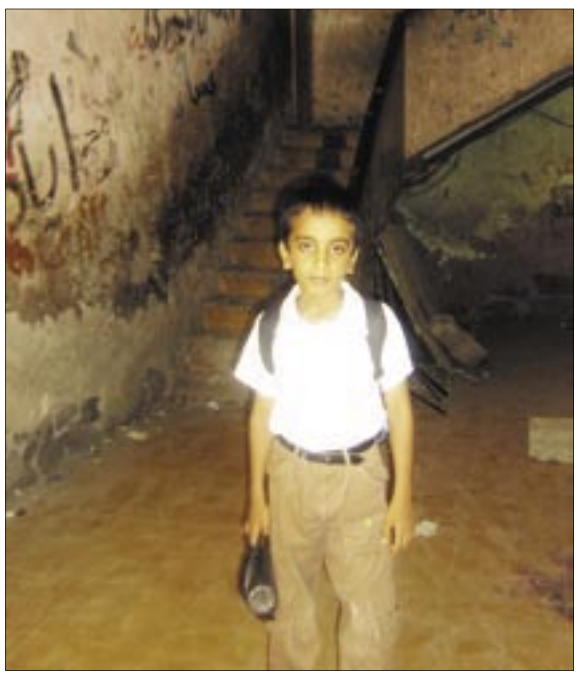

تسعون مواطناً يقطنون عمارة شمسان وأعداد مقاربة في العمارات الأخرى السبع المشمولة بالتقرير، كما وغيرها في ذات الشارع الذي يتم الإسراف في تصويره وعرضه عبر التلفاز ولم يتم حتى النظر إلى أحوال ساكنيه والكارثة التي تنتظرهم، فسكان العمارات حد تأكيداتهم لم يعودوا يثقون بالجهات الرسمية مفضلين الموت داخل الشقق التي هي على مشارف الانهيار.

يقول عاقل الحارة / أحمد أليسري 60 عاماً لم نعد نثق بأحد في كل انتخاب يقولون لنا سنرمم لكم مبانيكم وكالعادة يتكرر السيناريو بعد الانتخاب ويضيف الرجل الستيني نحن ننتظر الموت في أي لحظة ولا يوجد حتى مجرد نظرة إنسانية لنا، نتحرك بحذر في شققنا والشقوق لم تعد صغيرة أصبحت أشعة الشمس تتسرب منها.. يأخذ نفساً عميقاً ممزوجاً بالمرارة ثم يطلق زفرة تنم عن تذمر واستياء: كان قدم إلينا فاعل خير يا ابني لترميم العمارة التي تتكون من عشر شقق موزعة على خمسة أدوار لكن منعوه في المحافظة وطلبوا منه تسليم الفلوس لهم.. مؤكداً أن المبلغ الذي قدمه فاعل الخير- تحفظ على اسمه- خمسون مليون: يريدون أن يأكلوا على حساب حياتنا.

مخاوف خروج السكان حد تأكيدات عضو المجلس المحلي / نائل كليب رئيس لجنة التخطيط تنصب في الثغرة القانونية والتي في حالة الهدم ستعيد الأرض لملاكها الأصليين الذي تم مصادرتها عليهم أثناء التأميم يقول نائل: إن القضية مطروحة منذ فترة ونتيجة الخرق القانوني ظلت على ما هي عليه وفيما أكد سكان العمارات تساهل السلطة المحلية في المحافظة وسلبيات موقفها نفى ذلك قائلاً أن سلطته قدمت اقتراحاً مبدئياً في تسهيل قروض تتحمل نصف التكاليف والباقي يدفعها المواطن الأمر الذي أعتبره المواطنون كارثة عليهم سيتكبدونها وأن معظمهم يعيشون فقط على الراتب، وعن تحمل الدولة لإعادة البناء والترميم قال: نائل الجهات المعنية في الدولة تنظر إلى (الملك ملكك) وغير مستوعبة المشكلة.

مدير بلدية المعلا سابقاً/ المهندس عصام عبد القادر- مدير مكتب التخطيط في مكتب الإنشاءات حالياً أكد أن المشكلة كبيرة وفي تفاقم في العمارات بشكل عام بأنها بنيت في منطقة ردم بشكل مترابط مؤكداً أن ما تبقى من عمر معظمها فقط عشرون عاماً على أكثر تقدير وأضاف: تلك العمارات بنيت بشكل تجاري وسقوفها من مادة (الهوردي) وهيكلها خرساني وقال: في إطار إيجاد حلول في الوضع الراهن ينبغي إيجاد تعويض عادل لأصحاب الأرضي التي بنيت عليها ومن ثم تقديم اقتراح بعروض استثمارية لبناء عمارات كبيرة تصل إلى عشرة أدوار وإيجاد مساكن مؤقتة تتحمل نفقات إيجارها الدولة وقال: لم يعد هناك وزارة للإسكان، ثمة ضرورة تنظيم المسؤوليات داخل العمارات وأن مشاكل الساكنين أحياناً كثيرة وطالب السكان بإيجاد جمعيات فيما بينهم داخل العمارات والمحافظة على الوضع الداخلي للعمارات.

ختاماً يمكن القول إن عمارات التقرير نموذج يمكن القياس عليه والاستدلال به على التجمعات السكانية المختلفة في المعلا والتواهي وكريتر والشيخ عثمان والتي تم تأميمها بعد عقود تنتظرها مخاطر مؤكده في ظل غياب الاهتمام وايجاد الحلول وغض الطرف والتجاهل لتبقى ملفاً مفتوحاً سيفرض نفسه بكل تأكيد في المستقبل

رمية تماس

يأس..أم...؟

الرجل الذي حاول مراراً الإطاحة بإمبراطورية "أموركم طيبة" من خلال الصندوق الانتخابي، ونجح في انتخابات الاتحادات الرياضية الأخيرة، لم يتم تمكينه من قيادة أمور اللعبة، وتم إعادة إنتاج القديم الذي لم يحصل سوى على خمسة أصوات في تلك الانتخابات، حيث عرف فيما بعد بـ"الرئيس أبو خمسة"، في خطوة اعتبرها مراقبون انقلابا على الديمقراطية وانتخابات الإتحادات الرياضية. الرجل ظهر مؤخراً يشغل منصب أمين عام النادي العاصمي الشهير. هل في الحكاية قناعة ناتجة عن يأس وإحباط من صعوبة إحداث تغيير في أمور اللعبة غير الطيبة، وان الإمبراطور صاحب مصطلح "أمورك طيبة" سيستمر لفترات قادمة و"اللي مش عاجبه يشرب من البحر"؟!

أوف سايد!

خرم السلة

ستبقى شبكة الاتحاد العام للسلة "مخرومة" حتى يتم إصلاحها وإعادة الأمور إلى وضعها القانوني، بما يتوافق مع "النظام الأساسي للاتحادات الرياضية العامة وفروعها في المحافظات". حيث جاء في الفصل الثالث منه (شروط الترشيح)، المادة 31 فقرة 7، أن "لا يتمتع المرشح بأي حصانة كانت". وتؤكد الفقرة التي تليها مباشرة أن إخلال المرشح بأحد الشروط التي تتوفر فيه كمرشح يلغي ترشيحه وتسقط عضويته.

إصرار وزارة الشباب والرياضة على تعيين لجنة مؤقتة لإدارة أمور اللعبة برئاسة (البرلماني) الخضر العزاني، يعد تجاوزاً للنظام وخرقاً للقوانين، إذا ما نظرنا لتجاوز اللجنة المؤقتة للفترة المحددة بستين يوماً، ومن ثم دعوة الجمعية العمومية لانتخاب مجلس إدارة جديد؛ وهو ما ينذر بتجاوزات قادمة. ترى من المستفيد؟ ومن الضحية؟

● العيسي

خليجي20.. مدير البطولة طار.. فهل تطير البقية؟

من المعلوم بالضرورة إن قرار استضافة (نقل) "خليجي 20" في ثغر اليمن الباسم عدن، لم يكن ذا صبغة رياضية صرفة، بل إن السياسة كانت حاضرة وفرضت نفسها بقوة كعادتها. القرار سياسي محض، لاعتبارات تتعلق بأمور عجزت السياسة عن تحقيقها وأقحمت الرياضة، وأريد لإقامة البطولة في عدن أن تصلح ما أفسده عطار السياسة.

مؤخراً وقع اختيار أهل الشأن على رئيس اتحاد كرة القدم (احمد العيسي) لتولي منصب مدير بطولة "خليجي 20" في خطوة اعتبرها رياضيون ومهتمون بالرياضة غير موفقة، لاعتبارات لا تتعلق بشخص "العيسي" ولكن لاعتبارات خاصة بمدينة عدن وكوادرها الرياضية والإدارية، التي طالها التهميش. كان البعض يعتقد أن استضافة عدن للبطولة ستنفض غبار النسيان والتجاهل عن كوادر هذه المدينة، وسيوقف عمليات الضرب تحت الحزام التي يتعرضون لها. لكن شيئا من ذلك لم يتم.

ويتساءل الكثيرون عن وجهة مقاعد اللجان الأخرى العاملة في البطولة، ومنها اللجنة الإعلامية على سبيل المثال، هل ستطير هي الأخرى خارج عدن؟ أم أنها ستحط رحالها في مطار إمكانات أحد كوادر المدينة، وما أكثرهم؟!

وقع للصقر... ولعب مع الشعلة..

الحروي: امبويو "نصَاب" ولا نريده ولو"بلاش" وسندول قضيته

● امبويو

● الحروي

شن نائب رئيس نادي صقر تعز، رياض الحروي، هجوماً عنيفاً على الاتحاد العام لكرة القدم. وقال في تصريح لـ"النداء": "على الأندية اليمنية أن تنسى أن هناك اتحادا يستطيع أن يدافع عن حقوقها". وأضاف: "لا توجد ضوابط لانتقالات اللاعبين. أما الاحتراف فلا وجود له، فهناك لاعبون يوقعون لأكثر من ناد، مثل بيع الأراضي في عدن حيث يبيعون الأرضية لأكثر من شخص"، في إشارة منه إلى توقيع المحترف الكونغولي امبويو للصقر ثم لعبه للشعلة. واتهم "الحروي" جهات في اتحاد الكرة -لم يسمها- بتحريض اللاعب على الهروب من الالتزام بعقده مع الصقر والتوقيع للشعلة وأنها "ستخارجه". وأضاف: "لن نتنازل عن حقنا وسنعمل على تدويل القضية والشكوى للاتحادين الآسيوي والدولي، كون الشيخين مع الشعلة". وبسؤاله عمن هما الشيخان؟ أجاب: "اتحاد الكرة كله مشائخ!".

وكشف الحروي عن توقيع اللاعب للصقر، حيث قال: "قبل سفر اللاعب إلى بلاده تم التواصل معه للعب مع الصقر، ورحب بالفكرة ووصل إلى تعز وتم توقيع العقد باللغة الانجليزية بمقدم عقد 2500 دولار تم دفعها له، وبراتب شهري 1200 دولار، أعطينا له 500 دولار مقدماً، ووعد بأنه عند فترة الإعداد سيكون متواجدا مع الفريق، وقمنا بتعميد العقد من فرع اتحاد الكرة بمحافظة تعز، وسلمنا نسخة لمدير مكتب أمين عام الاتحاد العام لكرة القدم في 2007/12/3، أي قبل بداية الموسم، ولدينا استلام خطي بها. لنتفاجأ بالمماطلة من الاتحاد والسماح للاعب باللعب للشعلة، على الرغم من أننا رفعنا مذكرة إلى الاتحاد نطالب فيها بتوقيف الكرت الدولي كون اللاعب وقع معنا عقدا. لكن حميد شيباني، الأمين العام، طلب منا استغناء من التلال". وتساءل ضاحكا: "ما هي الحكمة من طلب استغناء من التلال سوى المكيدة بالصقر؟!".

ركلة حرة

يسددها هذا الأسبوع:
سامي الكاف

مهمة وطنية!

عادة ما يُطالب أغلب مدربي لعبة كرة القدم في بلادنا بإنصافهم قياساً بما يتوفر بل ويتحقق للمدربين الأجانب الذين يظهرون -أو قُل بعضهم- أقل إمكانات من بعض مدربينا المحليين.

بإلقاء نظرة على ما يتقاضاه المدربون المحليون -باستثناء قلة، مثل أمين السنيني وسامي النعاش مثلاً- قياساً بالأجانب يُمكن وضع اليد على أهم مشكلة يعانيها المدرب المحلي منذ سنوات عديدة. لا يمكن لمدرب أجنبي من "العيار العادي" أن يتقاضى أقل من 1500 دولار في الشهر، بخلاف مكافآت ترصد له هنا وهناك، عدا تلك المبالغ التي لها علاقة بالسكن وتذاكر السفر. في حين لا يحصل المدرب عندنا على نحو ثلث هذا المبلغ أو الثلث في أحسن الأحوال.

إنه فارق كبير ولا شك.

المشكلة -في نظر كثير من هؤلاء من المدربين- لها علاقة مباشرة بإدارات الأندية التي عادة ما تتحاشى إبرام عقود مع المدربين المحليين، لأسباب متباينة تختلف بين هذا النادي وذاك؛ غير أن أغلبها يلتقي في أنهم أبناء نادٍ واحد بحيث يغلب مبدأ "زيتنا في دقيقنا" على ما عداه من المبادئ. وحين يحدث الخلاف بين المدرب الفلاني والإدارة، سرعان ما تستغني الأخيرة عنه، ومن ثم يكتشف الجميع بعد ذلك أن صوت هذا المدرب المستغنى عن خدماته يرتفع بحثاً عن حقه المنتهك.

إن هؤلاء المدربين المحليين لا ينطبق عليهم سوى أغنية أبوبكر سالم: "أنا سبب نفسي بنفسي جبت صبعي صوب عيني".

إنهم ببساطة هم -ولا أحد سواهم- سبب مشكلة ما يعانونه؛ إنهم يتنازلون عن ضمان (حماية) حقوقهم من خلال عدم إبرامهم عقود عمل، بخلاف المدرب الأجنبي الذي يحرص على ذلك كحق مشروع. وحين يبحث المدرب المحلي، بعد الإطاحة به، عن أي شيء ليبرر للجميع أنه ضحية أو أي سبب لشرح عدم سعيه لضمان حقوقه قبل الموافقة على تدريب الفريق الفلاني يقول بملء الفم إنه ببساطة قد قبل القيام بمهمة التدريب لأنه "ابن النادي" أو لأنه يعتبر الأمر في "مهمة وطنية"، مع أنهم ينسون أن شعارهم في البداية كان "زيتهم في دقيقهم"!

حديث الأربعاء

نَفَس قصير...

■ شفيع محمد العبد

يشتهر "دورينا" الكروي بأنه الأطول في العالم، فها هي ملاعب المعمورة تشهد هذه الأيام تتويج الفائزين بالألقاب المختلفة على خلفية انتهاء المواسم الكروية لديها. بينما ما تزال مرحلة الإياب عندنا في بدايتها!

دورينا يمتاز بنَفَس طويل، حيث انه لا يصاب بالملل من تأخر انطلاقته وما يتعرض له من تعثرات تصيبه بالبطء، وهو ما يجعله يستحق عن جدارة ولوج موسوعة غينيس للأرقام القياسية.

وعلى النقيض من النفس الطويل الذي يتمتع به دورينا تعجز الفرق، التي تتأرجح ما بين أول السلم ووسطه وآخره، عن مجاراة الدوري بالأريحية نفسها. وما يكشف تلك الحقيقة التي لا تحتاج إلى "ارخميدس" جديد كي يصيح: "يوريكا! يوريكا!" (وجدتها! وجدتها!)، هو الإطاحات المتلاحقة بـ"المدربين". حيث إن المدرب وفق إدارات الأندية هو "أبو الهزائم" ومصدر النكسات والإخفاقات... وإذا ما تحقق النصر والفوز فإن المدرب لا يجني منه شيئاً، باعتباره رقما هامشيا فيه، على أن الإدارة واللاعبين هم -وحدهم- صُناع النجاحات.

المدرب يبدو أنه ضحية في دورينا، أكان عند الفوز أم عند الهزيمة.

الاستقرار على مستوى الأجهزة الفنية مطلب ملح للأندية حتى تتمكن من تحقيق نتائج ايجابية. وإن تعرض الفريق في بداياته إلى إخفاقات فيجب عدم الاستعجال والإطاحة بالمدربين. وعلى إدارات أنديتنا أن تستفيد من تجارب الآخرين، والايجابية منها بالذات؛ كون هذه الادارات -على ما يبدو- قد استوردت السلبيات لتعيد إنتاجها في دورينا، ومنها النفس القصير إزاء المدربين.

فمثلاً تجربة المانشستر مع فيرجسون، والتي دامت أكثر من عقدين، وحقق النادي خلالها نتائج ايجابية ظلت شاهد عيان على أن الصبر وتهيئة الأجواء المناسبة هي مفتاح الانتصار بعيداً عن الانفعال والتسرع في اتخاذ القرار. كذلك تجربة النادي الأهلي المصري مع هولمان وحاليا جوزيه، والتي أوصلت الفريق إلى بطولة العالم.

تجارب الآخرين تستحق أن نتمعن فيها ونستفيد منها بما يعود بالفائدة على أنديتنا خاصة، وكرة القدم اليمنية بصورة عامة. لكن من أين لنا إدارات كتلك التي تعمل بصبر وحكمة ونفس طويل.

ما حدث مؤخراً من قبل إدارة شعب حضرموت والمتمثل بقرار الاستغناء عن خدمات المدرب عمر باشامي، نتيجة إخفاق الفريق في مباراتين من الدوري، وضع المتابع في حيرة من أمره، وضرب أخماس الدهشة في أسداس الأسف.

"الشعب" حقق مع "باشامي" نتائج ايجابية في كأس الاتحاد الآسيوي، حينها أشاد الجميع بالمدرب وأثنوا عليه. وحينما تعرض الفريق لهزيمة، هي واردة في عالم الساحرة المستديرة التي لا تعترف بالفريق الذي لا يقهر، حينها ثارت ثورة البعض، وجعلوا من المدرب ضحية لتغطية سلبيات أخرى كانت تقف خلف الخسارة.

كان على إدارة الشعب أن تتأنّى قبل الإقدام على قرار مثل هذا، في الوقت الذي يلعب الفريق في أكثر من مسابقة وهو أحوج ما يكون للاستقرار والتوازن. لكنه النفس القصير، الذي يوقعنا في الإخفاق ويصيب تفكيرنا بالعطب.

تعقيب على الدولة والمواطنة في الفكر الإسلامي (2-3)

عبدالباري طاهر

دراسة الفقه الإسلامي في المذاهب كلها

باستثناء الحنفي فيما يتعلق بولاية المرأة فإن ذهنية التمييز ضد الذمي بالمعنى التحقيري وضد المرأة باعتبارها ناقصة عقل ودين، مخلوقة من ضلع اعوج بالمعنى السلبي... الخ.

حقاً لقد عالج الإسلام قضايا الأقليات وفتح الباب لتحرير العبيد، واتسمت المعالجة بالتدرج والحكمة، وشهدت بعض الفترات القصيرة بروز نماذج زاهية في الخلافة الراشدة، وعهد عمر بن عبد العزيز. كما برزت بعض الفتاوى هنا أو هناك لصالح أهل الكتاب والمرأة.

ولكن الذي ساد وانتصر هو عقلية التمييز، ويمكن إيراد عشرات النماذج والأمثلة التي تغطي التاريخ، وقد ألح إليها الدكتور، كما أن كتب الفقه وعلم الكلام زاخرة بالآراء والأحكام المنتقصة والإزدرائية وقد اشتهر عن الإمام الحسن البصري كراهيته لأهل الحرف وحرم محيي الدين الغزالي على العوام الاقتراب من علم الكلام أما محمد بن علي الشوكاني فقد شدد النكير على تعليم أبناء الحرف الوضيعة كالجزارين والبقالين والحرفيين بعامة.

وإشكالية الزراية لأهل الحرف وللمرأة ليست مشكلة في الفكر الإسلامي بل إن الإسلام في العديد من النصوص قد حذر من ذلك، فالإشكالية قائمة في الفكر الإنساني كله وبالأخص في التوراة وعهود الإنقلاب الرجولي ويشير الباحث فالح عبد الجبار في كتاب عن الإثنية والدولة "إلى التركيب الإثني والعرقي المتغير للمجتمعات الأوروبية الغربية وما يرتبط بذلك من مشاكل ناجمة عن التهميش والاستبعاد الإجتماعي والسياسي إلى تحديد الاهتمام الأكاديمي بمفهوم المواطنة ويؤكد باحثون ومفكرون وجود نواقص في المفهوم المعياري للمواطنة في مجتمعات أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية المتعددة الإثنيات والثقافات بصورة متزايدة الإثنية والدولة: الأكراد في العراق وإيران وتركيا للعديد من في المؤلفين ص95.

في كل المجتمعات العربية والإسلامية هناك هويات سائدة وهويات لا سيادة لها، وهي مستبعدة تماماً ومنتقصة في الحقوق السياسية والثقافية والحقوق المدنية والديمقراطية.

ويشير الباحث سامي زبيدة في مبحث له بعنوان "الدين والإثنية بوصفها حدوداً مسيسة

أنه يعتقد على نطاق واسع عن صواب" أن مبدأ المواطنة العامة ضرب من الوهم وأن أوضاع غير المسلمين السياسية والإجتماعية ظلت أوضاعاً مغايرة في الممارسة العملية وعلى أية حال فإن المواطنة بالمعنيين: القانوني والسياسي هي في الغالب مفهوم مبهم في أكثر دول الشرق الأوسط، حيث حكم القانون لا يعتد به والممارسة الإدارية لا يركن إليها.

ويشير الباحث إلى أن النظامين السوري والعراقي يتسمان بفئات حاكمة تقوم صراحة على الانتماءات القرابية والقبلية والدينية في حين أن لدى اليمن نظاماً سياسياً ذا أساس قبلي وتتبدى عناصر مهمة من الإنتماء الطائفي في جميع بلدان المنطقة.

وهذه ليست من الخصائص الدائمة للمجتمعات العربية أو الإسلامية بل هي عناصر تتولى أنظمة الحكم وعملياتها السياسية تنميتها، وكثيراً ما تعيد صناعتها "الإثنية والدولة" مصدر سبقت الإشارة إليه مع بعض التصرف.

قراءة الدكتور وإن قدمت صورة رائعة وهي كما يشير صاحب كتاب (الآداب السلطانية) قد تجلت لدى بعض العلماء المصلحين إلا أنها لم تدون في التراث السياسي وأدبيات السلاطين الذي خلفه أهل السنة والجماعة إنما ظل يتردد في كتبهم تمجيد السلطة المستبدة والخضوع لها والتحالف معها والاعتذار لها على حساب المواطنة.

ألم يقل الطرسوسي في سراج الملوك إنه لولا السلطان لما كان لله في أهل الأرض حاجة. الآداب السلطانية دراسة في بنية وثوابت الخطاب السياسي لعز الدين علام ص 192.

يقدم الدكتور قراءة ذكية في تناول قضية المرأة. ويدعو- وهو على حق- الى إعادة صياغة العلاقة بين النص الشرعي و الواقع الجديد بموضوعية، ونزاهة عقلية، تنطلق من خصائص النص الشرعي الخ ص 25، ويرى أن المشكلة ليست في النص و لكن في تخلف الواقع.

والواقع أن هناك إشكاليات تتعلق بالنصوص وما حفل به النص الثاني الذي ضمت بعض مسانده و أمهاته الكثير من الأحاديث الضعيفة والموضوعة وهي التي تتطابق أو تعبر عن المزاج العام لبلدان تسودها الأمية والتخلف. وتحكمها أعراف وقيم الجاهلية وما قبل التاريخ أحيانا. فالتمييز ضد المرأة منابعه عديدة ومتنوعة، بعضها آت من التوراة و البعض الأهم من مرحلة الانقلاب الرجولي وجاهلية البداوة والتخلف وكان للصراع على الأمة والإرث دوره الكبير في تشديد النكير ضدها حد الزراية و التحقير:

أنى يكون وليس ذاك بكائن
لبني البنات وراثة الأعمام

وقد وصل التمييز حد القول بعدم جواز زواج العدنانية من قحطاني لعدم وجود الكفاءة في النسب. وهو ما قال به الإمام أحمد بن سليمان في المذهب الزيدي وبعض فقهاء الحضارم الشوافع وبالأخص في المهاجر في جاوة وتسببت في خلافات وانقسامات بين الاتحاديين والإرشادين.!

قراءة الدكتور للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر

مبدأ الخروج رغم صحته في الجانب النظري إلا أن التجليات في الواقع والممارسة تثير الفزع و الرعب خصوصا في اليمن. فقد أبيدت طائفة المطرفية على يد الإمام عبد الله بن حمزة تحت غائلة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. كما أن حروب اليمن الأئمة كتسمية الأحرار اليمنيين قد جرت بدعاوى الخروج على الإمام الجائر. وكان الكثيرون من الخارجين جائرين.. إن مبدأ الخروج الزيدي وهو مبدأ عظيم حقا وفي سبيله قتل العشرات من الفادين وأئمة الهدى حقا كالحسين سيد الشهداء والإمام زيد والنفس الزكية وعشرات غيرهم إلا أن تطبيقاته في اليمن في الغالب الأعم قد اندغمت في الفيد القبلي وحروب القبائل و فتنها وثاراتها المتناسلة حتى اليوم.

مشكلة الدولة في الفكر الإسلامي

ولعل الملمح الأهم في مبحث الدكتور عبد الكريم قاسم قراءته للدولة في الفكر الإسلامي. فقد اتسمت القراءة بالرؤية العميقة والناقدة. وما أتناوله ليس أكثر من إضافة أو تبيان لقضايا لم يتطرق إليها البحث.

معروف أن هناك اختلافا بين تحديد المصطلحات: الوطن، الأمة، القومية، الدولة. وقد تناول الدكتور كل ذلك بتوسع فإذا كانت الأوطان " صغرت أم كبرت مرهونة بالدولة و محددة بها فإن الأمة " مجموعة تاريخية من الناس يتكلمون لغة مشتركة، ولهم تاريخ مشترك وتراث نفسي مشترك ويعيشون على أرض واحدة وتربطهم مصالح اقتصادية مشتركة، وإن كانت الشروط الخمسة ليست نهائية فهناك أمم لا يتوفر فيها هذا الشرط أو ذاك، فبلجيكا وسويسرا لا تتوفر فيهما شرط اللغة الواحدة، وباكستان وأندونسيا لا تتوفر لهما وحدة الأرض. أما الشعور بالأمة فهو ما يعرف بالقومية الموسوعة الإشتراكية " كامل زهيري وآخرون ص 61 بتصرف إن " الأمة العربية المثالية " التي تخيلها المفكرون في مطلع القرن العشرين أو الأمة العربية الموسعة الممتدة إفتراضا من المحيط إلى الخليج " أي من الغرب إلى العراق وهي الحلم الأسمى للعروبيين منذ أربعينات القرن المنصرم.أقول إن هذه الأمة بقيت بعيدة عن التحقق في دولة بعد السماء عن الأرض لكن العرب صنعوا لأنفسهم دولا إقليمية عديدة، أو حظوا بمن يصنع لهم مثل هذه الدول الإقليمية، باختصار نعموا بإنشاء دولة و التحقق في أكثر من دولة "الإثنية و الدولة" مرجع سبقت الإشارة إليه ص 454/453

يميل المتخيل القومي عامة إلى أن يسبغ على الجماعة القومية أعماقا تاريخية سحيقة جامحة وتسعفه في ذلك حقيقة أن العناصر التي تؤلف محددات الأمة مثل اللغة أو الثقافة أو الدين تملك مثل هذا التاريخ الموغل في جلال القدم. ولكن لا اللغة ولا الدين ولا الثقافة هي بذاتها أمم، ناهيك عن أن تكون دولة قومية. المرجع السابق ص 456

تعد النزعة القومية (nationalism) والأمة nation)) والدولة القومية (nation-state) (أو الدولة – الأمة) ظواهر تاريخية فتية، إن جاز التعبير، لا يزيد عمرها عن عدة قرون. أما اليوم فقد غدت الدولة القومية الشكل السياسي أو التنظيم السياسي يفترض تطابقا بين الحدود السياسية للدولة و بين حدود الأمة (أو الإثنية)، بحسب القاعدة الشائعة.

إن جانبا من تاريخ القومية و القوميات يبين لنا أن الحدود الإثنية، أي حدود أمة معينة، تتعين أو تخلق (أو تخترع اختراعا) على أساس الثقافة culture)) بالمعنى السوسيولوجي للمفهوم. لكن إذا كان تمييز الإثنية يتم بواسطة الثقافة، فإن مفهوم الثقافة ذاته يبدو أعوص من أن يحدد (حتى عام 1954 أحصى باحث أميركي قرابة 164 تعريفا مختلفا للثقافة في ميدان السوسيولوجيا) مصدرسبقت الإشارة إليه ص 456.

في مبحثه السابق عن القومية العربية بإزاء القومية الكردية " تأملات في التماثلات والتباينات البنيوية " يقارن الدكتور فالح عبدالجبار بين القوميتين: العربية و الكردية. ويرى أن الأمتين: العربية و الكردية على غرار النموذج الإيطالي و الألماني حركة قبلية أي سابقة لنشوء الدولة القومية.

تسونامي الجوع القادم وتداعياته المخيفة

يحيى سعيد السادة
abowahib@yahoo.com

ما من أحد يتابع خطابات الأخ/ الرئيس خاصة في الآونة الأخيرة والتي توحي بارتفاع درجة منسوب هواجسه. بل وإدراكه الكامل بخطورة الوضع الاقتصادي والمعيشي، الذي يمر به البلد، وبحجم المعاناة التي يتكبدها يومياً كل مواطن. إلا ويتوقف عند هذا الخطاب أو ذاك، عله يجد في أحدهما مخرجاً ونهاية لمآسيه وإحباطا ته. سيما وهو يتابع توصيف الأخ/ الرئيس للوضع المعيشي الراهن والذي حدد من خلاله مكامن الأخطار التي تهدد حياة الناس والمتمثلة بأزمة الغذاء الشديدة الناجمة عن هجر الأرض والتحول نحو الاعتماد على الخارج في الحصول على الاحتياجات الغذائية، وبالذات للمواد الأساسية، وبعدم استغلال المواطن لثرواته السمكية على طول المياه الإقليمية الممتدة لأكثر من ألفي كيلومتر. وبإهمال الناس للثروة الحيوانية نتيجة تخلي العديد منهم عن تربية الأبقار والمواشي.

المتابع لهذا الطرح سيجد أن هذا التشخيص منطقي ومطابق لمفهوم وقناعة أي باحث اقتصادي. تقع هذه الظواهر الثلاث تحت مجهره. إلا أن هذا التشخيص سيبقى مجرد تنظير لظواهر هي في الأساس طافية على سطح هذا الوطن منذُ فترة ليست بالقصيرة ما لم يذهب بها الأخ الرئيس إلى ما هو ابعد من ذلك، إلى طبيعة وخطورة التوقف عند هذه الظواهر دون إخضاعها لمعالجات فعلية من خلال آليات تحددها الدولة وليس المواطن لضمان بلورتها وترجمتها إلى نتائج ملموسة

فالمعالجات التي وضعت بعجالة في سياق تلك الخطابات والتي تدعو المواطن إلى التوجه نحو زراعة الدخن والذرة كما كان الآباء والأجداد والى التوجه أيضا نحو مياهنا الإقليمية لامتهان حرفة الصيد والى ضرورة العودة لتربية الأبقار للحصول منها على اللحم والسمن واللبن.جميع تلك المعالجات تندرج في إطار تمني السلطة في أن يتخلص المواطن من همومه ومعاناته وفقره وجوعه فيما تقف الدولة ازاءه موقف المتفرج الذي لا علاقة له بمشاكله وتبعاتها. إذ تنحصر مهمتها في إسداء النصح والمشورة عن بعد. فضلا عن أمنيتها في أن يحقق هذا المواطن اكتفاء ذاتياً يضمن من خلاله البقاء على قيد الحياة من خلال تحقيق اكتفاء شبه ذاتي ربما يمكنه من الإفلات من دائرة المجاعات القادمة التي تؤكد العديد من التقارير الدولية على إمكانية حدوثها سواء الصادرة عن منظمة "الفاو الدولية" التابعة للأمم المتحدة والمختصة بالزراعة والغذاء. التي جاء في تقريرها والمعزز بمقابلة لمديرها العام. أن حوالي 800 مليون شخص في العالم مهددون بالموت جراء المجاعة أو نقص الغذاء خلال السنوات القادمة. فيما تقرير البنك الدولي يشير إلى استمرارية ظاهرة الغلاء وامتدادها حتى العام 2015م ومن أن هذه الظاهرة سينجم عنها الكثير من الفوضى والاضطرابات خاصة في 33 دولة تقع في إطار العالم النامي والذي يطلق عليه بالعالم

المتخلف. ناهيك عن التقرير الصادر عن برنامج الغذاء العالمي الذي تعد أرقامه أكثر شؤماً. إذ تشير هذه الأرقام إلى تعرض حوالي مائتي مليون طفل في الوضع الراهن للجوع أو سوء التغذية كرقم جديد يضاف إلى الأرقام السابقة. وإلى إمكانية تعرض ملياري شخص في العالم للجوع ونقص الغذاء موزعين على دول واقعة في قارة آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية وبعض دول أوروبا الشرقية،مستثنياً هذا التقرير قارة استراليا وأمريكا الشمالية بشقيها الأمريكي والكندي كونها دولا مكتفيه ذاتياً بل ومصدره لفائضها من الحبوب. هذه الأرقام المخيفة والمتصلة بمشاهد مأساوية مستقبلية لا يقوى الإنسان على مجرد تصورها أو استحضار بعض من مشاهدها كونها لا تعني سوى الانتحار الجماعي لحوالي ثلث سكان العالم. إذا ما ظلت أزمة الغذاء على تصاعدها وإذا ما صدقت الدراسات والأبحاث التي يهول بها يومياً على العالم الجائع والمتخلف، هذه الأرقام تحتم على الدولة ممثلة بالأخ/ الرئيس وبطاقم حكومته ومستشاريه وكل أجهزته الإدارية والمالية. إعلان حالة الاستنفار وحالة التعبئة العامة بغية التوجه إلى ميادين الزراعة في ظل حشد إمكانيات الدولة وتوجيهها في هذا المجال وهذا الاتجاه. مع ضرورة أن يسبق ذلك اتخاذ إجراءات حازمة وشديدة تجاه ظاهرة زراعة القات بهدف الحد من اتساع رقعة الأرض الزراعية لهذه الآفة الخطيرة بل والعمل على اجتثاثها للاستفادة من الأرض وتوظيفها بزراعات تعود على البلد بمحاصيل غذائية تضمن بقاء أكثر من عشرين مليون نسمة على قيد الحياة فضلاً عن توفير ما تبقى من مياه في باطن الأرض يمكن أن تسهم في تخفيف ظمأ العديد من الناس حالياً ومستقبلاً في ظل التقارير التي تؤكد استمرارية تدني نصيب الفرد من مياه الشرب مقابل إهدارهذه الثروة في ري شجرة القات القاتلة لكل ما يوحي بالحياة على هذه الأرض.

على الدولة أن لا تترك المواطن يتخبط في دمه ودموعه وآلامه وأوجاعه دون مشاركتها في إنقاذه من هذا الجحيم الذي وضع فيه دون إرادته. عليها أن لا تشر عليه بالعودة إلى زراعة الأرض الغير مستصلحة دون مشاركتها ومد يدها من خلال توفير مستلزمات الإنتاج كالمكنة الزراعية الحديثة والبذور الجيدة والسماد الملائم ومد الأرض بالمياه سواء من خلال التنقيب عليها واستخراجها من باطن الأرض أو بتشييد وبناء السدود والحواجز المائية خاصة في المناطق التي حباها الله بالأمطار الغزيرة بدلاً من هدرها في مصبات البحار. فضلاً عن تقديم مادة الديزل للمزارع بأسعار رمزية بغية تخفيض تكلفة الإنتاج..على الدولة أن تستنفر طاقاتها وان تبسط سيطرتها على كل شبر من مياهنا الإقليمية الغنية بالثروة السمكية بهدف الاستفادة من هذا المخزون الهائل الذي سيشكل للدولة مورداً أساسيا وهاماً قد يتصدر قائمة إيراداتها السنوية. إذا ما أحسنت استغلاله ووظفت لاستثماره كل الإمكانيات المتاحة. على الدولة أن تحافظ على أملاكها التي هي في الأساس ملك للشعب خاصة فيما يتعلق بالأرض المفترض تسخيرها وتهيئتها في أن تصبح مراع ومروجاً خضراء توظف في تربية الأبقار والمواشي وتفتح آفاقاً للاستثمار في هذا الجانب الحيوي والمربح في ذات الوقت.

إذا تمكنت الدولة من التوجه بنية صادقة وبقرار سياسي شجاع نحو هذه المشاريع الثلاثة والمتمثلة بالزراعة والصيد وتربية الماشية. فإنها ستضع قدميها في أول الطريق نحو التمكن من إخراج مواطنيها من دائرة الخطر المحدق بهم إلى دائرة الأمان. فضلاً عن تحقيقها لموارد مالية من المؤكد أنها تفوق موارد النفط في ظل الإنتاج المتدني الحالي. إذ أن هنالك دولاً غنية بمواردها المتواضعة، فاسبانيا على سبيل المثال تعتمد على السياحة كأهم مصدر من مصادر دخلها السنوي كما أن اقتصاد الدنمرك قائم على مبيعات الألبان واللحوم، وكذا هولندا التي تعتمد في دخلها على الثروة الحيوانية. إضافة لمورد اخر لا يقل أهمية عن تلك الثروة،والمتمثل بتجارة الزهور المصدرة لمختلف أنحاء العالم.

المهم كيف تستثمر الدولة إمكانياتها أياً كان نظامها ومساحتها أو عدد سكانها، وكيف تسخر مواردها في مجالات تنموية بحيث يرتفع مؤشر ميزان مدفوعاتها في الجانب الإيرادي. الأهم من كل ذلك كيف تستطيع أي دولة الحفاظ على مدخولها السنوي بحيث لا يبدد في مجالات عبثية تؤثر سلباً على وضع ومعيشة المواطن. الأمر الذي ينعكس سلباً على وضع الوطن برمته.

على الدولة في وضعنا هذا المأساوي والخطير أن تعلن حالة التقشف في صفوف مسئوليها ابتداء من الأخ/ الرئيس ونائبه ورئيس وزرائه مروراً بالمستحدثين والمعتقين من وزراء ووكلاء ومحافظين ونوابهم الأمناء!! ومدراء عموم مؤسسات ومكاتب. وان تحثهم على المشاركة الوطنية في إنقاذ ما يمكن إنقاذه في هذا البلد وسد جوع ما يمكن سده لكثير من الجوعى والمشردين والمعتوهين من خلال تسخير مدخراتهم بغية انتشال الوطن من مأزقه وذلك بتشغيلها في المجالات التي سبق وان تحدث عنها الأخ/ الرئيس. على الدولة أن توقف الفساد بكل أنواعه وأشكاله ولو بهدنة كي تتفرغ للقمة العيش التي صعب على بعض المواطنين ملامستها فمن الصعوبة بمكان أن يقوي المواطن على مواجهة الموت مرتين. الموت الذي يواجهه يومياً جراء البطالة وانعدام فرص ا لعمل وانعكاس ذلك على حياته وحياة من يعول والموت المنتظر الذي تحذر منه التقارير الدولية، والذي إن حل بالفعل فإن أحداً لن ينجو منه سواء كان مسئولاً أو ثرياً. إلا إذا كان هؤلاء قد ضمنوا غذاءهم من خلال الكبسولات الغذائية التي تعطى لرواد الفضاء.

الانتخابات والبطون الخاوية

محمد ناجي أحمد
mohmad6777@gmail.com

مع بدء التسعينات بدأ الناس رحلتهم مع الفقر بوتيرة لم يعهدوها من قبل، ولذلك فقد عبروا عن رفضهم لموجات الغلاء المصاحبة للجرعات في العديد من المظاهرات التي بدأت من عام 91، 92، 97م، لتستمر في الألفية الثالثة تحت يافطات كثيرة. لكن الفقر وغلاء الأسعار، والفساد المالي والإداري وفساد القضاء، وانعدام فرص العمل، هي المحرك الفعلي لمثل تلك الاحتجاجات. و أمام هذا الخط التصاعدي للإفقار يأتي التهميش السياسي كنتيجة لمثل تلك السياسات التي تعالج الاختلالات من سياسات الجرع، وبموازاة تحرير السلع وتضخم الفساد ينحدر حق المواطن في المشاركة السياسية نحو الإلغاء. ففي انتخابات عام 1993 وهي الانتخابات المصاحبة لمسيرة الإصلاحات السعرية، كانت النتيجة موازية لوجود قدر من التوازن السياسي بين القوى الحاكمة، وكذلك قدرة متواضعة في مواجهة القيمة الشرائية للسلع.، ومع تصاعد موجات الغلاء، كان الصوت الانتخابي للمواطن يتجه سلباً باتجاه تغييب من يمثله فحرية الإنسان مرتبطة برغيف عيشه، وحين يصادر رغيف الخبز، يفقد الصوت الانتخابي حريته، بل إن فتوى قانونية أطلقها الإمام الأكبر أبو حنيفة النعمان في القرن الثاني للهجرة تبطل شهادة من ليس في بيته طحين، تعد مناسبة لمقام الحال الذي نعيشه، فإذا كان الجوع جارحاً لعدالة المرء في الشهادة فإنه من باب الأولى بطلان الصوت الانتخابي لمن "ليس في بيته طحين" وقد كان سلمان الفارسي يرى الفقير: أنه ذلك الذي ليس لديه قوت سنة، فما بالنا والكثيرون لا يملكون قوت يومهم.

الانتخابات واللقاء المشترك: يرى الكثيرون فكرة اللقاء المشترك، سواء أكانوا في الداخل أم الخارج، على أنها فكرة حضارية في مواجهة النظام الحاكم في اليمن. وهي رؤية تحتاج من وجهة نظري إلى تأنٍ في التقييم، تجربة "اللقاء المشترك" تخلق التباسا لدى المراقب المحايد، فهي كما يفترض بها مرحلة تالية للتنسيق (مجلس التنسيق الأعلى) نحو وثيقة سياسية مشتركة تنقل أحزاب "اللقاء" إلى مستوى العمل الجبهوي في إطار مشروع موحد هاجسه إسقاط الحاكم بواسطة صناديق الاقتراع. وبما أن "النظام الحاكم" مستثمر جيد لحالة الفقر والجهل، ويمتلك من القدرة والمعرفة ما يؤهله لأن يربك "أحزاب اللقاء المشترك" بالعديد من المبادرات والأزمات. ما يجعل تلك الأحزاب التي لم تغادر ثقافة "المناصحة" ولم تؤسس وتراكم لثقافة الاحتجاجات السلمية، في حالة عجز دائم بمقابل بقاء "النظام الحاكم" على سدة الحكم وبنفس الآلية التي تجعله يقود جماهير الجياع بعيداً عن أحزاب "المشترك".

وبما أن فكرة "المشترك" كما قلت سابقاً ملتبسة في بعدها الثقافي، فإن هاجس هذه الأحزاب أو على الأقل "أكبرها" سيظل هو تفيُّد هذه الأحزاب وقياداتها وفقاً لمصالحه الاستراتيجية، ولعل الحوار الذي أجرته صحيفة "الناس" مع رئيس مجلس شورى الإصلاح الأسبوع قبل الماضي "محمد علي عجلان" حيث استفزه المحاور مدعياً بأن الاشتراكي يقودهم، أجاب: "نحن أدرى بمن يقود الآخر". وطالما أن ثقافة "العلاقة الاستراتيجية" بين الإصلاح والنظام الحاكم ما زالت حاضرة بقوة في أعلى هيئة (مجلس شورى الإصلاح) فإن دوافع تأسيس اللقاء المشترك وفقاً لوثيقة سياسية، تجعل الإصلاح قادراً على الضغط على حليفه الاستراتيجي، على أرضية "المناصحة" والمصالح المشتركة وأن اليمن لم يعد صالحاً لحزب الشدة والرخاء وبالتالي فلا بد من إعادة رسم العلاقة الاستراتيجية، فيأتي اللقاء المشترك كضرورة وكأداة لإعادة صياغة هذه العلاقة.

لهذا يتجنب محمد قحطان في حواره مع نبيل الصوفي في العدد الأول من مجلة "أبواب" نقد المؤتمر الشعبي العام، بل ويستخدم صيغة حميمية في رفضه "تجريح بعضنا" وهي لغة الإصلاح التي تصعد إلى السطح كلما كان هناك شيء من التسويات بين "الاستراتيجيين".

تنسيق لا مشترك: بما أن صيغة "اللقاء المشترك" صيغة ملتبسة وتسمح للطرف الأقوى فيه بإدارة وتوجيه الآخر، وهي صيغة سياسية ليست مبنية على أرضية معرفية، فإن صيغة "التنسيق" بين أطراف العملية السياسية هي الأكثر وضوحاً في دلالتها، ولا تعطي للأقوى إمكانية تسيير الآخر، ففي حين أن دلالة "المشترك" دلالة استراتيجية في فحواها اللغوي، إلا أن حقيقة الممارسة تدل على أنها خطوة تكتيكية وورقة ضاغطة، يمكن للتجمع اليمني للإصلاح الذي لا يندم على دوره في حرب (1994م) وإنما على نتائج هذه الحرب فقط لا غير والتي عملت على نتائج إخراجه من الشراكة إلى المعارضة "المناصحة"، وهو ما لم يعد مقبولاً لدى قيادات الإصلاح والتي قامت بالدور الرئيسي، في تدعيم أسس هذا النظام بل إنهم كانوا "حزب الحاكم" حتى حرب 1994م، وتحملوا على عاتقهم مواجهة القوميين، واليساريين منذ نشأة هذا النظام وحتى تلك الحرب المشؤومة "بنتائجها" فبدلاً من زيادة حصتهم في الحكم، تم التعامل معهم على أنهم قوة فائضة، طالما والتحديات الكبرى قد زالت، بزوال دولة اليسار في الجنوب، وأصبح القوميون (بعثا، وناصريين) مستضعفين في الأرض!!

التحولات المستديرة: في مقال سابق كنت قد نشرته في "النداء" بعنوان "متى نبدأ التغيير" أشرت فيه إلى التحولات التنويرية البطيئة في مجالات الاقتصاد والتعليم والثقافة والسياسة في منطقة الخليج، لكن هذه التحولات تسير في خط تصاعدي إلى درجة قد تذهل وأنت تقرأ مجلة صادرة عن جامعة الملك سعود – قسم اللغة العربية – لتقرأ فيها دراسات فكرية عن الهوية والمجتمع، بمعالجات عقلانية وضعية ودنيوية تحرره من أسر الفتاوى والأحكام "الوهابية". في اليمن المسألة مختلفة فالتغيرات تبدأ سياسية ومفرغة من محتواها الاجتماعي والثقافي، لنجد أنفسنا نلهث خلف صناديق الاقتراع المليئة بأوراق محرومة من الحرية الاجتماعية والثقافية؛ فتصبح الحرية السياسية حالة رضوخ للممارسة اليومية، وبانحدار تصبح معه انتخابات 1993م هي أعلى المنحنى،بل إن "النظام الحاكم" حين يفكر بالموسيقى كمثال تنويري، فإنه لا يعمل على تجذيرها ودعمها في مؤسسات الثقافة، وحين يفكر باستخدام بعض الفنانين والفنانات من الشام أو مصر، فإنه يقيم تلك الحفلات من باب مناكفة حليفه الاستراتيجي (الإصلاح) وإظهار سوأته لحلفاء الإصلاح "غير الاستراتيجيين" الاشتراكي والوحدوي الناصري. وهو في هذه المناكفة ينجح في كشف مخاتلة "خطاب الإسلام السياسي" في مواجهة الموسيقى والغناء، ويجعل هذا التيار في موقع المدافع عن وثابته وبلغة مهتزة تتوارى خلف مبررات السياسة والاقتصاد والحالة المعيشية التي يعاني منها اليمنيون، كما جاء في موقف "دحابة" المحرض ضد إقامة حفلة الفنانة "أصالة" ورغم أن جذر الرفض لدى "النائب دحابة" يقوم على أساس "سلفي" هو رفض وتحريم هذه الحفلة التي تجتمع فيها المحرمات من صوت وصورة وإيقاع، إلا أن تسويق الموقف العقدي تحت مبررات الوضع السياسي في الجنوب والحالة المعيشية، هو ما يجعل هذه المخاتلة تعبيراً عن اهتزاز القناعات أو على الأقل أنها أصبحت في مرحلة "تقية" لأنها لن تجد لها نصيراً من قبل حلفائه "غير الاستراتيجيين في اللقاء المشترك" ولهذا يصبح الموقف رأي شخص لا يلزم التجمع اليمني للإصلاح، وهو حق ديمقراطي طالما وهم لا يمتلكون سلطة المنع كما جاء في تصريحات لمحمد قحطان أثناء فعالية تضامنية مع "المناضل عبد الكريم الخيواني" على حد وصف قحطان للخيواني. وصحيح أن الرأي الشخصي والفردي قد تم التعبير عنه من خلال شخصيات معتدلة وأخرى متطرفة، إلا أن الفرق بين التشدد والاعتدال لا يتجاوز دبلوماسية اللغة الرافضة لإقامة حفلة أصالة نصري أو راغب علامة أو تامر حسني، وإن كان تحريم حفلة أصالة أشد كونها امرأة تجتمع فيها المحرمات من صوتها وشعرها وزينتها ولبسها، إنها المرأة التي تغوي الذكور، وتخرجهم من جنة الاستقامة إلى نار اللهو والانحراف!! ليس هناك فرق بين دحابة وموقف النائب شوقي القاضي الذي يوجه رأيه في مقالة نشرها وقتها في "نيوز يمن" نحو الأوضاع السياسية والمعيشية والحفاظ على المال العام، لكن رأيه هذا يأتي كلائحة تفسيرية لموقف دحابة "الشرعي" تجاه "الغناء" وهكذا تتداعى المواقف الفردية في حالة كرنفالية متجاوزة لصمت مؤسسات "الإصلاح" المخاتلة والمستحية من حلفائها!! ليكون صوت الإعلاميين والبرلمانيين هو صوتها الغير مخاتل من حيث مبدأ التحريم لكنه المخاتل في تسويق هذا التحريم، فمن موقف مروان الغفوري المحرم لصوت أصالة من نواحي فنية فهي ليست صوتا ملائكياً كـ"فيروز" وبالتالي تصبح صوتاً نشازاً، إلى احتفاء عادل الأحمدي بالنشيد الإسلامي وشعرائه وفنانيه. والاحتفاء الموارب بصوت فيروز الذي يقدره بعضهم كونه "صلاة" وإذا كانت الصلاة هي عمود الإسلام ومن تركها عاصياً فهو كافر" فإن ترك "فيروز" باتجاه "أصالة" أحسبه وفقاً لهذا الرأي "كفراً"!!

إن مخاتلة خطاب "الإسلام السياسي" في مواجهة الموسيقى والغناء، وتبريره رفض الفن بحجج اقتصادية تتعلق بالوضع المعيشي للناس الرقص على آلام الجياع على حد تعبير دحابة البليغ والذي يتكئ على الاستعارة المجازية كونه خطيباً منبرياً، وكونها الأكثر قدرة على التحريض بما تكتنزه هذه اللغة المجازية من استجابة لدى العامة وكذلك قدرتها على الديمومة في الذاكرة – هذه المخاتلة دافعها سياسي وشروط صياغتها سياسية كذلك، سواء احتاجت إلى مقالة تفسيرية لـ"شوقي القاضي" أو مقالة مناهضة لـ"صوت أصالة" المزعج لـ "مروان الغفوري" أو استنهضت شعراء الإنشاد الإسلامي كما هو حال مقالة "عادل الأحمدي. كل ذلك التواري خلف ساتر الأخلاق والوضع المعيشي والمعايير الفنية لصوت أصالة؛ جذر رفضه عقيدة سلفية، تقول بتحريم الغناء بمصاحبة آلات الموسيقى، ناهيك عن صوت المرأة وسفورها وكونها كاسية عارية!! والقول بالجذر العقدي للتحريم ينبغي فهمه في سياق الأيديولوجية الدينية، تعبيراً للصراع السياسي بين الفرقاء، فالمتبني لحفلة أصالة، والمناهض لها هما تعبير من تعبيرات السياسة تتجلى بين الفرقاء.

عن الكيل بمكيالين وأحيانا بثلاثة

هدى جعفر
Huda.jafar@gmail.com

– "من يريد أن تشاركه أفكاره السياسية لا يريد أن يشاركك أفكارك السياسية".
(نسيت اسم القائل – مجلة العربي)
– خبر قرأته مؤخرا:
تم تقديم عرض مسرحي في سوريا يعارض السفور والسافرات بشكل رئيسي.
(العربية نت)

الفكرة أزعجتني بحق رغم أني متحجبة –بارك الله فيبي– أن يكون هناك هجوم على النساء السافرات لأنه أولا هي حرية شخصية كفلها الإسلام منذ قرون (لا إكراه في الدين) و (فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر) عندما كانت كلمة أمريكا ليست موجودة في أي كتاب ولا حتى في شمس المعارف، وسكان انجلترا يتصارعون كالوحوش قرب خندق جلن الكبير وتمارس ملكات أوروبا السحر لتسوس شعوبها (بالصميل) ويتسلى الرومان برمي العبيد والمسيحيين إلى الأسود والدببة في الاريينا!!

وثانيا: هل انتهت مشاكل المرأة العربية حتى نتحدث عن السفور؟ وماذا عن السفور الأخلاقي الذي تمارسه النساء المحجبات على نطاق واسع؟ أعتقد أن الجميع يؤيدني في هذه النقطة وكيف أن المسرحية انتهاك واضح للحرية الشخصية وقيم حقوق الإنسان إلى آخر هذا الهر... عفوا..الكلام.

ولكن هل سيظل موقفك هو ذاته لو علمت أني كذبت في تفصيل صغير وهي أن المسرحية كانت ضد الحجاب وليس ضد السفور؟! هل ستظل حماستك كما هي إن كان جوابك نعم – وأنا اشك – فمبروك روحك الحقوقية، أما إذا كان لا فهذا يعني أن هناك مشكلة ما في ضميرك الليبرالي الحر!!!

لان الحق هو الحق سواء في ارتداء الحجاب أم في خلعه

يقول الخبر الصحيح انه تم عرض مسرحية تونسية في سوريا تعارض الحجاب وقد لاقت نجاحا كبيرا وليس الغريب أن تلقى المسرحية هذا النجاح ولكن الغريب هو أنني لم أسمع صوتا واحدا من (الحقوقيين) ليقول من باب الإنصاف والمنطق أو حتى المجاملة إن هذا انتهاك للحريات الشخصية وسخرية من معتقدات السواد الأعظم من الشعوب العربية وملايين المحجبات في العالم العربي

الحق في خلع الحجاب يساوي تماما الحق في ارتدائه وأي انتهاك للحق الأول يساوي بالنتيجة انتهاكاً للحق الثاني

وهذا مالم أجده عند الكثير من أصدقائي الحقوقيين الذين يرون في نظام مثل هيئة الأمر بالمعروف – وأنا أوافقهم – فكرة غير إسلامية وغير إنسانية على الإطلاق،ويجدون النقاب – وأوافقهم هنا أيضا – رمزاً للتخلف خصوصا عندما نعرف أن 90% من المنقبات في اليمن يفعلن ذلك إما مجاراة للتقاليد أو مداهنة للعائلة أو لأن الفتاة قبيحة أو (شوعة) كما يقولون هنا في عاصمة الثقافة (عاصمة هنا بمعني مانعة) وقلة قليلة ترتديه من منطلق ديني ومن لم يصدقني عليه أن يركب طائرة قادمة من أي مكان إلى صنعاء وترى الفتيات اليمنيات يلبسن النقابات بسرعة قبل الهبوط في هذه المدينة وقبل الفضيحة المجلجلة.

هؤلاء الرفاق الحائرون دوما والذين يتشدقون في كل مناسبة بالحقوق وبوجوب احترام الحرية الشخصية أراهم لا يتورعون عن وصف الحجاب بأقذع الصفات وأسوئها – وأنا متحجبة وموجودة بينهم – وليس هذا فقط بل يدعونني إلى خلعه بغباء عجيب، والنكتة حينما قال لي صديق ليبرالي عزيز إن علي خلع الحجاب لأني لست مقتنعة به وأنني ارتديته تحت ضغط العائلة والمجتمع، ولا ادري من أين أتى (العوبلي) بهذه المعلومات مع العلم أنها المرة الأولى التي يراني فيها أقصد كانت المرة الأولى، أليس هذا تعد على حقوقي؟ أليست السخرية من مقتنعات الآخر من نواقض الديمقراطية؟ أليس من حقي عليهم أن يحترموا قناعاتي مثل ما يجب على الجميع أن يحترموا قناعة من تخلع الحجاب أو من يبدل دينه؟ أنا لا أدافع عن الحجاب كمسألة دينية فكل واحد "حر في موزو" كما يقول سمير غانم في مسرحيته الشهيرة ولا أدافع عن الحجاب من زاوية شخصية، فأنا لست بانتظار احد كي يصدقني أو يقتنع بأفكاري، ولكني أدافع عن المنطق الذي يفرضه مصطلح حقوق الإنسان غير الموجود، ما اتضح لي مؤخرا أن هناك حقوق سفور، حقوق لبس البحر، حقوق رد الفعل، حقوق شرب الخمر، حقوق نتف اللحية، حقوق الحقوقيين ولكن لا وجود لمصطلح حقوق الإنسان كما يجب أن تكون، في الحقيقة لا يوجد الآن سوى حفنة من الرفاق الحائرين والحائرات، الأحياء منهم والأموات ومكيالين وأحيانا ثلاثة!!!

هلال و هاجر في حضرموت (مثالاً)

مسيرات من كل نوع على أبواب المحافظين

هشام علي السقاف
hishamfargaz@yahoo.com

● جاء في نشرة أخبار حضرموت يوم الأربعاء 23 ابريل الجاري خبران متعارضان من مصدر رسمي واحد (وكالة سبأ)، الأول عن وزير الإدارة المحلية عبد القادر هلال بشأن منع حملات التزكية للمحافظين الحاليين في بعض المحافظات للانتخابات القريبة، بينما الثاني عن تنظيم مسيرة تزكية انتهت ببيان في المكلا لإبقاء المحافظ الحالي طه هاجر.

● المعنى لم يعد في (بطن الشاعر) كما يقال، بل كاريكاتيرا يضحك حتى البطون الجائعة، و ما أكثرها في كل المسيرات... والمشهد يذكرنا بكل تفاصيله بأيام مسيرات (الريموت كنترول) ويثبت أن الإنسان في الاشتقاق من فعل: نسي.

● لا أحد ينكر حق (الموالاة لأي كان) في تنظيم المسيرات مثلها مثل المعارضة،، ولكن من المنطق أن تكون لها مبررات مقنعة وبالتالي تأثيرات ايجابية.. فهل يحتاج سبعمائة ناخب هم الهيئة الناخبة للمحافظ إلى مسيرة (جماهيرية) كان بالإمكان أن يتوزع المشاركون فيها على منازل أولئك الناخبين واحدا واحدا ببساطة؟؟ أم أن الأمر مجرد (هالة) تلفزيونية أرادتها صنعاء التي تتصارعها مراكز القوى المتخمة؟؟

● كمواطن في هذه المحافظة، وجدت بعد سنة كاملة من تعيين (هاجر) محافظا لها [في ابريل 2007م] أن أبرز انجازاته هو انه حافظ ولم يتقدم مترا في مضمار التنمية على انجازات سلفه (هلال).. و عادة الشعوب المتحضرة أن تراجع كشف حصاد المائة يوم الأولى من تنصيب ولاتها.

● يقال إن هاجر استغرقته السنة الأولى في ملاحقة تسديد فاتورة مشاريع (هلال) العملاقة التي غيّر بها وجه المكلا في زمن قياسي، ولم يستطع الوفاء بها كلها،، ففي ذكرى تنصيبه الأولى اعتصم المقاولون أمام مكتبه مطالبين بمستحقاتهم،، كما انه قضى معظم السنة خارج مكتبه يجوب المحافظة الشاسعة بأيدٍ خاوية لم تسعف حسن نيته في حلّ مشاكلها.. و لكنه أيضا تعامل [كمثال] بإرسال طقم عسكري لفرض قراره الإداري المدني يخص مؤسسة المياه المحلية بالوادي مازالت ترفضه الوزارة بصنعاء، متجاوزا اعتبارات ثقافية متحضرة راسخة في حضرموت.

● و إن كان لا يهمني كمواطن إلا ما ألمس و أرى،، فإني لا ألام على مقارنتي بين المحافظين هلال و هاجر اللذين لم تربطني بهما لا شعرة (معاوية) و لا مائدة (بزيد).

● كما لا يُلام المواطن البسيط عندما يربط بعصر المحافظ هاجر تكرار حوادث الهجمات الإرهابية المرعبة(ستّ) في الأشهر الخمسة الأخيرة التي استهدفت أمان حضرموت الوديعة، و آخرها في الليلة السابقة لمسيرة الأربعاء عندما هاجم مجهولون معسكرا للأمن داخل مدينة سيئون بقنابل صوتية ولم يكشف عن مرتكبي أي منها،، فالغالبية لا تعي الظروف الوطنية العامة والإقليمية المحيطة، و لكن من حقّ الناس أن تتساءل: أين قبضة العميد هاجر القوية من أولئك المجرمين الفارّين جميعهم؟؟ فهو رئيس اللجنة الأمنية باعتباره محافظا وأن سمعة حضرموت و أمن أهلها في رقبته؟؟

● أحترم و أحب (هاجر) كإنسان و لا أتعمّد هنا تشويهه أو الإساءة إليه حاشا لله بل أروم بالمعنى و بالأمثلة أن كل محافظة تفرض مواصفات خاصة في شخص محافظها تتلاءم مع ظروفها الزمانية و خصائصها إن جاء تنصيباً أو انتخاباً.

● أظن –و ليس كل الظن إثم– أننا نمر في اليمن بمرحلة من عدم التوازن، و نسير على صراطها بعجل لا نستشعر أخطاره و أبعاده، و لا نعطي برهة للعقل يتبصّر و يتأمل و يستشرف حتى و أمامنا (تسونامي) الغلاء و الجوع و أزمة الغذاء و الحبوب التي تقض مضاجع العالم من حولنا... للأسف نستعجل ملئ البطون بلا تدبير على أبواب مطابخ فارغة!!!

هامش:

بعض المزروعات أتلفت، و بعض الأفران أغلقت، و حركة الحياة ارتبكت وأعمال الكثيرين توقفت وبعض المدارس والرياض بسيئون أخبرت أطفالها أنها ستغلق من السبت القادم لتوقف باصات النقل، كل ذلك بسبب أزمة الديزل الخانقة جدا منذ أسبوعين في كل حضرموت... و قالوا انتخابات!!!!

الاربعاء 23 ربيع الآخر 1429هـ الموافق 30 ابريل 2008 العدد (149)
Wed. 23/4/1429 - 30 April 2008

فيروز جديدة وتضع طرحة سوداء على رأسها

جمال جبران
Jimy34@hotmail.com

● فيروز كما ظهرت مساء الجمعة ("النهار")

(1)

كان الوقت فجراً وأنا الغريق، حينها، في بحر قنوات فضائية تهبط عليّ بلا هوادة ومن كل حدب وصوب. تهبط كمطر ناري. قنوات فضائية ماتني تتكاثر كالفطر وبطريقة تعادل تكاثر عدد سكان عشوائيات الجمهوريات العربية. قنوات فضائية وقنوات، تتكلم بكل اللغات وتقول في كل شيء. تقول في أمور الأديان كما في شؤون الرقص الشرقي والغربي. قنوات تقول في الغناء كما في الرياضة. تقول في الأخبار كما وقصص الموتى غرقاً، أو ذبحاً أو بواحدة من كوارث الطبيعة أومن أفعال الكائن البشري. قنوات تقول في الاقتصاد. قنوات للموضة. قنوات للبنات والنبات. قنوات لتعليم فنون الطبخ كما وألعاب السحر وفنون الشعوذة والدجل والتنجيم وتفسير الأحلام. قنوات فتاوى وتبث على الهواء مباشرة. قنوات للسياحة وأمورها الخفية. قنوات للملاحة وأعالي البحار. قنوات للصيد البري. قنوات لقيادة السيارات. قنوات للراغبين في الزواج و الطلاق. قنوات للأطفال. قنوات لـ"الشات". قنوات لرنات الموبايل. قنوات لأفلام الرعب كما وقنوات الأبيض والأسود. قنوات من زمان. قنوات لعالم الحيوان. قنوات لتعليم فن تربية القطط والكلاب كما وفن تربية بني الإنسان.

قنوات وقنوات هي. والوقت فجراً ولا يرغب في تمرير نفسه. يستهوي بقاءه ثقيلاً على قلبي. ولا يستحي.

(2)

ويظل الحال على حاله. يظل الوقت ثقيلاً كأنما تجمد في انتظار حدوث شيء ما. في انتظار لحظة واحدة مبثوثة على شاشة. لحظة هاربة من طوفان القنوات ذاك.

وقد كان.

الوقوف عند تخوم لحظة هاربة وبدت كمن نجا من غرق أكيد.

وقفة، كانت، على واحدة من تلك القنوات وتدعى (أو تيفي). هي لبنانية وحديثة الظهور. وتعرض على شاشتها سهرة لفيروز. ظننت الأمر هكذا لأول وهلة. حسبتها وصلة من حفل غنائي قديم، في بعلبك أو بيت الدين مثلاً. لكن وجه السيدة فيروز بدا حديثاً، أقصد ملامحها. كما لا فرقة موسيقية تصطف خلفها. مجرد " استاند " في مواجهتها فيما هي تقرأ منه وتغني، أو تنشد، لا فرق. في طريقة غناء موازية لما فعلته في إنشودتها المطولة " النبي" لجبران خليل جبران المنتقاة من كتابه الشهير وتحمل ذات العنوان. الملحنة عن طريق الأخوين رحباني. ومنه "... المحبة لاتُعطي إلا من ذاتها... والمحبة لا تعرف عمقها إلا ساعة الفراق... ولاتقل الله في قلبي لكن قل أنا في قلب الله... ". كان في غناء السيدة فيروز شيء من هذا. وأعادني حنيني إليه مباشرة إذ لمسته بأصابع قلبي.

(3)

لاحقاً. في اليوم التالي. عرفت من صور منشورة لها على صفحات الجرائد اللبنانية في مواقعها الالكترونية. عرفت أن السيدة فيروز كانت تغني في كنسية ولم تكن في حفل قديم\ جديد لها. والمناسبة ليلة الجمعة العظيمة (في هذه الصفحة مقال عنها وعنه). وهو موعد سنوي لها.

كانت فيروز في الصور كما كانت عليه في الشاشة، مستقيمة وبطرحة سوداء على رأسها. حسناء وأنيقة وقد تجاوزت السبعين من عمرها. كأنها بلا عمر. كأنما تقف خارج الوقت فلا تتأثر بعوامله وتقلباته. ثابتة. كأنها وطن الجميع وملاذه وتستجيب لنداءاتهم. كأنها خُلقت لهذا الأمر. كانت السيدة في كنيسة وتنشد كما تفعل دائماً خارجها. كانت فيروز هناك كما هي عليه في أماكن أخرى. الاسم المعادل للحياة. بصوت ثابت لايتغير، إن كان هناك أو هنا. صوت لايغدر أبداً. بجمهور مُحب، ودود، مهادن، سابح لايتمكن من كبح جماح ماء عينيه كما والتصفيق لاحقاً، بشغف الراغب في وصلة أخرى إثر انتهاء سابقتها. هو يريدها وصلات غنائية لاتنتهي. وصلات حتى آخر العمر والحياة. هو شغف المحب الخائف من فراق وشيك.

صوت القلوب المتألمة

"معنا هو الله فاعلموا أيّها الأمم وانهزموا/ لأنّ الله معنا/ اسمعوا إلى أقاصي الأرض/ لأنّ الله معنا/ أيها الأقوياء انغلبوا/ لأنّ الله معنا/ لأنّكم ولو قويتم فستنغلبون أيضاً/ لأنّ الله معنا".

عصف صوت فيروز أمس في فضاء كنيسة مار الياس الصغيرة في المصيطبة، وتسمّرت دموع المصلين في المآقي وشخُصت عيونهم إلى نعش المسيح المنسوج بالورد الزهري وتدرّجات ألوانه، المرتفع أمام باب الهيكل الرئيسي. وعلا صوت الكورس: "لأنّ الله معنا". "الله معنا"... فلنُقْدِم على اقتراف المحبة وتجديد الإيمان والأمل بقيامة لبنان في يوم "الجمعة العظيمة" ولنَردّدِ "قام المسيح من بين الأموات". هكذا فعلت فيروز بالمؤمنين حين حضرت أمس لتصلّي. أطلّت من باب الهيكل الشمالي متّشحة بالأسود، يغلّفها صمت وخشوع ونور. سجدت على كرسيّ الصلاة ورمقت المسيح المسجّى داخل النعش. فجأة هدأ الناس، صغاراً وشباباً وشيباً، الذين لم يتعبوا من التدافع إلى المذبح والحديث بصوت عالٍ، بعد دعوات عدة من الكاهن للناس إلى التأمّل والصلاة!

مدركةٌ هي أنّ مَن قصدوا الكنيسة، من أجانب وعرب ولبنانيين، هدفهم رؤيتها. لكنّها، هذه المرأة المسكونة بمجد الماضي وحزن الحاضر وأمل قيامة لبنان، قلبت المعادلة. صوتها العميق، الدافئ، المغلّف بقوّة الله الصامتة، جسّد قول السيّد المسيح "بيتي بيت صلاة"، فصلّى الجميع وسجدوا "لآلام المسيح". غاصت في عذابات المسيح وتأوّهات مريم العذراء ترافقها نقرات آلة القانون وخفر آلة الكيبورد ومريميّات الكورس على "درب الجلجلة". حالة انخطاف "خارج العالم"، فترة نصف ساعة، تكدّس فيها الدمع بالعيون وتدحرجت الحبيبات اللامعة على الوجنات، عفوياً، تغسل النفوس المتألّمة والقلقة. يصدح صوت فيروز "أنا الأم الحزينة وما من يعزّيها". ينقطع النفس. يرجف الجسد ويتوقّف الزمن.

"مات وصُلب عنّا نحن البشر وقام في اليوم الثالث". هذا العبور وفرح القيامة هلّلت له فيروز مع الكورس على مسامع الناس "المسيح قام من بين الأموات ووطئ الموت بالموت ووهب الحياة للذين في القبور"... أمل بثّته في النفوس التي صلّت حتى يعبر لبنان "درب الجلجلة" إلى الحياة ويستفيق زعماؤه من القبور التي تحنّطوا بها. أمل رتّلته فيروز قبل أن تنسحب وتسدل الستارة الأرجوانية على صفيق حار: "طوباكِ طوباكِ يا أمّ الحمل/ لبنان لولاك يقطع الأمل".

● عن "النهار" اللبنانية.

بحفل توزيع جوائز المرحوم هائل سعيد

غداً اختتام فعاليات مهرجان السعيد الثقافي

تختتم صباح غد فعاليات مهرجان السعيد الثقافي الحادي عشر بمدينة تعز وذلك بحفل توزيع جوائز المرحوم هائل سعيد أنعم للعلوم والآداب للعام 2007م.

في حين يفتتح صباح اليوم وضمن مساق المهرجان ذاته معرض تعز الدولي السادس للكتاب وتقنية المعلومات وذلك بمقر معارض السعيد الدولية يليه إقامة أمسية شعرية لعدد من الأسماء الشعرية اليمنية.

وكان مهرجان السعيد الثقافي في نسخته الحادية عشرة قد افتتح فعالياته صباح السبت الفائت عن طريق افتتاح معرض للفن التشكيلي خاص بالفنان اليمني فارس الجهراني. تلاه إلقاء عدد من المحاضرات توزعت على مدار اليومين التاليين. حيث قدم الاستاذ عبدالرحمن بجاش محاضرة بعنوان «حكاية شارع، الثورة والثوار مروا من هنا». استحضر فيها مجموعة من أسماء الثورة والتي ساهمت في إذكاء روحها ليذهبوا بعدها إلى النسيان. إلى هذا اقيمت محاضرات علمية عن «استخدام ضوء الشمس في التحلل الضوئي المحفز للمبيدات التي تستخدم بشكل واسع في اليمن بواسطة الحفازات في بيئة مائية». وألقاها الباحث الدكتور محمد صالح الكهالي.

كما القيت محاضرة عن «التحول الاجتماعي في اليمن من خلال الفن القصصي» ألقاها الدكتور عبدالحميد الحسامي.

إلى كل هذا كانت ندوة عن «وسطية الإسلام» شارك فيها الباحثان أمين الصلاحي ومحمد سيف عبدالله.

شباب اليمن يتألقون في مهرجان الأفلام التسجيلية بقطر

خلافا للشائع في الأيام الأخيرة، ومض بريق اليمن، مساء أمس الأول، على قناة "الجزيرة مباشر"، في حفل افتتاح المهرجان الرابع للأفلام التسجيلية. فلأول مرّة يتكرر اسم اليمن، بفخر، على لسان رئيس مجلس إدارة الشبكة العالمية ورئيس قناة "الجزيرة"، وضاح خنفر، وعرّيفة الحفل المذيعة فيروز زيناني. ولأول مرة تكرم "الجزيرة" في مهرجان افتتاحي عالمي (49 دولة مشاركة) أربعة من شبان اليمن المبدعين بدرع "أفق جديد" لإنتاجهم فيلما تسجيليا قصيرا بإمكانيات "متواضعة" وقدرة فنية وإبداعية عالية أكسبتهم التقدير والتكريم والمنافسة مع 500 فيلم، والدخول بين الأفلام التسعين المنتقاة للتسابق على جوائز فئة الشباب. كما أنها أول مرة يبدأ فيها المهرجان العالمي بتلاوة رسالة الشبان اليمنيين الموجهة لإدارة المهرجان.

وأعلن رئيس المهرجان أن المهرجان حقق أهدافه بفضل هؤلاء الطلاب اليمنيين الأربعة، الذين خلقوا أفقاً جديدا في دورته الرابعة، فلم يكن أحد يتوقع أن تأتي مشاركة من أقاصي اليمن بهذا الفيلم، وبإمكانياتهم البسيطة.

فيما أعلن وضاح خنفر أن "الجزيرة" قررت تخصيص عشر منح سنوية لأمثال هؤلاء من كل الدول العربية لتشجيع الإبداع التلفزيوني والسينمائي بين الشبان والطلاب العرب.

الطلاب اليمنيون المكرمون هم: محمد أحمد بافضل، علي حسين الصبان، أمين أحمد باكثير، ومحمد حسين الحسني، من ثانوية "النهضة" – سيئون بمحافظة حضرموت، وقد اعتلوا مسرح المهرجان مساء أمس الأول بملابسهم الوطنية وتسلموا دروع "الجزيرة" من وضاح خنفر، وسط تصفيق كبار الضيوف ولجان التحكيم، من أمثال سميحة أيوب وعزت العلايلي.

الطلاب أنتجوا فيلما قصيرا (12 دقيقة) عن "حصن الفلس بين الماضي والحاضر"، الحصن التاريخي بمدينة سيئون، وحظوا بمساندة قوية من مدير الثانوية محمد عبدالله هود السقاف.

الفيلم انبثقت فكرته الأولية من المشاركة به في المعرض السنوي لمدرستهم العام الفائت. ثم نمت الفكرة وتطورت حتى حققت ما حققته في العاصمة القطرية الدوحة.

«فـــؤاد»

في حوار أخير على تخوم حاضرة تختزل الوطن

عبدالكريم سلام

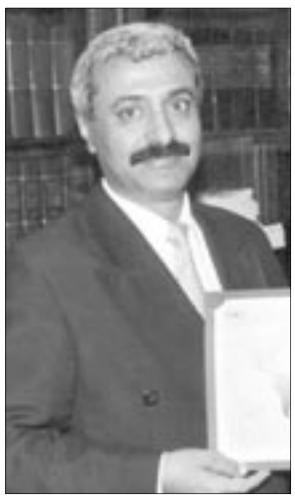

قال تعرفه،
قلتُ وطنٌ وعر يتجهم قسراً
وطنٌ أقربُ فيه «سهيلٌ»
قال وأبسطُ منه
قلتُ يدُ الموت.

قال تعرفني،
قلتُ بل وتسكُنني
فلا ترحل قسراً
ولا ترحل عصراً
وغداً عند «الفج»
ودع أصحابكَ
وقفْ في أقصى محاقِكَ
وأقرأ سيرة دخاني
لملم يُتمي
وكثيباً من أجري الفادح.

قال أعرفكَ،
قلت سيماك دمي
قال ستحيياني إذن
قلت وغداً أنا إن أدركت غدي
قال خذني إلى أقصى الوجد
وطن
خذني إلى أقصى الوجد وطن.

في ذكرى فؤاد سعيد فارع، الاقتصادي والمثقف الوطني البارز (1953 – 2007).

Alnedaa.yemen@gmail.com

النداء

اسبوعية.. سياسية.. عامة

الاربعاء 16 ربيع الآخر 1429هـ الموافق 23 ابريل 2008 العدد (148) Wed. 16/4/1429 - 23 April 2008

نبيل سبيع وبشير السيد إلى الكويت

يغادر الزميلان نبيل سبيع وبشير السيد -سكرتير التحرير- إلى الكويت، الجمعة، وذلك في زيارة صحفية تستغرق أسبوعاً.

الزميلان يشاركان ضمن وفد صحفي يمني في برنامج الزائر السنوي الذي تنظمه الخارجية الكويتية.

أسرة «النداء» تتمنى للزميلين العزيزين رحلة مثمرة.

اقتلع لوزتي «نورا» وزرع مكانها دبوس حديد بطول 4 سم

■ عدن - مرزوق ياسين

قبل ثلاثة أسابيع لاذت والدة «نورا» بإحدى عيادات المنصورة بمحافظة عدن، بحثاً عن دواء يخلص أبنتها من الألم.

كانت نورا أبو بكر، 5 سنوات، مصابة بالتهابات «اللوز».

غير أن الطفلة الشاكية المتألمة عند كل وجبة أكل، نقلت أواخر الأسبوع الماضي إلى مستشفى البريهي التخصصي ودمها يتدفق من فمها وأنفها صابغاً ملابسها بلونه ونبض قلبها كاد يصمت! لاحقاً تبين أن نورا خرجت من عيادة طبيب قرر في لحظة شرهة انتزاع لوزتي الطفلة وفق قانونه الخاص.

حال وصول ما يشبه جثة طفلة إلى مستشفى البريهي، تقرر فوراً رفد جسدها بقربة ونصف من الدم وتجهيز غرفة العمليات وبقدر من الحظ نجت نورا من شرك نصبه طبيب قاتل.

غير أن الخطر ما يزال يهدد حياة نورا المستلقية منذ أسبوع على أحد أسرة غرفة العناية المركزة بمستشفى البريهي. بعد أن خضعت لثلاث عمليات جراحية متتابعة. إذ تحتاج نورا لعملية رابعة لانتزاع دبوس حديدي بطول 4 سم ملتحم بأنسجة تجاويف فمها (بجوار اللوزتين) أتضح أن طبيب المنصورة الخبير بالخطر المحيق بـ«نورا» حين انتزع لوزتيها، أبقى على دبوس حديدي؟ بقرب الجراح التي أحدثتها معدّاته.

إلى جوار سرير الطفلة نورا الغائبة عن الوعي تقف والدتها مشدوهة بما وصلت إليه حالة صغيرتها «كانت نورا محمومة وحلقها يوجعها مثل بقية الأطفال»، تحدثت الأم لـ«النداء» بنبرة تعجب.

لم تكن الأم تتوقع أن المصائب تأتي أحياناً من نرجو منهم الخير: من العيادات: تلك التي تحمل يافطات وتزاول نشاطها علناً كأنما ذلك يمتع وزير الصحة.

قالت الأم: «دخلت أنا ونورا إلى الدكتور (.....) بعدما كشف عليها قال لي: الآن ضروري نعمل لها عملية وضعها خطير. وطلب مني 20 ألف ريال وفي اليوم الثاني عمل العملية».

غادرت نورا وأمها عيادة الخبير المحترف بالمخاطر ومشاعر الامتنان تغمر صدر الأم القلقة على إبنتها، لكن لم يطل غيابها؛ بعد مرور عشرة أيام عادت الأم رفقة شقيق زوجها وعلى ذراعه تستلقي نورا غارقة بدمائها المتدفقة من فمها، مجدداً بعد أن قبض 15 ألف ريال شحذ الطبيب أسلحته مداهماً تجاويف فم «نورا» المغمى عليها، ولثلاث ساعات تناوبت: مشارطه ومقصاته واسلاكه، ومقابضه، على فم الطفلة لكن الدماء كانت عصية وترفض التستر عليه.

ساعتذاك قررت الأم نقل طفلتها إلى مستشفى البريهي.

الجراح العراقي أحمد حسن -استشاري أنف، أذن، حنجرة- في المستشفى قال: «لم أر في حياتي العملية أطباء يستخدمون المقصلة الحديدية لنزع اللوز سوى في اليمن ويصير الوضع كارثياً حين يستخدمها طبيب يحمل شهادات علمية».

الجراح العراقي الذي تحدث لـ«النداء» أمسك بـ(كشافة أشعه) وأسندها على صندوق مضيئ وبسبابته اليمنى أشار إلى إحدى المواضع وقال: «هذا دبوس حديدي طوله 4 سم موجود بجوار اللوز في فم نورة»، وزاد: «يتطلب إزالته إجراء عملية جديدة».

الدبوس الملتحم في انسجة فم الطفلة هو أحد مخلفات العمليتين القاتلتين اللتين أجراهما طبيب المنصورة الذي مايزال طليقاً.

حتى الآن أنفقت أسرة نورا قرابة 2500 دولار لعلاجها وما يزال القادم طويلاً، إذ يلزم إجراء عملية انتزاع الدبوس الحديدي العالق في فمها الانتظار قرابة شهرين.

أسرة نورا تعتزم رفع قضية ضد الطبيب الذي سبق أن أوقف من عمله في مستشفى الجمهورية بمحافظة عدن، بحسب مصادر طبية، لكثرة أخطائه الطبية.

وجـــوه

حمار في مدخل المعبد الفارسي في عدن

غنمة تتجول في ساحة الشهداء - ابين - فبراير 2008

قط فقد احدى قوائمه في حرب صعدة

كلب يستريح في الساحة الداخلية لمستشفى الصداقة-عدن

نساء تعز يحتفلن بحكم قضائي انتصر للقابلات

■ تعز - عبد الهادي ناجي علي

عقد صباح السبت في مقر فرع اتحاد نساء اليمن بتعز مؤتمر صحفي ضمن أنشطة مشروع الحماية القانونية والمناصرة بدعم من منظمة أوكسفام البريطانية لاستعراض آخر مستجدات قضية القابلات اللواتي كن قد تقدمن بدعوى قضائية ضد مكتب الخدمة المدنية بتعز. وفي المؤتمر أكدت سعاد العبسي رئيسة فرع اتحاد نساء اليمن بتعز أن القضية الخاصة بالقابلات كانت قضية شائكة كونها تحمل حقوق نساء لا ينظر إليهن بالسواء في مجتمع ينقصه الكثير من الوعي حتى يستوعب قضية المرأة وحقوقها حيث قبل الاتحاد تولي القضية رغم المعوقات والعراقيل التي كانت تعترض طريق فرق الحماية القانونية الذي ترافع عن قرابة 568 قابلة حيث تم اللجوء إلى القضاء" بعد أن تم فحص ومراجعة كافة وثائق القابلات ووجدنا أن هناك ظلماً فادحاً وواضحاً ضد القابلات في تعز". وأضافت: عندما يوجد القاضي العادل والنزيه والمصلح فان حقوق الناس لا تضيع". مشيدة بنزاهة وعدالة القاضي خالد مطهر رئيس محكمة غرب تعز الذي سلك كل الطرق السليمة من أجل إيجاد حق القابلات بالحكم الذي صدر عن المحكمة في 12ابريل.

وقال عبد الجليل الزريقي في كلمة نقابة المهن الفنية الطبية بتعز أن الحكم الصادر من محكمة تعز ستستفيد منه " 568" قابلة وان هناك حكماً آخر ستستفيد منه "900" موظفة وموظف في مستشفيات المحافظة. وكشف عن مخالفات وتعسفات كثيرة ترتكب ضد القابلات والممرضات في مستشفيات تعز.

وتحدثت ندى الشوافي مستعرضة إجراءات التقاضي التي سارت فيها القضية حتى صدر الحكم الملزم لمكتب الخدمة المدنية بتسكين المدعيات القابلات في الدرجة الرابعة عشرة حيث أن مؤهل السنتين في المعهد العالي للعلوم الصحية يعتبر دبلوماً لمدة سنتين وصرف كافة المستحقات للمذكورات بأثر رجعي حسب سنوات الخدمة.

وكانت نقابة المهن الطبية الفنية قد تقدمت بدعوى نيابة عن القابلات في قطاع الصحة ضد مكتب الخدمة المدنية حيث تم اللجوء إلى مشروع الحماية القانونية والمناصرة و تم توكيل الاتحاد لتكليف أحد أعضاء فريقه القانوني لرفع الدعوى عن القابلات في قطاع الصحة.

نافذة العدد القادم..

منصور هائل

mansoorhael@yahoo.com

لقد فزت أخيراً؟!

محمد بن علي الخلاف*

لقد اطلعت قبل شهور على عبارة بخصوصك تقول (عساهم يفوزون باهتمام ولو بملطام أو توقيف)..

اذكرها جيدا ايها الصديق محمد المقالح لأنها استوقفتني واضحكتني لأنني رأيت فيها آنذاك دعوة صريحة لاستضافتك.

على أي حال لست بصدد التدخل فيما لا يعنيني ولكن لأنثر هنا على هذه الصفحة تعاطفي معك لأنك أرق وانبل من ان يزج بك في غياهب السجن وعدم الاكتراث لحالتك الصحية.

أعرفك وكنت قد اتيحت لي الفرصة ذات يوم لأن اتجول في رحابة صدرك منتهزا لحظات الهدوء والصمت التي كانت تسبق هجومك اللاذع في كل منتدى تتواجد فيه وصراحتك وجرأتك مع قول الحق في كل مقام.. وأما مقالات محمد المقالح فحدث ولا حرج.

ليس عيبا ان يدفع الانسان ثمنا باهضا نتيجة لقناعاته ومبادئه وجرأته في الوقوف الى جانب الحق كلما اتيحت له الفرصة بل العيب ان تباع حريته بثمن بخس في زمن بخس وان يصلب الأحرار على ابواب سوق النخاسة.

صدقني أيها المقالح انه لا عيب فيما تقول و لاخطأ فيما تكتب.. إنما العيب في الألبابٍ التي لا تعي التاريخ ولا تستلهم من دروسه عبراً تصحح لنا قادم الأيام.

اتمنى من الله ان يرفع عنك الضر وأسأله ان يذهب عنك البأس ويشفيك إنه هو الشافي.

* صحفي سعودي